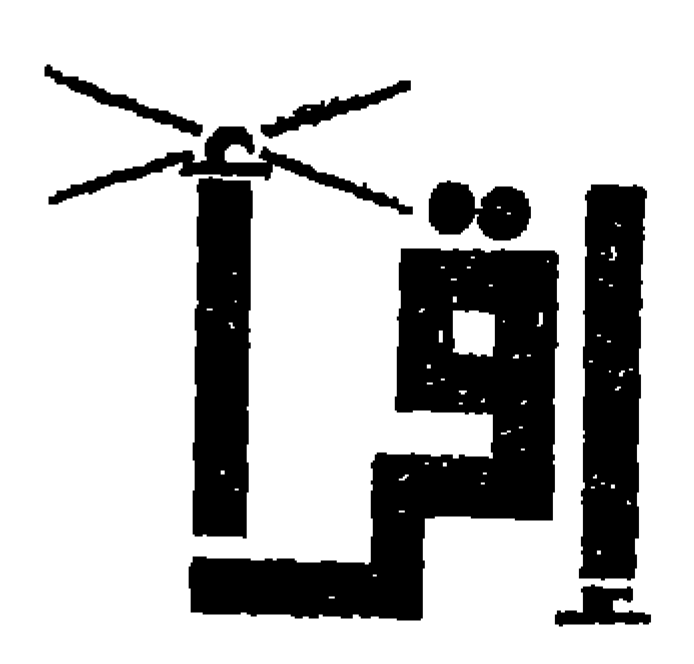


أيّام خالدة

فى حياة عبد الناصر

بقلم: الدكتور جمال العطيفي



مجلة تصدر فى أول كل شهر

رئيس التحرير : عادل الغضبان





اقرأ ٣٣٥ م — نوفمبر سنة ١٩٧٠

الناشر : دار المعارف بمصر — ١١١٩ كورنيش النيل — القاهرة ج. ع. م.

أيّام خالدة

في حياة عبد الناصر

بقلم: الدكتور جمال العطيفي

محتويات الكتاب

إلى أبناء الأُمّة العربية

تمجيداً وذكرى

دار المعارف

الشعب هو السيد

إنى لأرفع صوتى هنا أمامكم
محذرًا من الاعتماد على الفرد .

إن الشعب يجب دائماً أن يبقى
سيد كل فرد وقائده .

إن الشعب أبقى وأخلد من كل
قائد ، مهما بلغ إسهامه فى نضال
أمته .

جمال عبد الناصر

تمهيد

ليست هذه الفصول تاريخاً لنضال جمال عبد الناصر الذى قاد فيه الشعب العربى نحو أهدافه فى الحرية والاشتراكية والوحدة ...

وهى ليست تحليلاً لفكره الثورى ...

وليست تقييماً للإنجازات التى حققتها قيادته الملهمة ...

ولكنها تعرض شيئاً من ذلك كله ، من خلال الأيام الخالدة فى حياته السياسية التى غيرت مجرى التاريخ ، وامتد تأثيرها إلى خارج المنطقة العربية لتهز العالم كله .

جمال العطيفى

٢٣ يوليو ١٩٥٢

الثورة

إن تاريخ مصر العظيمة لم يبدأ بثورة ٢٣ يوليو ، وإنما قيمة ٢٣ يوليو الحقيقية فى أنها استطراد طبيعى لنضال الشعب المستمر وطاقاته المتجددة وآماله البعيدة .

جمال عبد الناصر

٢٣ يوليو ١٩٥٢
الثورة

يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . . أول أيام عبد الناصر الخالدة فى حياته السياسية ، وفى حياة مصر المعاصرة . . .

هو اليوم الذى كان بداية بعد ذلك لأيام أخرى خالدة قاد فيها عبد الناصر الشعب العربى خلال معارك مجيدة فى سبيل تحرير الإنسان العربى .

وكان يمكن لهذا اليوم أن يكون كغيره من الأيام البائسة التى كنا نعيشها خلال سنوات طويلة عانينا فيها من الاستعمار والظلم والفساد .

ولكن فى صبيحة هذا اليوم فى الساعة السابعة والنصف كان أنور السادات ، زميل عبد الناصر فى النضال ، يذيع باسم الثورة أول بيان لها يعلن : « تطهير الجيش وأنه أصبح يعمل لصالح الوطن » ، ويشير فى الوقت نفسه إلى « الفترة العصيبة التى اجتازتها مصر فى تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم » وأثر ذلك على الجيش .

وتوالت البيانات بعد ذلك . . . وأحست الجماهير أنها الثورة التى كانت تتطلع إليها . .

فهل كان الأمر مقتصراً على مجرد تطهير للجيش وإصلاح لنظامه؟

فى اليوم التالى مباشرة أذاعت الثورة بياناً ذكرت فيه أنها « تنشد الإصلاح والتطهير فى جميع مرافق البلاد ورفع لواء الدستور » .

فهل كان الأمر مقتصراً على مجرد الإصلاح والتطهير فى نظام الحكم وتنحية وزارة وتولية وزارة أخرى بدلها وإبعاد بعض العناصر الفاسدة من الحاشية ؟

فى يوم ٢٦ يوليو ، أى بعد ثلاثة أيام فقط .. كانت الثورة تطلب من فاروق النزول عن العرش « لما لاقته البلاد فى العهد الأخير من فوضى شاملة ، عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وامتهانكم لإرادة الشعب حتى أصبح كل فرد من أفراده ، لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته . ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم فى هذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون فى ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير . ولقد تجلت آية ذلك فى حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر ، مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة فى العدالة وساعد الخونة على ترسم هذه الخطى ، فأثرى من أثرى وفجر من فجر ، وكيف لا والناس على دين ملوكهم . . . »

ولكن هل كان الأمر مقتصراً على مجرد إقالة الملك والاحتفاظ بالنظام الملكى ؟

مضت أشهر طلبت فيها الثورة من الأحزاب أن تطهر نفسها ، ولكنها لم تستجب إلى هذه الدعوة بجدية . وحاولت مؤامراتها أن تحبط الثورة ، وطالبت الثورة بتحديد الملكية وإصدار قانون للإصلاح الزراعى . . . وألغت الرتب والألقاب المدنية وأصدرت تشريعات اجتماعية عاجلة ، وأقامت محاكم للغدر والتطهير ثم أعلنت إسقاط دستور ١٩٢٣ ، وانتهت إلى حل الأحزاب السياسية وإعلان دستور لفترة الانتقال .

وفى ١٨ يونيو ١٩٥٣ أعلنت الثورة الجمهورية وإلغاء النظام الملكى وسقوط حكم أسرة محمد على التى تولت حكم مصر قرابة مائة وخمسين عاماً ؛ « لأن تاريخ أسرة محمد على فى مصر كان سلسلة من الخيانات التى ارتكبت فى حقوق الشعب » .

ولكن ، هل كان الأمر مقتصراً على إعلان النظام الجمهورى ؟
لقد أدركت الجماهير خلال أقل من عام منذ هذا اليوم التاريخى الذى قاد فيه عبد الناصر الجيش ، كطليعة للجماهير . . أنه إزاء ثورتين :

« فيوم سرنا فى طريق الثورة السياسية فخلعنا فاروق عن عرشه ، سرنا خطوة مماثلة فى طريق الثورة الاجتماعية فقررنا تحديد الملكية »

هكذا شرح لنا عبد الناصر أهداف الثورة فى كتابه فلسفة الثورة ، الذى نشره فى سنواتها الأولى ، كان يقول :

« إن ثورة ٢٣ يوليو تحقيق لأمل كبير راود شعب مصر منذ بدأ فى العصر الحديث يفكر فى أن يكون حكم مصر فى أيدى أبنائه ؛ وفى أن تكون له نفس الكلمة العليا »

* * *

ويمضى الزعيم فيحلل أسباب الثورة وجذورها :

« ليس صحيحاً أن ثورة ٢٣ يوليو قامت بسبب النتائج التى أسفرت عنها حرب فلسطين . . وليس صحيحاً كذلك أنها قامت بسبب الأسلحة الفاسدة التى راح ضحيتها جنود وضباط ، وأبعد من ذلك عن الصحة ما يقال إن السبب كان أزمة انتخابات نادى الضباط ، إنما الأمر فى رأيى كان أبعد من هذا وأعمق غوراً » .

كان اليوم الذى اكتشف فيه عبد الناصر بذور الثورة فى نفسه أبعد من هذه الأحداث جميعاً . . بل أبعد من حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .. بل أبعد من فوران ١٩٣٥ .

ويتساءل عبد الناصر :

« إذن متى كان ذلك اليوم الذى اكتشفت فيه بذور الثورة فى أعماقى ؟ . . إنه بعيد . .

فإذا أضيف إلى هذا كله ، أن تلك البذور لم تكن كامنة فى أعماقى وحدى ، وإنما وجدتها كذلك فى أعماق كثيرين غيرى ، هم الآخرون بدورهم لا يستطيع الواحد منهم أن يتعقب بداية وجودها داخل كيانه ، اتضح أن هذه البذور ولدت فى أعماقنا حين ولدنا . . وأنها كانت أملاً مكبوتاً خلقه فى وجداننا جيل شعبنا ! » .

ولكن ، ما هو الطريق ؟

يتساءل عبد الناصر فى كتابه فلسفة الثورة :

هل كان يجب أن نقوم نحن الجيش بالذى قمنا به فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . . ؟ ويجيب : كنا نقول : إذا لم يقم الجيش بهذا العمل فمن يقوم به ؟

وفى الوقت نفسه ، كان عبد الناصر يؤمن بأن طريق الثورة يجب أن يكون عملا إيجابياً ، أعمق جذوراً وأبعد أغواراً من تدبير حركات فردية .. كان يريد ثورة منبعثة من قلب الشعب حاملة لأمانيه . . مكملة لنفس الخطوات التى خطاها من قبل على طريق مستقبله .

وكانت نواة هذه الثورة هو التنظيم الذى دعا إليه عبد الناصر ، والذى عرف بتنظيم الضباط الأحرار . والذى ترجع جذوره إلى عام ١٩٣٨ ، حينما كان جمال عبد الناصر ضابطاً فى منقباد . . ثم بدأ تكوينه الفعلى فى عام ١٩٤٤ واتسع نشاطه داخل صفوف الجيش فى عام ١٩٥٠ ، وأصبح لهذا التنظيم هيئة تأسيسية انتخب جمال عبد الناصر رئيساً لها بالإجماع . وتجدد انتخابه بعد ذلك رئيساً لها . . حتى قامت الثورة ،

وبعدها تجدد انتخابه رئيساً لها أيضاً . . وهى الهيئة التى تحولت بعد ذلك إلى مجلس قيادة الثورة [١].

وكان من المقرر أن ينتهى الإعداد للثورة فى عام ١٩٥٥ . ولكن الظروف التى مرت بها البلاد بعد حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ عجلت بقيامها .

* * *

ولم يكن ما حدث يوم ٢٣ يوليو حركة انقلاب عسكرى . ولكنه كان بداية ثورة شاملة . وقد أوضح الرئيس هذا المعنى بقوله [٢] :

« كان يمكن أن يتحول الحدث الكبير الذى جرى ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى مجرد تغيير للوزارة أو تغيير لنظام الحكم . وكان يمكن أن يتحول إلى دكتاتورية عسكرية تضيف إلى التجارب الفاشلة تجربة أخرى فاشلة . لكن أصالة الوعى الثورى وقوته قررت أن يكون الحدث الكبير يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ خطوة على طريق تغيير جديد كامل يعيد الأمانى الوطنية إلى مجراها الثورى السليم . فسرنا فى طريق الثورة الشاملة » .

ولم يكن ما حدث يوم ٢٣ يوليو هو كل ما يريد عبد الناصر

---

(١) قصة الثورة ، من حديث للرئيس عبد الناصر فى ٢٢ يوليو ١٩٥٣ ، وخطابه فى العيد العاشر للثورة — وقصة الثورة كاملة ، بقلم السيد أنور السادات ، يوليو ١٩٥٦ ، وكتابه أسرار الثورة المصرية ، يوليو ١٩٥٧ .

وكتاب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ للأستاذ عبد الرحمن الرافعى .

(٢) من خطاب للرئيس عبد الناصر فى العيد الثالث عشر للثورة فى ٢٢ يوليو ١٩٦٥ .

أن يصنعه لأمته وللأمة العربية . كان هذا هو الخطوة الأولى على الطريق . وعلى حد تعبير الرئيس فى كتابه فلسفة الثورة .

« والحق أن فرحة النجاح فى ٢٣ يوليو لم تخدعنى ، ولم تصور لى أن الآمال قد تحققت ، وأن الربيع قد جاء . . بل لعل العكس هو الصحيح . . لقد كانت كل دقيقة تحمل إلى انتصاراً جديداً للثورة ، تحمل إلىّ فى نفس الوقت عبئاً ضخماً ثقيلا تلقيه بلا مبالاة فوق كتفى » .

ومنذ الأيام الأولى للثورة وضح أن لهذه الثورة هدفين : أحدهما سياسى والآخر اجتماعى . وكانت المشكلة التى واجهها عبد الناصر ، أن تحقيق الهدف الأول يتطلب وحدة جميع عناصر الأمة ، وأن تحقيق الهدف الثانى تتصارع فيه مصالح الطبقات . فهو يقول[1] :

« لكل شعب من شعوب الأرض ثورتان : ثورة سياسية يسترد بها حقه فى حكم نفسه من يد طاغية فرض عليه ، أو من معتد أقام فى أرضه دون رضاه . وثورة اجتماعية ، تتصارع فيها طبقاته ثم يستقر الأمر فيها على ما يحقق العدالة لأبناء الوطن الواحد » .

و « بين شقى الرحى هذين قدر لنا أن نعيش اليوم فى ثورتين : ثورة تحتم علينا أن نتحد ونتحاب ونتفانى فى الهدف . وثورة تفرض علينا — برغم إرادتنا — أن نتفرق وتسودنا البغضاء ولا يفكر كل منا إلا فى نفسه » .

وكان الخروج من بين شقى الرحى يقتضى فى نظره :

---

(١) فلسفة الثورة .

« أن تحتفظ الثورة بسرعة الحركة والمبادأة ، وبالقدرة على أن تسير فى طريقين فى وقت واحد » .

* * *

كان دليل العمل أمام عبد الناصر هو المبادئ الستة المشهورة التى أعلنتها الثورة :

١ ــ فى مواجهة جيوش الاحتلال البريطانى الرابضة فى منطقة قناة السويس ، كان المبدأ الأول هو :
القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين .

٢ ــ فى مواجهة تحكم الإقطاع الذى يستبد بالأرض ومن عليها ، كان المبدأ الثانى هو :
القضاء على الإقطاع .

٣ ــ فى مواجهة تسخير موارد الثروة لخدمة مصالح مجموعة من الرأسماليين ، كان المبدأ الثالث هو :
القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم .

٤ ــ فى مواجهة الاستغلال والاستبداد الذى كان نتيجة محتمة لهذا كله ، كان المبدأ الرابع هو :
إقامة عدالة اجتماعية .

٥ ــ فى مواجهة المؤامرات لإضعاف الجيش واستخدام ما تبقى من قوته لتهديد الجبهة الداخلية المتحفزة للثورة ، كان الهدف الخامس هو : إقامة جيش وطنى قوى .

٦ ــ فى مواجهة التزييف السياسى الذى حاول أن يطمس معالم الحقيقة الوطنية ، كان الهدف السادس هو :
إقامة حياة ديمقراطية سليمة .

ولم تكن هذه المبادئ الستة أكثر من مجرد دليل للعمل ، ولم تكن نظرية لعمل ثورى كاملة .

وبعد عشر سنوات من التجربة والمعاناة ، والتفاعل مع الجماهير ، ومع التاريخ القومى ، استطاع عبد الناصر أن يقدم هذه النظرية لشعبه فى الميثاق .

ومع ذلك ، فمن الواضح أنه منذ الأيام الأولى للثورة ، بدأ عبد الناصر يقدم مؤشرات لفكره السياسى الذى اكتمل وضوحه بعد ذلك فى الميثاق.

استطاع عبد الناصر أن يكتشف بحسه الثورى قوانين الصراع الطبقى فى حركة المجتمع . واستطاع أن يتبين العلاقة الوثيقة بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية ، والترابط بين الصهيونية والاستعمار العالمى ، وبدأ إيمانه يزداد رسوخاً بقيمة كفاح عربى واحد مشترك فى سبيل وحدة شاملة . ويقول :

« ما دامت المنطقة واحدة وأحوالها واحدة ومشاكلها واحدة ومستقبلها واحداً .. والعدو واحداً — مهما يحاول أن يضع على وجهه من أقنعة مختلفة — فلماذا تتشتت جهودنا[١] ؟

ولم تقتصر أصداء النصر الذى حققه الشعب العربى فى مصر بقيادة عبد الناصر يوم ٢٣ يوليو على آفاق المنطقة العربية . . بل كانت تجربة رائدة لشعوب العالم الثالث كلها [٢] .

---

(١) من كتاب الرئيس : فلسفة الثورة .

(٢) الصحفى الهندى كارنجيا فى كتابه : كيف نجح عبد الناصر ؟



٩ سبتمبر ١٩٥٢

الإصلاح الزراعى

كان الإصلاح الزراعى تعبيراً
عن آمال الفلاح وكفاحه الطويل
من أجل التحرر من ربقة الإقطاع .

جمال عبد الناصر

٩ سبتمبر ١٩٥٢

الإصلاح الزراعى

فى يوم ٩ سبتمبر ١٩٥٢ صدر أول قانون للإصلاح الزراعى، وهو أول ما قدمه عبد الناصر لشعبه على طريق الثورة الاجتماعية، وكان أول تطبيق عملى لأحد المبادئ الستة التى أعلنها غداة الثورة . هذه المبادئ التى « استطاعت بشكلها العام وببساطتها وبرغم كل التحديات التى كانت تواجهها، أن تكون سلاحاً للإنسان المصرى يكفل له النصر فى صراعه مع وحوش الأعماق ، وفوق ذلك استطاعت أن تحقق له النصر قبل أن يضيق صدره ويفرغ ما اختزنه فى رئتيه من أنفاس الثورة ، ويصعد إلى السطح ليملأ رئتيه بالهواء النقى ، عائداً إلى الحياة منتصراً وسيداً »[١] .

* * *

كان المبدأ الثانى من بين هذه المبادئ الستة : القضاء على الإقطاع :

وقد شغل تطبيق هذا المبدأ عبد الناصر منذ الأيام الأولى للثورة. وما إن بدأ الإعلان عن خطوطه العريضة ، حتى سارع الملاك الإقطاعيون مسجلين اعتراضاتهم عليه، مقترحين أنه إذا أخذت مصر بنظام تحديد الملكية الزراعية ، فليكن هذا الحد الأعلى للملكية ١٢٠٠ فدان[٢]، ثم قدمت اقتراحات أخرى بأن يكون هذا الحد خمسمائة فدان، وذهب

---

(١) من خطاب الرئيس يوم افتتاح مجلس الأمة فى ٢٦ مارس ١٩٦٤ .

(٢) سيد مرعى ، الإصلاح الزراعى ومشكلة السكان فى القطر المصرى ، ص ٣٨ .

رأى آخر إلى زيادة الضرائب على ما يزيد على مائتى فدان ! ولكن عبد الناصر رفض كل هذه الاقتراحات . كان يقول :

« إن كلَّ فرد يجب أن يشعر بأن لديه الفرصة التى تتوافر لدى أى مواطن آخر ، وإنه إنما يعمل لبلد هو ملك له . ولقد كانت سيطرة الإقطاع هى السيطرة المتحكمة فى هذا الوطن وكان صاحب الأرض يسيطر على الفلاح ، فكان العامل الأساسى فى التحرير والحرية هو القضاء على هذا الإقطاع . وقد وجدنا صعوبة كبرى فى وضع هذا الكلام موضع التنفيذ ، وحينما كنا نريد أن نقيم حياة ديموقراطية سليمة ، حاولنا أن نتفاهم على مسألة القضاء على الإقطاع ؛ وكانت هناك عدة اقتراحات منها زيادة الضرائب على ما يزيد على ٢٠٠ فدان ، ولكن المعنى الذى كنا نقصده كان تحرير الفرد . وعلى هذا الأساس سارت الثورة فطبقنا قانون الإصلاح الزراعى وكانت أمنية كل مواطن أن توزع الأراضى على الفلاحين »[١] .

فمعنى الإصلاح الزراعى الذى أراده عبد الناصر كان أعمق من مجرد تحديد حد أقصى للملكية الزراعية .

لقد كشف عبد الناصر منذ أول أيام الثورة حقيقة الملكية الزراعية فى مصر حينما كان محمد على يوزع الأراضى لغرض سياسى ، وبين أن الأرض التى يملكها الإقطاعى والتى يعمل فيها الفلاح كانت العامل الأول دائماً فى تحكم الإقطاع فى الحكم وفى سياسة الدولة[٢]. وهذا هو

---

(١) من محاضرة للرئيس بالكلية الحربية يوم ٢٨ مارس ١٩٥٥ .

(٢) من خطاب الرئيس عبد الناصر يوم ١٩ أبريل ١٩٥٤ .

المعنى الذى عناه المبدأ الثالث من المبادئ الستة التى أعلنها عبد الناصر وهو القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم ، كما أنه مرتبط بالمبدأ الرابع وهو إقامة عدالة اجتماعية ، لها دعامتان من الكفاية والعدل . بل إن المبدأ السادس وهو إقامة حياة ديموقراطية سليمة لم يكن من الممكن تحقيقه بغير تحرير الفلاح من سيطرة الإقطاع . وهو ما عناه عبد الناصر حينما قال بعد ذلك فى الميثاق (١) :

« إن ملايين الفلاحين حتى من ملاك الأرض الصغار طحنتهم الإقطاعيات الكبيرة لسادة الأرض المتحكمين فى مصيرها » .

« وإن الملايين من العمال الزراعيين عاشوا فى ظروف أقرب ما تكون إلى السخرة تحت مستوى من الأجور يهبط كثيراً ليقرب من حد الجوع » .

« وإن حق التصويت فقد قيمته حين فقد اتصاله المؤكد بالحق فى لقمة العيش » .

* * *

كان الإصلاح الزراعى هو أول معركة خاضها عبد الناصر بعد الثورة . وقد روى الزعيم المناضل تفاصيل هذه المعركة كاملة فى الاجتماع الافتتاحى الذى عقد فى ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، فقال :

« كنا نطالب بتحديد الملكية وتوزيع الأرض على الفلاحين على أساس أن هذه هى الوسيلة الوحيدة التى تحرر الفلاح الذى نشأ فى الأرض ، ملازماً للأرض ، والذى اعتبر سلعة فى الأرض ، عبداً للأرض ، ملكاً

(١) الباب الخامس من الميثاق : عن الديموقراطية السليمة .

للمالك ، ملكاً للإقطاعى . وهم كانوا ينظرون للأمر نظرة أخرى . كانوا يقولون إذا كنتم تريدون أن تحددوا الملكية ، يمكنكم أن تفكروا فى أسلوب آخر . فكروا فى الضرائب التصاعدية ، والضرائب التصاعدية قد تساعدكم فى رفع دخل الخزانة ، وتساعد فى رفع ميزانية البلاد .

كان مفهومنا يختلف عن مفهومهم . كنا نقول إننا لا نريد نقوداً للخزانة ، ولكننا نريد أن نحرر الإنسان ، ولكنهم لم يكونوا ليفهموا معنى تحرير الإنسان ، وكانوا يعتبرون الكلام الذى نقوله كلام شعارات ، كلاماً لا يأتى عنه ناتج ولا عائد ، ولكن الناتج والعائد يمكن أن يأتى من الضرائب التصاعدية .

وعلى هذا الأساس لم نستطع أن نتفق . لم نتفق قط ، لأنهم كانوا يفكرون بعقلية ونحن كنا نفكر بعقلية . نحن كنا نقول : نريد للفلاح أن يتملك حتى يكون حراً ويستطيع أن يقول: نعم أو لا . فطالما هو يتملك الأرض يشعر بالحرية ، والحرية ليس معناها بأى حال من الأحوال برلماناً وقبة برلمان وشعارات ديموقراطية ، ولكن الحرية هى فى حرية الفرد . إذا استطاع الفرد أن يقول نعم ، وإذا استطاع الفرد أن يقول لا ، يكون حراً . ولكن الفرد الملازم للأرض ، والملازم للإقطاعى ، والذى يشتغل فى الأرض عند الإقطاعى ، مثله مثل البهائم الموجودة عنده ، لايمكن بحال من الأحوال أن يشعر بالحرية ، ولا يمكن إلا أن يكون تابعاً للإقطاعى ، وتابعاً لصاحب الأرض ، يسير

وفق هوى صاحب الأرض ، وليس لإرادته أى قيمة .

رفضوا هم تحديد الملكية الذى طلبناه ، رفضوا أن يعودوا إلى الحكم على أساس تحديد الملكية . طبعاً نحن كنا مصممين على تحديد الملكية .

كان الأمر بالنسبة لى فى هذه الأيام غريباً كل الغرابة ، ولكن بعد ذلك طبعاً تبينت أن العملية لا تحتاج إلى غرابة ، ليس فيها ألغاز وليس فيها عقد بأى حال من الأحوال . كيف يستطيع أحد أن يتفاوض مع الإقطاعى وصاحب الأرض لأجل تحديد الملكية ، ويطلب منه صكاً على أخذ أرضه وتوزيع أملاكه ؟ !

كان حزب الوفد فى هذا الوقت حزباً يمثل طبقة من ملاك الأرض من طبقة الإقطاعيين . الطبيعى أنهم يرفضون ، والوضع غير الطبيعى أنهم يقبلون . الوضع الطبيعى أن يرفضوا هذا الكلام . وقد فطنا فى آخر الأمر إلى أننا كنا بسطاء جداً حينما طلبنا من الإقطاعى — وكانت عندنا ثقة كبيرة فيهم — أن يقبل بنفسه أن يوقع صك القضاء على الإقطاع وتحرير الأرض وتحرير الفلاح ، لأن معنى هذا حتى من الناحية السياسية القضاء على الحزب نفسه ، لأن الحزب كان يعتمد على الإقطاعيين ، وكان يعتمد على النفوذ الإقطاعى ، والإقطاعيون فى كل دائرة وفى كل مديرية فى هذا الوقت كانوا يعتمدون على الفلاحين الذين يعملون عندهم ليعطوهم أصواتهم .

بعد ذلك كان لا بد لنا أن نتخذ خطوة حاسمة فى الموضوع . وأصبحت معركة قانون الإصلاح الزراعى فى أول الثورة ، كما تعرفون ، أصبحت معركة عنيفة ، لأنه فى الوقت الذى كنا نتكلم فيه والوقت الذى كنا نتفاوض فيه ، كان أصحاب الأراضى يكونون رابطة . كان رئيس الحكومة فى ذلك الوقت يعطف على أصحاب الأراضى . كان مجلس الوصاية أيضاً فى جانب أصحاب الأراضى . وعقدت هنا فى مجلس الوزراء اجتماعاً مع مجلس الوصاية من أجل إقناعه بقانون الإصلاح الزراعى ، ولكن مجلس الوصاية أيضاً كان يريد أن يقنعنا بشىء ضد قانون الإصلاح الزراعى. ولم يكن الإصلاح الزراعى فى ذلك الوقت هو الثورة الاجتماعية ، ولكن الإصلاح الزراعى فى ذلك الوقت كان دليلا على الحاجة إلى الثورة الاجتماعية وعلى الإلحاح فى طلبها .

اجتمع مجلس الثورة بعد ذلك وقرر إقالة الوزارة المدنية الموجودة التى كان يرأسها على ماهر ، وإقامة وزارة أخرى تنفذ قانون الإصلاح الزراعى ، وأقيلت الوزارة ونفذ قانون الإصلاح الزراعى .

بتنفيذ قانون الإصلاح الزراعى مررنا فى معركة تدل على صعوبة الثورة الاجتماعية . والثورة السياسية أسهل بكثير من الثورة الاجتماعية . وكما قلت الآن لم تكن الثورة الاجتماعية بحال من الأحوال هى قانون الإصلاح الزراعى . ولكن قانون الإصلاح الزراعى كان تعبيراً عن الحاجة إلى هذه الثورة الاجتماعية ، وكان

تعبيراً عن آمال الفلاح وكفاحه الطويل من أجل التحرر من ربقة الإقطاع » .

* * *

وكانت أهداف الإصلاح الزراعى كما رسمها عبد الناصر متعددة :

كان هناك هدف اقتصادى يترسم زيادة الدخل القومى فى الزراعة عن طريق توسيع رقعة الأراضى المزروعة وزيادة غلتها . كما يترسم توجيه المدخرات للاستثمار فى المشروعات الصناعية . وهو الهدف الذى أعلنته المذكرة الإيضاحية لأول قانون للإصلاح الزراعى صدر فى يوم خالد من أيام عبد الناصر وهو يوم ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ، إذ أشارت بالنص إلى أن :

« من أهم أهداف الإصلاح الزراعى توجيه كل استثمار جديد نحو استصلاح الأراضى ونحو القيام بمشروعات التعدين والصناعة والتجارة ؛ وذلك لأن من تتبقى فى أيديهم مدخرات لا بد أن يبحثوا عن مجال جديد لاستثمارها ، وزيادة الاستثمار ترفع من أجور العمال عامة وتزيد من قدرتهم على الإنفاق وتخلق طلباً جديداً على المنتجات المصرية مما يشجع من جديد على زيادة الاستثمار . وهكذا حتى تستكمل البلاد نماءها الاقتصادى ويصل المواطنون إلى مستوى من المعيشة يليق ببلاد اعتزمت أن تستغل كل مكاناتها الاقتصادية » .

وكان هناك هدف اجتماعى للقضاء على سوء توزيع الثروة الزراعية فى الريف .

كان ٦١ مالكاً فقط يملك كل منهم أكثر من ألفى فدان ، ومجموع ملكياتهم ٢٧٧,٢٠٨ فدان وكان هناك ٢٨ مالكاً يملك كل واحد منهم أكثر من ألف وخمسمائة فدان ومجموع ملكياتهم ٩٧,٤٠٤ فدان وكان هناك ٩٩ مالكاً يملك كل واحد منهم أكثر من ألف فدان ومجموع ملكياتهم

١٢٢,٢١٦ فدان ، وكان هناك ٩٢ مالكاً يملك كل منهم أكثر من ٨٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ٨٦,٤٧٣ فدان . أى أن ٢٨٠ مالكاً فقط كانوا يملكون ٥٨٣,٤٠٠ فدان .

بل إن الملكيات التى تزيد على مائتى فدان كانت فى يد ٢١١٥ مالكاً وكانوا يملكون ١,٢٠٨,٤٩٣ فداناً .

كل هذا بينما يوجد ٢,٣٠٨,٩٥١ مالكاً لا يملك كل منهم أكثر من فدانين ومجموع ملكياتهم ١,٢٣٠,٠٦٢ فدان . أى أن ٨٤٪ من الملاك لا يملكون إلا ٢١٪ من الأرض . بل إن من يملكون أقل من فدان كان يصل مجموعهم إلى أكثر من مليونى مالك .

ولما كان من المعروف أن مساحة ثلاثة أفدنة هى التى تكفل الحد الأدنى لمستوى معيشة أسرة متوسطة الأفراد فى مصر ، فإن معنى هذا أنه كان هناك أكثر من مليونين من صغار الملاك الزراعيين يعيشون على الكفاف ، ويضطرون إلى العمل فى إقطاعيات كبار الملاك .

وأخطر من هذا كله كان هناك عمال التراحيل المعدمون ، وكان يقدر عددهم عند قيام الثورة بأكثر من مليونى عامل .

وقد استحوذت مأساة عمال التراحيل على فكر وقلب جمال عبد الناصر .

فى أولى جلسات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية الذى انعقد لمناقشة الميثاق ، قال عبد الناصر :

« لقد رأيت الآخرين . . . رأيت الشعب . . رأيت العمال الزراعيين . . رأيت عمال التراحيل . . رأيت الفلاحين . . »

ولم يكن تصور عبد الناصر للإصلاح الزراعى مقصوراً على أنه مجرد

إعادة توزيع الملكية الزراعية توزيعاً عادلا . إن التصور كان أعمق من ذلك .

كان التصور هو تغيير العلاقات الاجتماعية فى الريف وتحرير الفلاح .

« إن تحرير الأرض يحرر الفرد من كل أنواع الذل والاستعباد والإقطاع . لكن كيف يتحرر هذا الفلاح الذى يعمل عند الإقطاعى ويشعر أنه تحت رحمته يستطيع أن يخرجه متى يشاء هو وأولاده . . من أجل هذا صممنا على تنفيذ الإصلاح الزراعى . »[1] .

* * *

وفى اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى ٢٨ نوفمبر ١٩٦١ نبه الرئيس عبد الناصر إلى أن تحديد الملكية الزراعية للفرد بمائتى فدان ثم بمائة فدان بعدها لم يقض نهائياً على نفوذ كبار الملاك . قال الرئيس فى الاجتماع :

« أريد أن أقول لكم إنه بعد تحديد الملكية بمائة فدان . أنا كنت بالأمس أطلع على أسماء العائلات وما يملكون من أرض . العائلات التى عندها مائة فدان . توجد عائلة بها ٣٢ شخصاً ، كل واحد يملك مائة فدان . وهذا يعنى أن الإقطاع موجود طبعاً فى القرية . وهناك عائلات بها ١٥ و ١٨ فرداً يملك كل منهم مائة فدان . لا نظن أننا قضينا على الإقطاع بتحديد الملكية بمائة فدان » .

---

(١) من كلمة للرئيس عبد الناصر يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٥ فى الحفل الذى أقيم لتوزيع أراضى نجع حمادى على المزارعين .

وصدر الميثاق بعدها معلناً أن روح القانون تفرض أن يكون الحد الأقصى للملكية وهو مائة فدان شاملا للأسرة كلها حتى لا تتجمع ملكيات فى نطاق الحد الأعلى تسمح بنوع من الإقطاع .

* * *

ولم يكن عدوان ٥ يونيو سبباً يدعو عبد الناصر إلى تجميد خطوات التحول الاشتراكى فى الزراعة ، فنى خطابه الذى ألقاه يوم ٢٣ يوليو ١٩٦٩ اقترح بالنسبة لملكية الأرض أن يوضع حد أقصى لها بعد سنة ١٩٧٠ لا يزيد على خمسين فداناً على أن تظل ملكية الأسرة بنص الميثاق فى حدود المائة فدان للأب والزوجة والأبناء القصر . قال عبد الناصر فى هذا الخطاب :

« لقد جاء الوقت الذى يجب أن نبت فيه نهائياً فى بعض المسائل المتعلقة بالأرض وملكيتها واستغلالها وأن يكون ذلك البت بطريقة نهائية وفق أحكام الميثاق وضرورات التطور . الميثاق نص على أن ملكية الأرض تحدد بمائة فدان ، وقال الميثاق بعد سنة ١٩٧٠ يجب إعادة النظر فى الموضوع ويجب ألا تزيد الملكية عن مائة فدان للأسرة المكونة من رب الأسرة والزوجة والأبناء القصر . . وآن الآوان لأن نحدد هذه الأمور ونبت فيها نهائياً ، ونحن نقترح الآن ولكى يحسم الأمر وتستقر

صورة الملكية الزراعية على نحو سليم أن تتحدد ملكية الأرض الزراعية بخمسين فداناً للفرد على أن يبقى حد الملكية بالنسبة للأسرة بالرجل وزوجته وأولاده القصر فى حدود المائة فدان » .

ووافق المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى على اقتراح عبد الناصر وصدر قانون جديد للإصلاح الزراعى .

* * *

وليس هذا الفصل معداً لبحث الجوانب المختلفة لقوانين الإصلاح الزراعى . ولكنه يعرض فكر عبد الناصر وتصوره بشأن التطبيق الاشتراكى فى الزراعة .

إن الإصلاح الزراعى عند عبد الناصر لم يكن يهدف إلى تأميم الملكية الزراعية ، فإن التطبيق العربى للاشتراكية فى مجال الزراعة لا يؤمن بتأميم الأرض وتحويلها إلى مجال الملكية العامة ، وإنما هو يؤمن استناداً إلى الدراسة وإلى التجربة بالملكية الفردية للأرض فى حدود لا تسمح بالإقطاع .

وفى الوقت نفسه فإنه كان يرى دعم هذه الملكية بالتعاون الزراعى على امتداد مراحل عملية الإنتاج فى الزراعة من بدايتها إلى نهايتها .

إنه شوط طويل ذلك الذى قطعه عبد الناصر ومن ورائه الشعب منذ أعلن أول قانون للإصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ حتى احتفلت مصر بعيد الفلاح فى ٩ سبتمبر الماضى . . وهذه هى نتائجه :

- تم الاستيلاء على نحو مليون فدان طبقاً لقوانين الإصلاح الزراعى استفادت بها ٤١٨ ألف أسرة قوامها ٣ ملايين فرد تحولوا من أجراء إلى ملاك .
- تم تقسيم وتوزيع ١٣٢٥ فداناً لإنشاء ٣٣٨٣٦ مسكناً .

- زاد دخل المنتفعين بالتمليك بمقدار ٣٠ مليون جنيه سنوياً ، كما زاد دخل المستأجرين بحوالى ٦٠ مليون جنيه سنوياً .
- تحسن مستوى الإنتاج نتيجة تنظيم الحيازات والدورات الزراعية . وقد أظهرت إحصاءات الإصلاح الزراعى زيادة ١٠٠٪ فى بعض محصول الأرز، و٤٠٪ فى القصب، و ٢٠٪ فى الذرة وفى القمح وفى القطن . بل إنه فى ظروف المعركة زادت قيمة الإنتاج الزراعى فى مجموعه بحوالى ١٥٪ وزادت الصادرات الزراعية بنسبة ٤٠٪ .
- أصبح عدد الجمعيات التعاونية ٦٦٣ جمعية محلية و ٥٧ جمعية مشتركة ، تنضوى كلها تحت لواء جمعية تعاونية عامة . وبلغت قيمة معاملات الأعضاء فى هذه الجمعيات ٣٧ مليون جنيه عام ١٩٦٩ حققت ربحاً للأعضاء يزيد على المليون جنيه .

* * *

وكان من أهم ما يشغل عبدالناصر ، تطوير الزراعة لمواجهة الانفجار السكانى ، وأن يسير الإنتاج بخطى سريعة لتلاحق النمو السريع فى عدد السكان . فطالما نبهنا إلى ذلك وإلى أنه فى كل عام يزيد عددنا مليونا[1] . فالجناح الآخر للإصلاح الزراعى فى نظره كان استصلاح الأراضى الجديدة داخل الوادى وفى الصحارى المحيطة به .

إن مساحات الأراضى الجديدة التى خلفها لنا حكم عبد الناصر بلغت نحو ٨٢٥ ألف فدان . وكان يتطلع إلى أن تصبح بعد خمس سنوات مليوناً ومائتين وتسعة عشر فداناً . أى أن يصل بها إلى حوالى خمس مجموع الأراضى الزراعية القديمة . بمعدل بلغ متوسطه ٤٨٥٢٩ فداناً فى السنة ، فى حين لم يزد معدل استصلاح الأراضى قبل ثورة عبد الناصر على ٢٥٠٠٠ فدان فى السنة .

---

(١) من خطاب الرئيس فى ٢٣ يوليو ١٩٦٩ .

لقد أبدى الرئيس تيتو خلال زيارته لبلادنا في يوليو ١٩٦٨ إعجابه بعمليات استصلاح الأراضي التي شاهدها في الصحراء وكان من بين ما قاله: «لقد رأيت منطقة واحدة فيها عشرات الألوف من الأفدنة، انبثقت عليها الخضرة وسط الرمال الجرداء كأنها ينبوع متدفق بالحياة وسط الجفاف المخيف».

وقد ظل مستقبل الأراضي الجديدة سواء تلك التي تم استصلاحها أو التي ستعتمد على مياه السد العالي، موضع مناقشات طويلة. ومن المعروف أن هذه الأراضي يمكن أن تمثل بعد أن تم بناء السد العالي حوالي ثلث الأراضي المزروعة حالياً.

وكانت ثمة مقترحات عديدة في هذا الشأن: اقتراح بأن يجرى توزيع هذه الأراضي وفقاً لقانون الإصلاح الزراعي على العديد من الفلاحين. واقتراح ببيع هذه الأراضي أو تأجيرها في حدود مساحات من عشرين إلى خمسين فداناً، أو اقتراح تأجيرها لمدد طويلة إلى شركات خاصة، واقتراح بجعل هذه الأراضي مسئولية القطاع العام.

وقد أدلى عبد الناصر برأيه في ذلك في الخطاب الذي ألقاه في افتتاح الدورة الثالثة للمؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي يوم ٢٣ يوليو ١٩٦٩ فقال:

«بالنسبة للأراضي الجديدة فإن لدينا الآن سبعمائة ألف فدان. ويجب أن نقرر رأياً في استغلالها الدائم. واقتراحي في هذا الصدد هو أن تنشأ شركات أو مؤسسات عامة تنقل إليها ملكية هذه الأراضي. ويكون لهذه الشركات أو المؤسسات العامة مهام ثلاثية تتمثل في الاستغلال المباشر للتصدير أو التأجير وفق شروط معينة لآجال طويلة للزراع أو البيع لصغار الملاك

الجدد مع إعطاء أولوية فى الملكية للمقاتلين فى ميدان
المعركة ولأسرهم » .

ويعنى هذا أن عبد الناصر كان يرى أساساً أن يتم استغلال معظم الأراضى الجديدة على أساس الملكية العامة لها.وهو ما أيده المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى .

لقد كانت معركة الأرض عند عبد الناصر جزءاً من معركتنا ضد التخلف وضد الاستعمار والصهيونية .

وإذا كان يوم ٩ سبتمبر ١٩٥٢ يوماً خالداً فى حياة عبد الناصر ، فلأنه بدأ به أول خطوة نحو التطبيق الاشتراكى فى الزراعة . كانت هذه بداية الثورة الاجتماعية التى تفجرت بعد ذلك بقوانين يوليو ١٩٦١ الاشتراكية ، والتى انتهت فى عام ١٩٦٤ إلى أيلولة ملكية الأطيان التى استولى عليها الإصلاح الزراعى إلى الدولة بغير مقابل . ثم بعدها فى عام ١٩٦٩ بتحديد الحد الأقصى لملكية الفرد بخمسين فداناً . .

كانت مشكلة الزراعة وضرورة تطويرها فى كل أحاديث عبد الناصر . وكان يدعو إلى دعم الملكية بالتعاون على امتداد مراحل عملية الإنتاج ، وذلك للقضاء على كل بقايا الاستغلال فى الريف .

وكان مما يقلقه « مشكلة ثلاثة ملايين من العمال الزراعيين فى الريف ليس هناك ضمان للأجر المنظم المستقر يحمى يومهم ، وليس هناك قدر من التأمين الاجتماعى يحمى مستقبلهم ولا تصل إليهم حتى الآن إلا أقل الخدمات . وفى بعض الأحيان فإن احتياجات المدينة تلفت الأنظار والأسماع وتطغى بمشاكلها على مشاكل أخرى أكثر تعيقداً منها لكنها تفتقد الصوت العالى والتنبيه المستمر إلى وجودها »[1] .

---

(١) من خطاب الرئيس فى ٢٦ مارس ١٩٦٤ .

١٨ أبريل ١٩٥٥
باندونج

ان التعاون بين الشعوب الآسيوية
والإفريقية ليس عاملا على تخفيف
حدة التوتر الدولى القائم فحسب
بل هو مغوان لها على التقدم وامتداد
طبيعى للحرب ضد الاستعمار .

جمال عبد الناصر

١٨ أبريل ١٩٥٩

باندونج

يعد يوم ١٨ أبريل ١٩٥٥ يوماً مشهوداً فى حياة عبد الناصر السياسية ، بل يوماً مشهوداً فى حياة العالم . لقد كان نقطة البدء التى تبلورت بعد ذلك فى سياسة عدم الانحياز التى أصبح لها وزنها فى المجتمع الدولى ، وجعلت من عبد الناصر بطل عدم الانحياز ، بل جعلته من أبرز زعماء العالم الثالث .

كانت الفكرة غامضة فى بادئ الأمر ، مجرد تجمع لرؤساء وزعماء تسع وعشرين دولة من الدول الآسيوية والإفريقية ، انعقد فى باندونج فى أندونيسيا فى المدة من ١٨ أبريل إلى ٢٤ أبريل ١٩٥٥ .

كانت تجمع بين هذه الدول صفة واحدة أنها دول آسيوية وإفريقية عانت من الاستعمار الغربى ، وتريد أن تطارده حتى لا يعود إليها فى شكل استعمارى جديد ... كما تريد أن تستكمل تحرير البلاد التى ما زالت تخضع للاستعمار فى آسيا وإفريقيا . . وكانت هذه الدول تريد أن تبقى بعيدة عن دائرة الصراع الذى كان يجرى بين الكتلتين الشرقية والغربية ، وأن تعمل على تخفيف حدة التوتر الدولى حتى لا تبتلى بآثاره داعية إلى السلام القائم على العدل . كانت جميعاً من الدول النامية التى تريد أن تقضى على التخلف وتزيد من دخلها القومى وأن تتجنب فى الوقت نفسه الحصول على معونات خارجية على حساب استقلالها وسيادتها .

فى هذا المؤتمر ارتفع صوت عبد الناصر ، كأول صوت لزعيم عربى فى المجتمع الدولى ، باسم شعب فلسطين : « الذى طرد من وطنه ليحتل مكانه شعب دخيل فرض عليه فرضاً . . وكل هذا حدث على مرأى

من هيئة الأمم المتحدة بل بمساعدتها وموافقتها » .

وفى هذا المؤتمر ندد عبد الناصر بأساليب الضغط السياسى التى تلجأ إليها بعض الدول الكبرى مستخدمة فيها الدول الصغيرة كأداة لتحقيق أغراضها .

وفى هذا المؤتمر طالب عبد الناصر بتصفية الاستعمار « فقد استيقظ فى الشعوب وعى جديد لا يمكن معه وقف تيار القومية والنهوض » .

وفى هذا المؤتمر ، طالب عبد الناصر من الدول الآسيوية الإفريقية أن تعلن تأييدها لحق الشعب العربى فى الجزائر ومراكش وتونس فى تقرير المصير والاستقلال .

وبعد عودته من باندونج ، خاطب الجموع التى احتشدت للقائه ، فقال لهم :

« سافرت إلى المؤتمر الآسيوى الإفريقى لأعلن باسمكم أن مصر اليوم قد استقلت ، وأنها حينما تتكلم فهى تتكلم عن إرادتها وبوحى من ضميرها . ولأعلن باسمكم أن مصر بعد أن ذاقت طعم الحرية ستعلن رأيها مستقلاً فى سبيل الحق وفى سبيل الحرية وفى سبيل تحرير الشعوب والإنسان . . من أجل هذا غادرت أرض مصر ومن أجل هذا ذهبت إلى الشرق الأقصى » .

وبعد أشهر قليلة اجتمع عبد الناصر بالرئيسين تيتو ونهرو فى بيريونى فى يوليو ١٩٥٦ ، حيث أعادوا تأكيد مبادئ باندونج .

لقد عرض عبد الناصر بعد ذلك تصوره لأعمال مؤتمر باندونج عرضاً رائعاً فى خطابه التاريخى الذى ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٧ سبتمبر ١٩٦٠ ، طالباً منها أن تقر مبادئ باندونج :

« فى القواعد الأساسية العامة التى ينبغى أن تحكم تطور مجتمعنا السلمى أعلن هذا المؤتمر ، مؤتمر باندونج ، دعامتين: أولاهما التأييد الكامل للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان ، كما تضمنها ميثاق الأمم المتحدة وإعلان حقوق الإنسان وأولها حق تقرير المصير .

وثانيتهما : المساواة الكاملة بين الأجناس والأديان باعتبار أن التمييز العنصرى إنكار للقيم الأساسية للحضارة والكرامة الإنسانية بالنسبة لمشاكل الاستعمار ، أعلن مؤتمر باندونج أربع خطوات لا بد من اتخاذها ، أعلن أن الاستعمار فى جميع مظاهره شر يجب وضع نهاية عاجلة له ، أعلن أن خضوع الشعب للاستعباد والسيطرة والاستغلال الأجنبى إنكار لحقوق الإنسان الأساسية ومناقض لميثاق الأمم المتحدة ومعرقل لتنمية السلم الدولى والتعاون العالمى ، أعلن ضرورة التأييد الكامل لقضايا الحرية والاستقلال لجميع تلك الشعوب . أعلن ضرورة دعوة الدول المعنية إلى وجوب منح الحرية والاستقلال لهذه الشعوب .

وبالنسبة للسلام العالمى ودعمه ، أعلن مؤتمر باندونج أساسين بارزين للوصول إلى السلام ، فتح باب الأمم المتحدة أمام جميع الدول ، ثم ضرورة نزع السلاح وتحريم إنتاج الأسلحة الذرية والهيدروجينية وتجربتها .

وبالنسبة لتوطيد السلام ودعم التعاون العالمى ، وضع المؤتمر هذه الأسس الثلاثة :

إن موضوع السلام هو موضوع الأمن الدولى وأفضل

الطرق لمواجهته أن يتم ذلك خلال الأمم المتحدة .

إن الحاجة ماسة ، وخصوصاً فى آسيا وإفريقيا ، إلى التقدم الاجتماعى وإلى مستويات أعلى للحياة . وإن الطاقة الذرية وتوجيهها إلى الأغراض السلمية يمكن أن يواجه مشاكل التنمية فى الدول المتطلعة إليها .

إن استقرار السلام أو التحرر من الشك والخوف يفرض على الأمم المتحدة أن تمارس التسامح وأن تعيش معاً فى سلام . ولرسم حدود هذا التعايش السلمى وضع المؤتمر صورة للقواعد الأخلاقية التى يمكن أن تربط العلاقات بين الدول .

هذه المبادئ والقواعد التى أشرت إليها تحمل بالفعل موافقة تسع وعشرين دولة من الأمم المتحدة ، شاركت فى أعمال مؤتمر باندونج ..

وإننا نؤمن أن وراءها تأييداً أوسع وأبعد . وإننا نقدمها هنا طريقاً للسلام وطريقاً للحرية وطريقاً للرخاء، للبشر كلهم على اختلاف أوطانهم وألوانهم وأديانهم ، بلا تفرقة أو تمييز .

ولعل خير ما فيها أن الذين وضعوها لم يفعلوا ذلك من مراكز القوة العسكرية ولا من أحلام التحكم الاستعمارى ، ولا استناداً إلى الأسلحة الذرية التى تملأ مخازنهم ، وإنما من تجاربهم وحدها ومن آمالهم لأنفسهم وآمالهم لغيرهم . من هذا كله كان الإلهام .

ولو أن الجمعية العامة هنا أقرت هذه المبادئ والقواعد فجعلت منها الإجماع الشامل لإرادة شعوب العالم كلها ، فليس يخالجنا شك فى أننا لن ننتظر

خمس سنوات أخرى ، كما انتظرنا من باندونج إلى الآن ..

لقد حان الآن الوقت الذى يجب أن تنتقل فيه أمانى الشعوب وحقوقها من عالم النظريات إلى عالم الواقع .

إن الشعوب المناضلة كلها الآن مستعدة للحرية مستعدة لتحمل مسئوليتها ، مستعدة للتعاون على أوسع مدى فى سبيل دعم هذه الحرية وتمكينها .

وإنه مما يضاعف من مسئوليتنا هنا ، أن الظرف الذى نواجهه خطير والمشاكل التى تحكمه معقدة ، والجو المحيط بنا جميعاً هو جو الشك والخوف والتربص .

وإن خطأ واحداً فى الحساب من جانب أى من الأطراف قادر فى بضع دقائق على الإطاحة بأجمل وأعظم ماحصل عليه جنسنا البشرى خلال كفاح رائع طويل » .

* * *

وكان عبد الناصر قبل حضوره اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٦٠ ، قد اجتمع بالرئيس تيتو وأصدرا بياناً برز فيه لأول مرة تعبير الدول غير المنحازة . فى هذا الميثاق التاريخى أنه لا يمكن الاستغناء عن المشاورات بين الدول غير المنحازة التى تهدف إلى تدعيم السلام العالمى ، وأن هذه المشاورات تهدف إلى تدعيم التعاون الاقتصادى والثقافى والفنى ، كما تعود بالنفع على شعوب هذه الدول وعلى المجتمع الدولى .

وعقد أول اجتماع تحضيرى لدول عدم الانحياز فى القاهرة فى الفترة مابين ٥ و ١٣ يونيو ١٩٦١ ، حيث تقررت دعوة أول مؤتمر لعدم

الانحياز فى بلجراد فى سبتمبر ١٩٦١ ، وكان عبد الناصر أحد زعماء ثلاثة وقعوا على هذه الدعوة مع تيتو وسوكارنو.

* * *

ولم تكن دعوة عدم الانحياز حتى ذلك الحين دعوة واضحة القسمات .

كان هناك من يفهمها على أنها مجرد اتخاذ موقف سلبى بين القوتين العظيمتين ، فهى دعوة «كانت تقابل بالشك من جانب الذين آثروا السلبية إما عجزاً وإما يأساً» .

وكان هناك من يتصور فيها كتلة ثالثة بين الكتلتين المتصارعتين .

ولم يستقر المفهوم الحقيقى لعدم الانحياز فى ضمير المجتمع الدولى إلا بعد جهود كبيرة كان فكر عبد الناصر فيها عاملا هاماً . فلا ينبغى فى فكره :

«أن يكون هناك ما يوحى من قريب أو من بعيد بأن الدول الملتزمة بسياسة عدم الانحياز إنما تصنع بنشاطها كتلة دولية ثالثة . إننا نعيش فى عالم يعانى من الصراع بين كتلتين ولا نتصور أن تدخل العملية كتلة ثالثة تزيد من حدة هذا الصراع بدلا من أن تخفف وطأته ؛ إن أبرز ما يجمعنا هو التحرر من أى قيد ، سوى ماتفرضه المبادئ ، ورغبة كل منا بقدر طاقته أن نخدم هذه المبادئ ، والحافز الذى جمعنا اليوم هنا بالذات ، هو الحافز الذى لا يمكن بغير توافره أن تتاح الحياة لأى مبدأ من المبادئ ، وأعنى به حافز السلام» .

ومضى عبد الناصر فى خطابه الذى ألقاه فى مؤتمر بلجراد فى أول سبتمبر ١٩٦١ فقال إنه :

« لاتوجد قوة قادرة على خدمة السلام مثل مجموعة الدول التى تتبع سياسة عدم الانحياز ، فإن هذه الدول التى تعيش مشاكل عالمها ، لا تنعزل عنها أو تنفصل ، والتى لا تخضع فى مواقفها من هذه المشاكل لضغط كتلة من الكتل تحدد لها مواقفها وترسم لها اتجاه خطاها ، والتى تصدر فى كل ما تراه بشأن هذه المشاكل عن دافع السلام القائم على العدل بصرف النظر عن أى اعتبار آخر ، هذه المجموعة من الدول أقدر على أن تضع فى خدمة السلام ، بنزاهة وتجرد ، كل طاقاتها المادية والمعنوية ، وهى لذلك أقدر على الحركة الطليقة النزيهة المتجردة » .

وإنه « فى جو السلام وحده نستطيع أن نطور الحياة فى بلادنا وأن نزيد من خصوبتها الخلاقة ، وفى جو السلام نستطيع أن نساعد شعوباً غيرنا كثيرة مازالت ترسف فى الأغلال » .

فمفهوم عدم الانحياز عند عبد الناصر صيغة جديدة فى العلاقات الدولية تمثل على حد تعبيره « قوة الضمير فى عالمنا الذى نعيش فيه ». هو حركة واسعة نحو الاستقلال والسلام والتنمية ومشاركة جميع الدول فى مصير الإنسانية . وهى لا تعنى الوقوف على الحياد بين الكتلتين العظيمتين ، ولكنها تعنى أساساً رفض أى موقف يتخذ سلفاً وأن يكون للدول غير المنحازة حرية لحركة والتصرف وفق مصالحها . ومن هنا فإن دول عدم الانحياز قد تلتقى مع دول منحازة فى المعسكر الاشتراكى، إذا اتفقت مصالحها ومبادئها . فدول عدم الانحياز لا تجد تناقضاً بينها وبين الدول الاشتراكية فى معاداة الاستعمار والإمبريالية. بل إنه فى بعض الظروف قد تتوحد الأهداف بين دول تنتمى إلى معسكرى القوتين

العظيمتين وبين دول غير منحازة ، مثلما توحدت الأهداف أخيراً بين الجمهورية العربية المتحدة وسياسة فرنسا وسياسة الاتحاد السوفييتى وباقى معسكر الدول الاشتراكية تجاه إسرائيل .

هذا هو الفهم الذى يمكن استخلاصه من نظرة عبد الناصر إلى سياسة عدم الانحياز .

إنه يقول فى الميثاق :

« إن العمل من أجل السلام هو الذى سلح شعبنا بشعار "عدم الانحياز" وإن الذين يحاولون اليوم استغلال شعار "عدم الانحياز" ليستروا به أمام شعوبهم انحيازهم إلى معسكرات الحرب والاستعمار ، إنما يقدمون إطراء غير مباشر لشعبنا الذى كان رائداً فى رفع هذا الشعار عن إيمان ، وفى النضال من أجله – عن حاجة حقيقية إليه نابعة من صميم كفاحه لإحراز التقدم ، وإن التعاون الدولى من أجل الرخاء المشترك لشعوب العالم هو امتداد طبيعى للحرب ضد الاستعمار .. ضد الاستغلال » .

* * *

برز اسم عبد الناصر كقطب من أقطاب عدم الانحياز ، ومع أنه ليس هناك تطابق تام بين مفهوم الدول غير المنحازة وبين الدول النامية ، إلا أن الواقع أن معظم الدول غير المنحازة كانت من الدول النامية التى تسعى إلى التغلب على الفروق الشاسعة بينها وبين الدول المتقدمة ، ومن هذا المنطلق دعا الرئيس عبد الناصر مع الرئيس تيتو إلى عقد أول مؤتمر للدول النامية وهو المؤتمر الذى انعقد فى القاهرة فى يوليو ١٩٦٢ وحضرته ٣٦ دولة من الدول النامية ، وانتهى إلى الإعلان المعروف باسم إعلان القاهرة . وكان من أهم ما تضمنه أن التوسع التجارى بين الدول النامية وخاصة على الأساس الإقليمى يمكن أن يسهم إسهاما مفيداً فى

التنمية الاقتصادية ، كما دعا إلى توثيق العلاقات المتبادلة بين الدول النامية فى مجالات التجارة والمدفوعات والتمويل والتعاون العلمى والفنى والصناعى ، وكان أول تطبيق عملى لإعلان القاهرة هو اتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى التى وقعت فى ٢٣ ديسمبر ١٩٦٧ فى نيودلهى بين الجمهورية العربية المتحدة ويوجوسلافيا والهند .

كما أنه لا يمكن إغفال أهمية إعلان القاهرة ، بعد أن تبنته الأمم المتحدة ودعت إلى أول مؤتمر للتجارة والتنمية فى جينيف عام ١٩٦٤ حيث تكتلت فيه الدول النامية السبع والسبعون والتى شهدته دفاعاً عن مصالحها .

* * *

وتوجت جهود عبد الناصر فى عالم عدم الانحياز ، حينما انعقد مؤتمر القمة الثانى لعدم الانحياز فى القاهرة فى الفترة من ٥ إلى ١٠ أكتوبر ١٩٦٤. وقد اشتركت فى هذا المؤتمر ٤٩ دولة غيرالدول التى شهدته كمراقبة ، فى حين لم يشترك فى مؤتمر بلجراد سوى ٣٢ دولة .

انعقد هذا المؤتمر بعد أن كان العالم قد فقد أحد الأقطاب الثلاثة الذين تزعموا سياسة عدم الانحياز ، وهو الزعيم الهندى نهرو ، وكانت هناك تغيرات هامة قد لحقت المجتمع الدولى منذ باندونج ؛ فبينما « كان مؤتمر باندونج العظيم هو وقفة شعوب حرة كثيرة ضد شرور الاستعمار وكان مؤتمر بلجراد العظيم هو وقفة شعوب حرة كثيرة ضد أخطار الحرب ، فإن هذا المؤتمر فى القاهرة هو متابعة للنضال الممتد والذى يزداد كل يوم عمقاً وعرضاً يستحق أن يكون مؤتمر تدعيم السلام عن طريق التعاون الدولى »[1] . فإن تخفيف حدة الحرب الباردة التى كانت تخيم

---

(١) من خطاب الرئيس عبد الناصر فى افتتاح مؤتمر القمة الثانى لدول عدم الانحياز ، القاهرة ٥ أكتوبر ١٩٦٤ .

على مؤتمر بلجراد ، لا يعنى أن دور عدم الانحياز قد انتهى .. فمفهومه الحقيقى هو العمل من أجل سلام دائم يقوم على العدل وعلى شركة الرخاء بين الشعوب .

أدان عبد الناصر فى خطابه ،أمام مؤتمر القاهرة ، الاستعمار بجميع أشكاله وأنواعه القديم والحديث ، وأدان سياسات القمع المسلح كما تجرى فى المستعمرات البرتغالية وفى الجنوب العربى المحتل وفى عدن وفى عمان ، وأدان سياسات الأحلاف والقواعد العسكرية ،وأدان سياسات الاستيلاء على أراضى الشعوب وطردها بالقوة بتأييد من الاستعمار ، كما يجرى فى فلسطين ، وأدان سياسات التحيز والتفرقة العنصرية كما يحدث فى جنوب أفريقيا .

ونبه عبد الناصر إلى أن الفوارق المؤلمة فى مستويات معيشة الشعوب لن يكون من شأنها إلا وضع العالم على فوهة بركان لا يهدأ ولا يستقر ولا ينام ، قائلا :

« إن هناك فوارق مروعة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة . ويضاعف من الإحساس بهذه الفوارق أن شعوب الدول المتخلفة ترى ، وهى على حق فيما تراه، أن رخاء غيرها قد أخذ منها بوسائل النهب الاستعمارى المروعة .. »

وطالب عبد الناصر المجتمع الدولى بالعدل :

« فلا نريد أن ينتهى تقسيم العالم إلى كتلة غربية وكتلة شرقية لتقوم تقسيمات أخرى أكبر وأخطر ، كتلة من الفقراء وكتلة من الأغنياء ، كتلة من المتقدمين وكتلة من المتخلفين . كتلة فى الشمال من الكرة الأرضية من حقها الرخاء، وكتلة فى الجنوب ليس لها غير الحرمان : . كتلة من البيض وكتلة من الملونين » .

١٨ يونيو ١٩٥٦

يوم الجلاء

إن هذا الجيل من شعب مصر على
موعد مع القدر .

فمنذ أكثر من ألفى سنة ووطننا
يحكمه الغزاة . . والحلم الضائع
لأبنائه أن يعود وطنهم يوما إليهم .

وقد قدر لهذا الجيل أن يعيش ليرى
عودة الحلم الضائع .

جمال عبد الناصر

١٨ يونيو ١٩٥٦
يوم الجلاء

فى يوم ١٨ يونيو ١٩٦٥ ، وفى مدينة بورسعيد التى وقفت بعدها بأشهر ببسالة ضد محاولة الغزو البريطانى الفرنسى التى ردت على أعقابها ، كان عبد الناصر يرفع علم مصر على مبنى البحرية ببورسعيد بعد جلاء آخر جندى بريطانى من قوات الاحتلال التى ظلت جاثمة على بلادنا منذ عام ١٨٨٢ .

كانت بحق « لحظة العمر . بل كانت العمر كله » ومضى عبد الناصر مخاطباً الجماهير :

« إن هذا الجيل من شعب مصر على موعد مع القدر ، فمنذ أكثر من ألفى سنة ، ووطننا يحكمه الغزاة ، والحلم الضائع لأبنائه أن يعود وطنهم يوماً إليهم . وقد قدر لهذا الجيل أن يعيش ليرى عودة الحلم الضائع ، ومنذ أكثر من خمسمائة سنة ووطننا يئن تحت سنابك خيل المماليك وأجناد وأحفاد المماليك ، يفرضون عليه ألا يتقدم ولا يتطور وأن يقعد أسير ظلام القرون الوسطى وخرافاتها ، وقدر لهذا الجيل أن يتمكن من الانطلاق إلى نور الحضارة ، وأن يخلص أفكاره من بقايا الأغلال. ومنذ أكثر من مائة وخمسين سنة ووطننا لأسرة واحدة تملكه وتحكمه . تبعثر ثروته ، وتبدد تراثه لحسابها أو لحساب الأجنبى الذى اعتمدت عليه دائماً ليسند وجودها . وقدر لهذا الجيل أن يشعر بانتفاضة الحرية

التى أسقطت الأسرة المالكة الحاكمة . ومنذ أكثر من
سبعين سنة ووطننا يتكبر ويتجبر فيه محتل غريب ،
الكلمة كلمته .. والأمر أمره .. وقدر لهذا الجيل
أن يشهد بعينيه فلول المحتل الغريب تتسلل خارجة عائدة
من حيث أتت » .

* * *

رفع شعبنا منذ أول أيام الاحتلال شعار الجلاء .. وسقط شهداء منا دفاعاً عن هذا الشعار . كانت مأساة دنشواى فى ١٣ يونيو ١٩٠٦ .. أى منذ خمسين سنة قبل أن يتحقق لنا الجلاء . وكانت بعدها ثورة ١٩١٩ وانتكاستها ، وكانت معاهدة ١٩٣٦ التى سميت « معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا » والتى أضفت شرعية على بقاء جنود الاحتلال .. وكانت مظاهرات الشعب الصاخبة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية التى سفكت فيها دماء شبابنا .

« فخلال قرون طويلة كانت أجيال شعبنا
تكافح وتناضل .. كان الشهداء يسقطون على الأرض
وبجوارهم أعلامهم مضرجة بالدماء . ولكن لايستسلمون
أبداً .. كانت المعارك لا تنقطع بين مد وجزر ...
وتقدم وتأخر ، ولكن قوى المقاومة فينا ظلت تخفق
وتنبض »[1] .

هكذا ربط عبد الناصر بين كفاح الشعب عبر القرون .. وبين ما تحقق له على يديه فى « أن يسمع بأذنيه دقات أجراس النصر تتجاوب فى الآفاق » .

---

(١) من خطاب الرئيس عبد الناصر يوم ١٨ يونيو ١٩٥٦ .

وبعد سنوات ، وفى ميثاق العمل الوطنى عرض عبد الناصر جذور النضال المصرى الذى قاده أحمد عرابى ومصطفى كامل وسعد زغلول وانتكاسة هذا النضال فى معاهدة ١٩٣٦ التى كانت بمثابة « صك الاستسلام للخديعة الكبرى التى وقعت فيها ثورة ١٩١٩ »[١].

كان الفارق بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٣٦ من ناحية وبين سنة ١٩٥٦ من ناحية أخرى، أن النضال المصرى تحت قيادة عبد الناصر بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لم يغفل الجوانب الاجتماعية ، واستفاد من دروس النكسة ، فمد اندفاعه إلى ما بعد المواجهة السياسية الظاهرة من طلب الاستقلال، ووصل إلى أعماق المشكلة الاقتصادية والاجتماعية .

ونجح عبد الناصر فى تحقيق الجلاء ، لأنه قدم حكماً وطنياً نظيفاً ، وقضى على الترابط الذى كان قائماً بين استبداد القصر والرأسمالية المحلية وبين المستعمر . فلم يعد فى وسع المستعمر أن يستهين بنضال الشعب مثلما كان يفعل من قبل .

كانت المقاومة المصرية قد بدأت فى منطقة القناة عام ١٩٥١ ، ولكنها كانت مقاومة طابعها الارتجال، أما فى عام ١٩٥٣ فقد بدأ كفاح منظم مدته الثورة بالمعونة والتنظيم بعد أن تعثرت المفاوضات مع الجانب البريطانى . وفى بورسعيد فى أول أغسطس ١٩٥٣ أعلن عبد الناصر أنه :

> « لابد من تحرير مصر ، ولا بد من جلاء قوات الاحتلال .. إننا سنوزع السلاح .. لا على أهل القناة فقط وإنما نوزعه على جميع أبناء الجمهورية ؛ لأنها

---

(١) كان الرئيس عبد الناصر قد دعا فى الميثاق إلى مزيد من الدراسة لثورة الشعب المصرى سنة ١٩١٩ – انظر الدراسة القيمة لمركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة بمؤسسة الأهرام التى صدرت بمناسبة مرور خمسين عاماً على ثورة ١٩١٩ .

معركة تخص المصريين جميعاً » .

وقال كلمته الشهيرة :

«على الاستعمار أن يحمل عصاه على كتفه ويرحل أو يقاتل حتى الموت دفاعاً عن بقائه » ..

ومضى عبد الناصر يتنقل بين معسكرات تدريب الفدائيين حاثاً على التدريب لأن السلاح وحده لا يكفى . ومنبهاً دائماً إلى أن

«الاستعمار سيترنح إذا انتصرنا على الرجعية وعلى أعوان الاستعمار »[1] ، وإلى أن « ثورة الإنشاء والتعمير يجب أن تمشى جنباً إلى جنب مع ثورة الاستقلال والتحرير »[2] .

وكانت الثورة قد نجحت فى توقيع اتفاق مع بريطانيا فى ٢٤ فبراير ١٩٥٣ بشأن مستقبل السودان ، يكفل للسودانيين حق تقرير المصير .

واستؤنفت المباحثات بشأن مستقبل القاعدة البريطانية فى القناة فى يوليو ١٩٥٤ . وكان للموقف الصلب الذى وقفه عبد الناصر ، فى أن يكون أساس المباحثات تنظيم الجلاء الكامل عن منطقة قناة السويس ، دون مناقشة المبدأ نفسه أو الارتباط بأى تحالف عسكرى ، أثره فى النتيجة التى انتهت إليها هذه المباحثات .

كان الإنجليز يدركون من اشتداد حركة المقاومة فى القناة ، أن المصريين تحت قيادة عبد الناصر قد صمموا على الحصول على الاستقلال مهما يكن الثمن . واضطر أنتونى إيدن — وكان وزيراً للخارجية وقتئذ — إلى أن يعترف بأن الجلاء عن قاعدة السويس « أفضل بكثير من الإبقاء على ثمانين ألف جندى محاصرين من شعب معاد لهم » .

---

(١) من خطاب للرئيس ١٦ سبتمبر ١٩٥٣ .

(٢) من خطاب للرئيس فى ١٨ نوفمبر ١٩٥٣ .

« وبالأيدى المتحدة القوية والدم الزكى الذى سال فى منطقة القناة وقعنا اتفاقية الجلاء وانتصرنا فى حرب الاستقلال »[١] .

وقع عبد الناصر اتفاقية أولية للجلاء فى ٢٧ يوليو ١٩٥٤ . ثم تم توقيع الاتفاق النهائى فى١٩ أكتوبر ١٩٥٤ . وتقررفيه جلاء القوات البريطانية جلاء تاماً عن الأراضى المصرية خلال فترة عشرين شهراً ، كما تقرر انقضاء معاهدة التحالف المعروفة بمعاهدة ١٩٣٦ وكل ما يتصل بها من إعفاءات ومزايا للقوات البريطانية . وتسلمت مصر القاعدة البريطانية فى قناة السويس بما تحويه من منشآت تقدر بنحو ستين مليون جنيه .

وبهذا حقق عبد الناصر الهدف الأكبر من أهداف الثورة . وفى هذا اليوم الذى وقع فيه الاتفاق النهائى للجلاء ، أعلن عبد الناصر أن مرحلة من كفاحنا قد انتهت ومرحلة جديدة على وشك أن تبدأ .

وبينما كان عبد الناصر يحتفل مساء ١٦ أكتوبر ١٩٥٤ مع جماهير الشعب فى الإسكندرية بتوقيع اتفاقية الجلاء ، امتدت يد آثمة محاولة الاعتداء عليه . وبينما انطلق رصاص الغدر انطلق صوت عبد الناصر فى شجاعة وقوة :

« أيها الرجال .. فليبق كل فى مكانه .
دمى فداء لكم .
دمى فداء مصر . .
هذا جمال عبد الناصر يتحدث إليكم ..
لا تروعوا فإنه يتحدث إليكم بعون الله بعد أن حاول المغرضون أن يعتدوا على حياته .. إن جمال عبد الناصر منكم ولكم وحياته دائماً فداء للوطن .

---

(١) من خطاب للرئيس عبد الناصر يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٧ .

أيها الناس .. ها هو ذا جمال عبد الناصر مازال بينكم .. لا تروعوا ولا تخافوا .. فأنا لست جباناً .. لقد ثرت من أجلكم ، ومن أجل عزتكم ومن أجل كرامتكم ..

إن دمى من دمكم وهو لكم .. وسأعيش حتى الموت مكافحاً فى سبيلكم ..

من أجل حريتكم .. من أجل كرامتكم وعزتكم. ليقتلونى .. فقد أودعت فيكم العزة .

ليقتلونى .. فقد أنبت فى هذا الوطن الحرية والكرامة .

ليقتلونى من أجل مصر .. من أجلكم .. من أجل أبنائكم وأحفادكم .

كافحوا .. واحملوا الرسالة والأمانة .

يا أبناء مصر ، لقد ثرت من أجلكم ، وسأموت فى سبيلكم .

إذا مات جمال عبد الناصر .. فإنه يموت مطمئناً لأنكم كلكم جمال عبد الناصر .

لا تخافوا الموت . فالدنيا فانية .

لن تكون حياة مصر معلقة بحياة جمال عبد الناصر بل هى معلقة بكفاحكم » .

* * *

ومضى عبد الناصر فى طريق الشعب والقلوب من حوله حتى تحقق لمصر

فى ١٣ يونيو ١٩٥٦ جلاء آخر فوج من القوات البريطانية تنفيذاً لاتفاقية الجلاء .

وفى يوم ١٨ يونية ١٩٥٦ احتفل عبد الناصر مع شعبه بيوم الجلاء .. اليوم الخالد فى تاريخ مصر .

وكان هذا اليوم هدياً لنضال الشعب العربى فى المغرب وتونس والجزائر حتى حصل على استقلاله .

وكان هذا اليوم هديا لقادة ثورة ليبيا ، حينما أصروا على تصفية القواعد الأجنبية، بعد ثورة الفاتح من سبتمبر عام ١٩٦٩ . وتم لهم ذلك بعد مباحثات لم تستغرق أياماً . لأن أساسها كان هو نفس الأساس الذى وضعه عبد الناصر ؛ قبل التباحث حول تنظيم تصفية القاعدة .. أما المبدأ نفسه فلا يقبل تباحثاً أو مساومة ..

٢٦ يوليو ١٩٥٦
تأميم قناة السويس

كانت استعادة قناة السويس ذروة مواجهتنا لمعركة الحرية السياسية ، وكانت موقعتنا الفاصلة فى هذه المعركة ، وكان النصر فيها معناه اندحار القوى الأجنبية التى اتخذت المنطقة العربية كلها ملكاً خاصاً لها .

جمال عبد الناصر

٢٦ يوليو ١٩٥٦
تأميم قناة السويس

فى مدينة الإسكندرية وفى نهاية احتفالات مصر بالعيد الخامس للثورة ، وقف جمال عبد الناصر أمام جموع الشعب وأعلن أنه :

« فى نفس هذا اليوم تقرر تأميم قناة السويس ونشر هذا القرار فعلا فى الجريدة الرسمية وأصبح هذا القرار أمراً واقعاً ».

ومعركة تأميم قناة السويس هى واحدة من المعارك التى خاضها عبد الناصر ضد الاستعمار والنفوذ الأجنبى ، والتى كان لها أثر بعيد المدى فى العلاقات الدولية وفى بعث القومية العربية وفى تبين خطانا على طريق الثورة الاجتماعية .

كان قد تم جلاء الجنود البريطانية عن القناة فى ١٣ يونيو ١٩٥٦ . وكان الشعب قد انتخب جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية فى ٢٣ يونيو من العام نفسه ، وأبدى موافقته على دستور ١٩٥٦ ، وأعلن عبد الناصر سياسة مصر الوطنية المستقلة فقال :

« إننا لانقبل مطلقاً أن نأخذ أوامر من الخارج . كل سياستنا تنبعث من مصلحتنا ، من ضميرنا ، من نفوسنا ، من أرضنا ، من مصر وليس من أية دولة أجنبية . ونحن فى سبيل المحافظة على استقلالنا ، وفى سبيل تأمين حدودنا ، وفى سبيل بناء وطننا .. فى سبيل هذه الأسس الثلاثة والمبادئ الثلاثة نبنى علاقتنا الخارجية بكل وضوح وصراحة . . . نحن نسالم

من يسالمنا ونعادى من يعادينا . هذا مبدؤنا . فنحن نريد السلام ونريد أن نعيش فى سلام بعيداً عن المؤامرات الدولية »[١] .

وتنفيذاً لهذه السياسة المستقلة رفض عبد الناصر الأحلاف العسكرية . كان يرى أن الخطر الحقيقى ضد مصر والأمة العربية هو خطر الصهيونية ، وبدأ بحثه عن السلاح لجيش مصر الفتى .. ولكن الدول الاستعمارية منعت عنا السلاح فى الوقت الذى أخذت فيه تسلح ربيبتها إسرائيل . وكسر عبد الناصر احتكار السلاح. وعقد صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية فى سبتمبر ١٩٥٥ ، وقامت ثائرة الدول الاستعمارية ، ومضى عبدالناصر يؤكد سياسة مصر المستقلة حينما أدان حلف بغداد وشارك فى مؤتمر باندونج ثم اعترف بالصين الشعبية فى أبريل ١٩٥٦ .

ثم بدأت بعدها قصة السد العالى ، الحلم الذى كان يراود عبد الناصر ، وسحب البنك الدولى عرضه للاشتراك فى تمويل المشروع بناء على ضغط أمريكا وإنجلترا بعد أن عرض شروطاً مجحفة بسيادة مصر رفضها عبد الناصر ، على نحو ماسنعرضه فيما بعد عند كلامنا عن يوم آخر خالد فى حياة عبد الناصر ، حينما أطلق إشارة البدء فى بناء السد العالى فى ٩ يناير ١٩٦٠ . وبين يوم إعلان عبد الناصر تأميم قناة السويس ، وبين يوم إطلاق إشارة البدء فى بناء السد العالى سنوات من النضال الشاق .

كان رد عبد الناصر على سحب تمويل السد العالى هو تأميم قناة السويس .

كان دخل شركة قناة السويس فى عام ١٩٥٥ مبلغ ٣٥ مليون جنيه أى حوالى مائة مليون دولار .. هى التى قرر عبد الناصر أن تصبح من حق مصر ، فى حين كانت المساعدة المشروطة التى عرضتها أمريكا وإنجلترا لبناء السد العالى لا تتجاوز ٧٠ مليون دولار على مدى خمس سنوات .

---

(١) من خطاب الرئيس يوم ١٩ يونيو ١٩٥٦ .

وقارن عبد الناصر بين محاولات فرديناند دلسبس مع محمد سعيد والى مصر فى عام ١٨٥٤ التى انتهت بضياع استقلال بلادنا ، وبين المحاولات التى أرادت بها الدول الاستعمارية ، أن تخضعنا لنفوذها من خلال تمويل البنك الدولى لمشروع السدالعالى . وقد شرح للجماهير موقفه فى خطابه التاريخى الذى أعلن فى نهايته تأميم القناة ، فقال :

« عاد بى تفكيرى إلى الكلام الذى كنا نقرؤه :

فى عام ١٨٥٤ . . وصل إلى مصر فرديناند دلسبس وذهب إلى محمد سعيد باشا الخديو وجلس بجانبه وقال له نريد أن نحفر قناة السويس وهذا المشروع سيفيدك فائدة لا حد لها .. فهو مشروع ضخم وسيعود على مصر بالكثير .

وعند ما كان بلاك يسترسل فى كلامه معى ، كنت أحس بالعقد الموجودة فى الكلام الذى يقوله ويعود بى التفكير إلى فرديناند دلسبس .

ثم قلت له نحن عندنا عقدة من هذه الموضوعات ونحن لا نريد أن نرى كرومر فى مصر مرة ثانية ليحكمنا .

عُمِل فى الماضى قرض وفوائد على القروض ، وكانت النتيجة أن احتل بلدنا . . فأرجوك أن تضع هذا الاعتبار فى نفسك وفى كلامك معى ، فنحن عندنا عقدة من دلسبس .. ومن كرومر .. عندنا عقدة من الاحتلال السياسى عن طريق الاحتلال الاقتصادى ، هذه هى الصورة التى صورت لى .. صورة دلسبس حينما وصل إلى مصر .. وصل دلسبس إلى الإسكندرية وبدأ يعمل فى حذر وخديعة .. وفى ٣٠ نوفمبر ١٨٥٤ وبعد أن اتصل دلسبس بالخديو

محمد سعيد ، حصل على امتياز القنال ، وفى صدر هذا الامتياز الذى منحه سعيد لدلسبس قال الآتى :

"حيث إن صديقنا مسيو فرديناند دلسبس قد لفت نظرنا إلى الفوائد التى قد تعود على مصر من توصيل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر ، بواسطة طريق ملاحى للبواخر ، أخبرنا بالفوائد التى تعود على مصر وأخبرنا عن إمكان تكوين شركة لهذا الغرض من أصحاب رؤوس الأموال ، فقد قبلت الفكرة التى عرضها علينا وأعطيناه بموجب هذا تفويضاً خاصاً بإنشاء وإدارة شركة لحفر قناة السويس واستغلال القناة بين البحرين" .

وكان هذا الكلام عام ١٨٥٤ ، وفى عام ١٨٥٦ أى منذ مائة عام صدر فرمان بتكوين الشركة ، وأخذت مصر من الشركة ٤٤٪ من الأسهم والتزمت بالتزامات لدلسبس .. شركة دلسبس شركة خاصة ليس لها علاقة ولا احتلال ولا استعمار !! دلسبس قال للخديو أنا صديقك وقد جئت لأفيدك وأعمل قناة بين البحرين تستفيد منها .

تكونت شركة قناة السويس واشتركت مصر بـ ٤٤٪ من الأسهم — وتعهدت مصر بأن تورد العمال الذين سيحفرون القناة بأرواحهم وجماجمهم ودمائهم . دفعنا ٨ ملايين جنيه .. وبعد ذلك ولأجل أن يتنازل دلسبس عن بعض الامتيازات كنا ندفع له أيضاً .

وكان المفروض أن نأخذ أيضاً ١٥٪ من أرباح الشركة زيادة على أرباح أسهمنا . وتنازلنا عن ١٥٪

من الأرباح .:. وبعد أن كانت القناة محفورة لمصر
ـ كما قال دلسبس خديو ـ أصبحت مصر ملكاً
للقناة .

وفى الاتفاق الذى عقد فى ٢٢ فبراير ١٨٦٦ ،
جاء فى المادة ١٦ : أنه بما أن الشركة العالمية لقناة
السويس البحرية شركة مصرية فإنها تخضع لقوانين
البلاد وعرفها ، وإلى الآن لم تخضع الشركة لقوانين
البلاد ولا لعرفها لأنها تعتبر نفسها دولة داخل الدولة .

ونتيجة الكلام الذى قاله دلسبس للخديو عام
١٨٥٦ .. ونتيجة الصداقة والديون .. هى احتلال
مصر عام ١٨٨٢ .

واستدانت مصر بسبب هذا الموضوع .. فماذا
فعلت ؟ اضطرت مصر فى عهد إسماعيل إلى بيع نصيبها
من الأسهم وقدره ٤٤٪ من أسهم الشركة .. وفوراً
أرسلت إنجلترا تشترى نصيب مصر من الأسهم فى
الشركة .. اشترتها بأربعة ملايين جنيه . وبعد ذلك
تنازل إسماعيل للشركة عن الأرباح التى كان يأخذها
وقدرها ٥٪ نظير تنازلها عن بعض الامتيازات التى
أعطيت لها . . فاضطر بعد أن اشترت إنجلترا الـ ٤٤٪
من الأسهم بأربعة ملايين جنيه . . أن يدفع لإنجلترا
سنويًا ٥٪ ر نظير الأرباح التى كان قد تنازل عنها ،
فدفع لها أربعة ملايين جنيه ، أى أن بريطانيا
أخذت نصيب مصر من الأسهم وقدره ٤٤٪ بدون
مقابل .

هذا هو ما حدث فى القرن الماضى . فهل يعيد

التاريخ نفسه مرة ثانية ويعود إلى الخداع والتضليل ؟
وهل يكون التحكم الاقتصادى سبباً فى القضاء على حريتنا السياسية ؟ .. كلا .. لا يمكن أن يعود التاريخ مرة أخرى ونحن اليوم نقضى على آثار الماضى البغيض التى تسبب فيها المستعمرون بالخداع والتضليل ».

* * *

ولم يكن تأميم عبد الناصر لقناة السويس مجرد رد تلقائى على موقف أمريكا وإنجلترا ، بل كان أمراً حسب له عبد الناصر حسابه وقدره من قبل . كانت الدراسات بشأن وضع قناة السويس ومستقبلها معدة فى مكتبه . ومع أن سياسة عبد الناصر الوطنية كانت قد حققت لأول مرة فى تاريخ مصر ضغطاً على شركة قناة السويس ، لتقبل استثمار مبلغ عشرين مليون جنيه على مدى سنوات فى مشروعات للتنمية فى مصر ؛ فإن ذلك لم يكن كافياً فى نظره . كان يطلب لمصر نصيباً أكبر من دخل القناة ، يصل إلى خمسين فى المائة مثلما تدفع الشركات المستغلة للبترول خمسين فى المائة من دخله . ثم استقر به التفكير ، بعد تلاحق الحوادث التى انتهت برفض تمويل السد العالى إلى أن « ماسوف نتعرض له فى المطالبة بنصف الدخل هو سوف ما نتعرض له فى الحصول على كل الدخل »[1] .

وأعتقد أن السياسة الوطنية المستقلة التى رسمها جمال عبد الناصر ، كانت ستنتهى حتماً إلى استرداد مصر لامتياز قناة السويس ، وأن سحب

---

(١) محمد حسنين هيكل فى خبايا السويس ، تعليقاً على الدراسة التى قام بها المؤرخ البريطانى هيو توماس ، بمناسبة مرور عشر سنوات على حرب السويس .

تمويل السد العالى يمكن اعتباره « المناسبة » أو « السبب المباشر » الذى أدى إلى اتخاذ عبد الناصر لقرار التأميم .

وعلى حد التعبير الذى أوردته المذكرة الإيضاحية لقانون التأميم الذى وقعه عبد الناصر فى هذ اليوم المشهود « أن الأمر لم يكن يعدو مجرد اختيار الوقت المناسب لهذه الخطرات الحاسمة نحو التحرير الاقتصادى » .

هذه القناة شقت بالدماء المصرية.. فى خمس سنوات من عام ١٨٥٩ حتى ١٨٦٤ ، سخر ستون ألفاً من المصريين شهرياً لهذا العمل الشاق ، مات منهم تحت الانهيارات الرملية ما يزيد على مائة ألف دون تعويض أو جزاء[١].

وشركة قناة السويس شركة مساهمة مصرية تخضع لجميع القوانين المصرية ، وهى تقوم على استغلال مرفق عام وثيق الصلة بالكيان الاقتصادى والسياسى لمصر . والمفروض أنها تقوم بهذا الاستغلال نيابة عن الحكومة المصرية صاحبة الحق الأصيل . ولكن الشركة كانت بدلا من ذلك مفتاحاً للاحتلال ، وراحت — محتمية بالاستعمار — تخرق التزاماتها التى فرضها عليها الامتياز الممنوح لها ، برغم ضآلتها وعدم إمكانها مسايرة التطورات الحديثة واحتياجات التجارة العابرة .

* * *

واستقبل شعبنا قرار التأميم الذى أعلنه عبد الناصر بموجة عارمة من التأييد والحماس والشعور بالعزة الوطنية ، إنها أول ممارسة فعلية لسيادة مصر بعد أن حققت جلاء آخر جندى بريطانى من القناة .

كذلك كان لهذا القرار صداه العميق فى الأمة العربية ، فقد قدم عبد الناصر لها مثلا حياً فى مناهضة الاستعمار ، وتحريك روح القومية العربية .

---

(١) انظر تفصيلات أوفى فى كتاب « من الحروب الصليبية إلى حرب السويس » الجزء الأول فى عدوان الغرب ، للدكتور محمد على الغتيت .

أما رد الفعل لدى أمريكا وإنجلترا وفرنسا ، فقد تمثل بادئ الأمر فى تجميد الأموال المصرية المودعة فى بنوكها ، متصورة أن الضغط الاقتصادى يمكن أن يغير موقف عبد الناصر .. ثم تمثل رد الفعل فى مظاهرات عسكرية ، اتخذت صورة إعلان بريطانيا وفرنسا تعبئة الاحتياطى وتحرك قواتهما وأساطيلهما .

وأصدرت حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بياناً حول التأميم حاولت بهسأن تختلق أسباباً للتدخل فى شئون من صميم سيادتنا ، وطالبت بإنشاء نوع من الإدارة الدولية بحجة تأمين العمل فى القناة وضمان حرية الملاحة فيها .

ورفض عبد الناصر الاقتراح ، ووصفه بيان الحكومة المصرية الذى أعلنته رداً عليه فى ١٢ أغسطس ١٩٥٦ بأنه « تعبير مهذب عما ينبغى تسميته بالاستعمار الدولى .. وأن هذا الاقتراح الذى يرتكز على بيانات مضللة لإعطاء شركة مصرية الصفة الدولية إنما يبين بوضوح أن حكومات البيان الثلاثى ترمى إلى اغتصاب حق من صميم حقوق مصر ومن صميم سيادتها » .

وبرغم أن الإدارة المصرية نجحت فى ضمان استمرار الملاحة فى قناة السويس بعد انسحاب المرشدين الأجانب .. وأن مصر قد أثبتت كفالتها لحرية الملاحة وفقاً لاتفاقية القسطنطينية المعقودة عام ١٨٨٨ ، فقد توالت الأحداث بعد ذلك .. بدأت المؤامرة بعدوان إسرائيل على سيناء فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ .. ثم بتوجيه الإنذار الفرنسى الإنجليزى وفقاً للخطة المدبرة ، ورفض عبد الناصر الإنذار وأعلن أن مصر ستدافع عن أراضيها واستقلالها ، ثم بدأت محاولة الغزو البريطانى الفرنسى وسط اشمئزاز العالم واستنكاره .

قاد عبد الناصر شعبنا خلال أيام المعارك بروح مناضلة ترفض الاستسلام . وتأكدت وحدة قوى الشعب الوطنية من حوله . وقاوم

الشعب المصرى فى بورسعيد ببسالة واستماتة . . وظلت بورسعيد تقاتل برغم دخول القوات الغازية .. وتحركت روح التضامن العربى . . فقامت الجماهير العربية فى سوريا بنسف أنابيب البترول . . وتحركت دول العالم الثالث التى كانت قبلها بأشهر مجتمعة فى باندونج . . وأدانت الأمم المتحدة هذا العدوان الثلاثى . . وأنذر الاتحاد السوفيتى بأنه سيستخدم القوة ضد بريطانيا وفرنسا إذا لم يقوما بسحب قواتهما .

وفى هذه الأثناء كان عبد الناصر يحث الشعب على الصمود . فى أول نوفمبر ١٩٥٦ وجه بياناً أعلن فيه أن كل فرد منا جندى فى جيش التحرير الوطنى وأنه قد أصدر أوامره بتوزيع السلاح على الشعب .. وأننا سنقاتل فى كل معركة من قرية إلى قرية . .

وكان الاستعمار يتوهم أن فى وسعه أن يؤلب الشعب ضد قائده وزعيمه .

طفق إيدن يردد : « لسنا فى نزاع مع مصر وإنما نحن فى نزاع مع عبد الناصر » .

ورد عبد الناصر

« أنا هنا أمثل شعب مصر ، لا أمثل إرادة
إيدن أو تجار الحروب ولا المستعمرين »[1]

ورددت جماهير مصر : « كلنا جمال عبد الناصر » .

واستمرت معركة بورسعيد حتى ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦ ، عاشت بورسعيد خلالها ستة وأربعين يوماً ، « صبغت جدرانها بدماء الشهداء وامتلأت شوارعها بشظايا القنابل المتطايرة .. وارتفعت صور عبد الناصر على هذه الجدران المصبوغة بالدم بعد أن تم قذف المعتدين إلى البحر »[2].

---

(١) من خطاب للرئيس عبد الناصر فى ٩ نوفمبر ١٩٥٦ .

(٢) من كتاب الصحفى الهندى كارنجيا : كيف نجح عبد الناصر ، ترجمة خيرى حماد .

لقد وصف عبد الناصر فى الميثاق قيمة انتصار الشعب فى معركة السويس ، بقوله إنها :

«مكنته من أن يكتشف قدراته وإمكانياته وبالتالى أن يوجه هذه القدرات والإمكانيات ثورياً لتحقيق الحرية» .

فلم يكن النصر ضد الاستعمار نهاية المطاف وإنما كان بداية العمل الحقيقى :

« فالشعوب لا تستخلص إرادتها من قبضة الغاصب لكى تضعها فى متاحف التاريخ . وإنما تستخلص الشعوب إرادتها وتدعمها بكل طاقات الوطنية لتجعل منها السلطة القادرة على تحقيق مطالبها » .

فلم يكد عبد الناصر يحتفل مع الشعب بالانتصار على العدوان فى ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦ ، حتى أصدر فى أول يناير ١٩٥٧ قراره التاريخى باعتبار اتفاقية الجلاء التى عقدتها مصر مع بريطانيا فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ كأن لم تكن ، وذلك اعتباراً منذ يوم ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ وهو اليوم الذى بدأ فيه العدوان الإنجليزى الفرنسى على قناة السويس .

كانت اتفاقية الجلاء فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ تنص على أنه فى حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون طرفاً فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا ، فإن مصر تساعد بريطانيا على تهيئة القاعدة الحربية وإدارتها إدارة فعالة .

وببراعة السياسى الوطنى ، رأى عبد الناصر أن يستغل هذه المناسبة للتخلص من آخر خيط كان يربطنا ببريطانيا .

فقال إن بريطانيا بتدبيرها الاعتداء وباعتدائها فعلا على الأراضى المصرية وبمحاولتها غزو منطقة قناة السويس ، تكون قد تصرفت على أساس أن الاتفاق الذى عقدته مع حكومة مصر فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ كأن لم يكن ، « وأنه لما كانت قواعد القانون الدولى قد استقرت على أن

المعاهدات السياسية يبطل العمل بها كأثر من آثار قيام الحرب بين الدولتين المتعاقدتين ، إذ أن الحرب تقطع جميع العلاقات السياسية والودية بين الدول المتحاربة ، فإن ذلك يترتب عليه انقضاء هذا الاتفاق فى الوقت الذى وقع فيه الاعتداء على الأراضى المصرية »[١] .

ومضى عبد الناصر يوجه قدرات الشعب وإمكانياتة التى كشفت عنها معركة السويس المجيدة لتحقيق حريته الحقيقية وتحقيق أهدافه .

كان قد أصدر أمره غداة العدوان بفرض الحراسة على أموال البريطانيين والفرنسيين ، وكان هذا هو الخيط الذى مده بعد ذلك لينسج منه قوانين التمصير .. والتى انتهت بعد ذلك إلى خلق نواة القطاع العام ، حينما أنشأ المؤسسة الاقتصادية فقامت بشراء الحصص المملوكة للأعداء فى الشركات والتى بلغت قيمتها فى آخر ديسمبر ١٩٥٧ وفقاً لقرارات لجان التقويم ٢٤ مليون جنيه موزعة على قطاعات البنوك والتأمين والتجارة والنقل والغزل والنسج والصناعات المختلفة ، كما قامت بشراء موجودات شركات أخرى من الشركات الخاضعة للحراسة لحساب شركات أنشأتها أو ساهمت فيها .. وبذلك تكون قطاع عام بدأ يلعب دوراً هاماً فى التوجيه الاقتصادى وفى تحقيق خطة التنمية .

واليوم .. ونحن نلقى نظرة إلى الوراء بعد مرور أكثر من أربعة عشر عاماً على قرار عبد الناصر التاريخى بتأميم قناة السويس ، يمكن أن نقول : إنه كان تأكيداً للإرادة المصرية المستقلة ، وبعثاً للقومية العربية ، واختباراً لسياسة عدم الانحياز .. وأنه كان الحجر الأساسى فى بناء السد العالى الذى بدأت منه معركتنا ضد التخلف وأنه فتح الطريق أمام خطوات التحول الاجتماعى إلى الاشتراكية ..

---

(١) من المذكرة الإيضاحية لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٥٧ بإلغاء القانون رقم ٦٣٧ لسنة ١٩٥٤ المتضمن الموافقة على اتفاقية ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ .

أول فبراير ١٩٥٨
الوحدة

إنى لأثق فى حتمية الوحدة بين شعوب الأمة العربية ثقتى بالحياة وثقتى بطلوع الفجر بعد الليل مهما طال .

جمال عبد الناصر

أول فبراير ١٩٥٨

الوحدة

فى جلسة تاريخية عقدت بالقاهرة يوم السبت أول فبراير ١٩٥٨ أعلن الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس السورى شكرى القوتلى ، توحيد سورية ومصر فى دولة واحدة باسم الجمهورية العربية المتحدة .

كان هذا اليوم يوماً خالداً فى تاريخ الأمة العربية . فهو أول خطوة عملية نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة ، وثمرة للقومية العربية ، التى هى طريق العربى إلى الحرية والسيادة وسبيل من سبل الإنسانية للتعاون والسلام .

وفى هذا اليوم ألقى الرئيس عبد الناصر خطاباً على الجموع المحتشدة المفعمة بالحماس والأمل ، فقال :

« لقد كنا نتكلم عن القومية . وكانت القومية العربية شعارات وهتافات ، وكانت القومية العربية نداءات عاطفية ونداءات معنوية . . كنا نتكلم عن القومية العربية ، وكنا نشعر بقوتها ، وكنا نشعر بقيمتها .

كنا نتكلم عن القومية العربية ، وكنا نشعر أن أعداءنا أرادوا دائماً أن يفرقوا بيننا . . وكنا نشعر أن أعداءنا أرادوا دائماً أن يقسموا الأمة العربية إلى أمم صغرى يتحكمون فيها ويسيطرون عليها . . وكنا نشعر أن كل دولة منا تؤثر فى مصير الدولة الأخرى ، وكنا نشعر

أنه لا بد أن نتضامن ، ولا بد أن نتحد ، ولا بد أن نتآزر ولا بد أن نتآخى حتى ندفع عنا أطماع الطامعين ، حتى ندفع عنا غائلة الزمن ، وحتى لا تتكرر مأساة فلسطين ، وحتى نستطيع أن نحافظ على الوطن العربى وكلنا متحدون، متكاتفون . واليوم أيها الإخوة المواطنون بعد أن كانت القومية العربية هتافات وشعارات أصبحت حقيقة واقعة .

اليوم اتحد الشعب العربى فى سورية مع الشعب العربى فى مصر، وكونت الجمهورية العربية المتحدة ، هذه الجمهورية المتحدة ستكون سنداً للعرب وقوة للعرب جميعاً ، ستعادى من يعاديها ، وتسالم من يسالمها ، وتتبع سياسة تنبع من نفسها ، سياسة تنبع من ضميرها ».

* * *

كان قد سبق إعلان الوحدة :أحداث هامة . كانت قوى الاستعمار تتآمر ضد استقلال سوريا . وكان الأسطول الأمريكى السادس يتحرك قريباً من شواطئها .. وفى حفل افتتاح مجلس الأمة المصرى فى ٢٢ يوليو ١٩٥٧ أعلن الرئيس عبد الناصر « أن الهجوم على سوريا الشقيقة هو هجوم متجه إلى القومية العربية كلها يحاول أن يقضى أيضاً على ماتنزع إليه هذه القومية » .

كانت أمريكا تثير ضجة مفتعلة ضد سوريا ، وتثير نغمة الخطر الشيوعى . وفضح عبد الناصر هذه السياسة التى كان هدفها الحقيقى «التخفيف عن إسرائيل وتحويل الأنظار عنها » وأن هذه السياسة الأمريكية والإيهام بخطر شيوعى ، كانت نتيجة رفض العرب مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط ومعارضتهم حلف بغداد ومشروع أيزنهاور ... إنها

نفس الحرب النفسية التى شنتها أمريكا ضد مصر حينما اتخذت لنفسها سياسة وطنية مستقلة متحررة من النفوذ الاستعمارى . وأعلن عبد الناصر أن :

« جميع إمكانيات مصر السياسية والاقتصادية والعسكرية كلها تسند سوريا فى معركتها .. بل معركتنا نحن .. معركة القومية العربية كلها »(١) .

والواقع أنه منذ أكتوبر ١٩٥٥ كانت مصر قد عقدت ميثاقاً عسكرياً مع سوريا .

ومنذ يوليو ١٩٥٦ كانت سورية قد أبدت رغبتها فى الاتحاد مع مصر ، فقرر مجلس وزرائها ومجلس نوابها إقامة اتحاد فيدرالى معها . وما إن انتهت مصر من تصفية آثار العدوان الثلاثى عليها ، حتى تجدد حديث الوحدة .

كان دستور ١٩٥٦ المصرى ينص لأول مرة على أن الشعب المصرى جزء من الأمة العربية . وكان دستور سوريا الصادر عام ١٩٥٠ يعلن أيضا أن الشعب السورى الذى هو من الأمة العربية بتاريخه وحاضره ومستقبله يتطلع إلى اليوم الذى تجتمع فيه أمتنا العربية فى دولة واحدة ، وكان عبد الناصر قد حرك فى الشعب العربى روح القومية العربية وبعث آماله نحو الوحدة العربية .

وفى يوم ١٨ نوفمبر ١٩٥٧ شهد وفد من أعضاء مجلس الأمة برياسة السيد أنور السادات جلسة مجلس النواب السورى فى دمشق وصدر قرار مشترك بالإجماع نصه :

« إن نواب المجلسين المجتمعين فى جلسة مشتركة إذ يعلنون رغبة الشعب العربى فى مصر وسورية فى إقامة

---

(١) من حديث للرئيس جمال عبد الناصر مع الأستاذ محمد حسنين هيكل ، جريدة الأهرام ، ٨ سبتمبر ١٩٥٧ .

اتحاد فيدرالى بين القطرين ، يباركون الخطوات العملية
التى اتخذتها الحكومتان السورية والمصرية فى سبيل تحقيق
هذا الاتحاد ، ويدعون حكومتى مصر وسورية للدخول
فوراً فى مباحثات مشتركة بغية استكمال أسباب
تنفيذ هذا الاتحاد » .

* * *

وبرغم أن الاتجاه فى بادئ الأمر كان إلى إقامة اتحاد فيدرالى بين مصر وسورية إلا أن الجماهير العربية ألحت فى وحدة كاملة . ومن ثم فقد تقرر أن يكون نظام الحكم فى الجمهورية العربية المتحدة ديموقراطياً وسياسياً ، وأن يكون لها مجلس تشريعى واحد وعلم واحد وجيش واحد .

ودعى الشعب فى مصر وسورية إلى استفتاء على الوحدة وعلى رئيس الجمهورية . وجرى الاستفتاء فى ٢١ فبراير ١٩٥٨ وكانت النتيجة ما يشبه الإجماع على الوحدة وعلى انتخاب جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة .

ما أبلغ تعبيره حين قال (١) :

« إن هذا الجيل من شعب مصر من تلك الأجيال
التى واعدها القدر ، لتعيش لحظات الانتقال العظيمة
التى تشبه مهرجان الشروق .
لقد عشنا ساعة الفجر ورأينا انتصار النور الطالع
على ظلمات الليل الطويل ..
لقد عشنا وشاهدنا فجر الاستقلال .
لقد عشنا وشاهدنا فجر الحرية .
وعشنا ورأينا فجر العزة والكرامة

(١) من خطاب الرئيس عبد الناصر فى مجلس الأمة فى ٥ فبراير ١٩٥٨ .

وعشنا ورأينا فجر القوة .
وعشنا ورأينا الأمل فى بناء المجتمع الجديد .
واليوم نعيش ونرى فجراً جديداً رائعاً .
لقد بدأ مشرق الوحدة » .

* * *

وظل عبد الناصر يطوف الإقليم السورى بعد الوحدة ، يخطب فى جماهيره ويشرح أهداف القومية العربية . ثم أعلن دستور دولة الوحدة وهو فى دمشق يوم ٥ مارس ١٩٥٨ . وأقام الاتحاد القومى للإقليم السورى ، مثلما أقام الاتحاد القومى للإقليم المصرى .

كان يريد للدولة الوحدة أن تكون دولة :

« تحمى ولا تهدد ، تصون ولا تبدد ، تقوى ولا تضعف ،
توحد ولا تفرق ، تسالم ولا تفرط ، تشد أزر الصديق ،
ترد كيد العدو ، لا تتحزب ولا تتعصب ولا تنحرف
ولا تنحاز ، تؤكد العدل ، تدعم السلام ، توفر الرخاء
لها ولمن حولها وللبشر جميعاً بقدر ما تتحمل
وتطيق » .

وخلال ثلاث سنوات ونصف من الوحدة حقق جمال عبد الناصر لسورية إنجازات ضخمة .

وكانت أهم هذه الإنجازات ، إعلانه القوانين الاشتراكية فى مايو ١٩٦١ لتطبق فى الإقليمين السورى والمصرى .

وفى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ استقبل الشعب العربى بالوجوم والأسى الخبر الذى نقله إليه جمال عبد الناصر عن المؤامرة الانفصالية ضد الوحدة . كانت المؤامرة انتكاساً لنضال الشعب العربى وخيانة لرسالة عبد الناصر فى تحقيق إذابة الفوارق بين الطبقات سلمياً والقضاء على

الاستغلال ، ومحاربة الاستعمار وربيبته إسرائيل.

وهبّ الشعب في جميع أنحاء سوريا للذود عن ثورته وقوميته. فلجأ المتآمرون إلى محاولة للتمويه وكسب الوقت بحجة أن لهم مطالب تخص الجيش وأنهم يريدون حلا وسطاً .

وأعلن عبد الناصر في خطاب تاريخي أنه يرفض المساومة ويرفض أنصاف الحلول .

ولكنه أبى أن يقاتل العربى أخاه العربى . فنى ٥ أكتوبر ١٩٦١ وجه جمال عبد الناصر بياناً إلى الأمة العربية أعلن فيه أنه أوقف جميع العمليات العسكرية ، التى كانت قد بدأت لمناصرة الجموع الشعبية الثائرة ضد الحركة الانفصالية فى سوريا . ودعا لسوريا الحبيبة أن يعينها الله على أمورها ويسدد خطاها ويبارك شعبها .

« وستبقى الجمهورية العربية المتحدة رافعة أعلامها مرددة نشيدها مندفعة بكل قواها إلى بناء نفسها لتكون سنداً لكل كفاح عربى ولكل حق عربى ولكل أمل عربى. . . » .

* * *

وقدم عبدالناصر كشف حساب عن الأعمال الحقيقية التى تمت خلال سنوات الوحدة ، مدعما بالأرقام مؤكداً بذلك مقدرة الشعب السورى على بناء نفسه إذا ما أتيحت له الفرصة لتركيز جهوده وإحسان توجيهها.

فنى مجال بناء الوطن ، قال عبد الناصر :

« بلغ مجموع الإنفاق العام الفعلى بواسطة الدولة فى سوريا ، من يوم إتمام الوحدة إلى نهاية السنة المالية الحالية ٢٨٦٢,٢ مليون ليرة ، بينها :

٥٥ مليون ليرة فى الزراعة .

١١٤ مليون ليرة فى الصناعة والكهرباء .
٢٣٨ مليون ليرة فى الرى و استصلاح الأراضى
٢٢٠ مليون ليرة فى النقل والمواصلات .
٣٨ مليون ليرة للإسكان .
٣٦٢ مليون ليرة فى التعليم .
٧٧ مليون ليرة فى الصحة .
٢٧ مليون ليرة للخدمات الاجتماعية .
١٩ مليون ليرة للخدمات الثقافية .
١٥٥ مليون ليرة فى المرافق والبلديات .

وبعد ذلك تجئ الاعتمادات التى خصصت للدفاع .
وفى مجال بناء الوطن ، كان برنامج هذا العام ،
وهو السنة الثانية من خطة السنوات الخمس .
يقضى ... توجيه ٦١٠ ملايين ليرة للتنمية . بينها :

٨٢ مليون ليرة للرى و إصلاح الأراضى .
٦١ مليون ليرة للزراعة .
٨ ملايين ليرة للصحة .
١٨٠ مليون ليرة للصناعة والتعدين والبترول والكهرباء .
٧٨ مليون ليرة للنقل والمواصلات.
٢٤ مليون ليرة للتعلم.
٤ ملايين ليرة للخدلمات الاجتماعية والعمالية .
٩ ملايين ليرة للخدمات الثقافية .
٥٧ مليون ليرة للمرافق العامة والسياحة والبلديات .

٦٥ مليون ليرة لخدمات الإدارة العامة .
٥ ملايين ليرة للقطاع التجارى والمالى .
١٥ مليون ليرة للتغيير فى المخزون .
١٠ ملايين ليرة احتياطى لمواجهة أى نقص .

وفى مجال بناء الوطن ، كانت هناك خطة تستهدف مضاعفة الدخل القومى السورى فى عشر سنوات أو أقل .

وكانت هذه الخطة بالنسبة للسنوات الخمس الأولى منها توجه للنواحى الإنتاجية ونواحى الخدمات وحدها ما قيمته الإجمالية ٢٧٢٠ مليون ليرة ، ومن أبرز مشروعات هذه الخطة ، مشروع سد الفرات العظيم .

وفى مجال بناء المواطن الحر .

فى مجال تحرير لقمة العيش ، فى مجال رفع السيطرة الرأسمالية والاحتكارية عن الفرد السورى تمت الخطوات الثورية الاشتراكية التالية وأصبحت لها قوة القانون بعد أن كانت آمالا بعيدة تراود أحلام الفلاحين والعمال فى أمتنا العربية .

تم تنفيذ قانون الإصلاح الزراعى ، الذى يبغى تحرير الفلاح ، والذى بمقتضاه أصبح أجير الأرض سيداً ، وبدأ توزيع ٥٦١١٣٣ هكتاراً على الآلاف من الملاك الجدد .

تم نقل ملكية المصارف إلى الشعب ، ليكون

المال أداة فى خدمة الوطن ، ولايتحول الوطن إلى أداة فى خدمة المال .

تم نقل ملكية شركات الاحتكار إلى الشعب لكى يقف استغلال فئة قليلة من أفراده ، لسواده الأعظم ، أو استئثارهم وحدهم بأكبر قسط من الدخل القومى .

تقرر أن يكون للعمال والموظفين فى جميع الشركات ربع أرباحها وأن يكون لهم حق الاشتراك فى إدارة المؤسسات التى يعملون فيها بعضوين يجرى انتخابهما فى مجلس الإدارة » :

* * *

وبرغم مرارة النكسة والردة الرجعية ، ازداد إيمان جمال عبد الناصر بالوحدة العربية ، معلناً :

« إن أملى هو حرية الوطن العربى وحرية المواطن العربى . وإنى لأثق فى حتمية الوحدة بين شعوب الأمة العربية ثقتى بالحياة وثقتى بطلوع الفجر بعد الليل مهما طال » .

واستمر يؤازر ثورة الجزائر ، وحينما قامت الثورة فى اليمن قدم لها كل مساندة .

كان عبد الناصر يقول من قبل :

« إن القومية العربية ليست جمال عبد الناصر وليست شكرى القوتلى ، وليست زعيما من الزعماء ،

ولكنها أقوى من هذا جميعاً . . إنها تتمثل فى الشعب العربى جميعاً»[١] .

وكان يعلم أن المعركة طويلة بين القومية العربية وبين أعدائها وأن الاستعمار سيستخدم فى هذه المعركة كل أسلحته وأساليبه[٢] .

كان من رأيه « التمهيد للوحدة تدريجياً على سنوات نتمكن خلالها من أن نضع الأسس الحقيقية لها قبل أن نقيم إطارها الدستورى . ولكنه نزل على الإرادة الشعبية السورية لينقذ الوطن السورى مما كان يتهدده من أخطار: شيع وأحزاب فى الجيش ، انقلابات متلاحقة ، تهديد استعمارى مستمر[٣] .

ولكن الثورات الأصيلة تستفيد من حركات خصومها فى مواجهتها وتكتسب منها قوة دافعة . فقد :

« أثبتت التجربة أن الرجعية وهى من ركائز الاستعمار لا تتورع عن الارتكاز عليه بدورها لتسلب النضال الشعبى ثمراته الاجتماعية . وأثبتت التجربة أن الرجعية على استعداد للتحالف مع الاستعمار ذاته لتستعيد مراكزها الممتازة التى تتمكن بها من مباشرة استغلالها حتى لو أدى ذلك أن تمكن له من التحكم فى مقدرات الشعوب التى تنتمى إليها » .

(١) من خطاب للرئيس فى وفد الأساتذة والطلبة السوريين فى ١١ فبراير ١٩٥٧ .

(٢) من خطاب للرئيس فى ٥ ديسمبر ١٩٥٧ .

(٣) من خطاب الرئيس عبد الناصر يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٦١ ومن بيانه إلى الأمة العربية فى ٥ أكتوبر ١٩٦١ .

وكان خطؤنا أننا فتحنا الطريق إلى الاتحاد القومى أمام قوى الرجعية ، وكانت نتيجة هذا الخطأ أن الرجعية التى تسللت إلى الاتحاد القومى تمكنت من شل فاعلياته الثورية وحولته إلى مجرد واجهة تنظيمية لا تحركها قوى الجماهير ومطالبها الحقيقية »[1] .

وكان لدرس النكسة أثره بعد ذلك فى تصور جديد من خلال ميثاق العمل القومى الذى قدمه عبد الناصر بعدها بأشهر إلى المؤتمر القومى للقوى الشعبية :

« فوحدة الأمة العربية قد وصلت فى صلابتها إلى حد أنها أصبحت تتحمل مرحلة الثورة الاجتماعية . فالاستعمار قد غير مكانه ولم يعد قادراً على مواجهة الشعوب مباشرة وكان مخبؤه الطبيعى بحكم الظروف داخل قصور الرجعية » .

* * *

ومع ذلك فإن إعلان الوحدة ، برغم انتكاستها بعد ذلك بفعل المؤامرة الانفصالية الرجعية ، قد حقق الكثير للقومية العربية ولتبين طريق الوحدة .

كان لدعوة القومية العربية التى تحققت فعلا بالوحدة بين مصر وسورية ، أثرها فى قيام العراق فى ١٤ يوليو ١٩٥٨ التى أطاحت بالنظام الملكى وأعلنت الجمهورية العراقية وأسقطت حلف بغداد . وكانت تأكيداً للشخصية العربية المتحدة التى برزت فى مؤتمر باندونج ، « وكانت كشفاً للعناصر الرجعية وتفجيراً للشرارة الثورية التى كان يمكن على ضوئها أن

(١) من خطاب الرئيس عبد الناصر فى ١٦ أكتوبر ١٩٦١ .

يرى الإنسان العربى حقيقة الاستغلال الاجتماعى الذى يرسف فى أغلاله »[١] .

ومضى المد الثورى بعدها يجرف الاستعمار والرجعية . فانتصر شعب الجزائر فى معركة التحرير وسقط الحكم الملكى الإقطاعى فى اليمن . . وقامت ثورة السودان .. ثم قامت ثورة ليبيا . . وكلها ترفع شعار الحرية والاشتراكية والوحدة الذى أعلنه عبد الناصر . .

« فإن عهوداً طويلة من العذاب والأمل بلورت فى نهاية المطاف أهداف النضال العربى ظاهرة واضحة ، صادقة فى تعبيرها عن الضمير الوطنى للأمة وهى : الحرية والاشتراكية والوحدة .

بل إن طول المعاناة من أجل هذه الأهداف كاد أن يفصل مضمونها ويرسم حدودها .

لقد أصبحت الحرية الآن ، تعنى حرية الوطن ، وحرية المواطن .

وأصبح طريق الوحدة هو الدعوة الجماهيرية لعودة الأمر الطبيعى لأمة واحدة مزقها أعداؤها ضد إرادتها وضد مصالحها والعمل السلمى من أجل تقريب يوم هذه الوحدة ، ثم الإجماع على قبولها ، تتويجاً للدعوة والعمل معاً »[٢] .

---

(١) محمد حسنين هيكل ، ما الذى جرى فى سوريا ؟

(٢) الباب الثانى من الميثاق .

٩ يناير ١٩٦٠

السد العالى

ليست هناك بقعة من الأرض تصور المعركة العظيمة للإنسان العربى المعاصر فى أبعادها الشاملة كهذا الموقع الذى نقف أمامه على سد أسوان العالى .

جمال عبد الناصر

٩ يناير ١٩٦٠

السد العالى

فى يوم ٩ يناير ١٩٦٠ وتحت شمس أسوان المتوهجة ، أعطى الرئيس عبد الناصر إشارة البدء فى بناء السد العالى .

وقصة بناء السد العالى . . هى قصة معركة أخرى من المعارك التى خاضها عبد الناصر ضد الاستعمار وضد التخلف. بل إن الانتصار فى هذه المعركة كان لها مغزى أعمق . . كان تأكيداً للإرادة الوطنية المستقلة .

فى هذا اليوم وقف جمال عبد الناصر ، يعلن أن :

« هذا هو السد العالى الذى دارت من حوله المعارك ، وحارب من أجله الأبطال ، هذا هو السد العالى الذى شهد كل هذا الكفاح واستحق كل هذا الكفاح ، لا لسبب قيمته الذاتية فحسب ، بل لأنه أصبح كرمز لتصميم الأمة العربية كلها على أن تسير فى بناء وطنها الكبير المتحرر . . إن الذين حاربوا ليحققوا الأمل ، والذين كافحوا ليحولوا الأمل إلى حقيقة ، والذين لم ترهبهم النار والحديد ، لم يفعلوا ذلك كله لمجرد استخلاص مليون أو مليونى فدان من براثن الصحراء فحسب ، ولا لمجرد الحصول على عشرة ملايين كيلووات من الكهرباء فحسب ، وإنما فعلوا ذلك تحقيقاً لإرادتهم المستقلة التى انتزعوها انتزاعاً من قبضة الطغيان والاحتلال والاستبداد والسيطرة. . . » .

* * *

بدأ التفكير فى مشروع السد العالى منذ الأيام الأولى للثورة ، فصدر قرار مجلس قيادة الثورة فى أكتوبر ١٩٥٢ بالبدء فى دراسة المشروع . وانتهت الدراسات فى ديسمبر ١٩٥٤ . إن بناء السد العالى ممكن . وهو الحل الوحيد لتنمية الإنتاج الزراعى والصناعى . فهو يحقق التخزين المستمر لمياه الفيضان وهى الجانب الأكبر من إيراد النيل تذهب كميات هائلة منه تصل إلى مائة مليار متر مكعب سنوياً ليبتلعها البحر ، على حين نحن فى حاجة إلى استغلال كل قطرة من ماء النيل لأن رقعة الأرض الزراعية لم تعد كافية لسد حاجة السكان الذين يتزايدون . فالمشروع يكفل بذلك التوسع الزراعى أفقياً فى الأراضى البور ورأسياً بتحويل حياض الوجه القبلى إلى نظام الرى المستديم . وهو فوق ذلك كفيل بتوفير طاقة كهربية هائلة لتصنيع البلاد (١).

وبدأت بعد ذلك مشكلة التمويل . فقد قدرت التكاليف الإجمالية لبناء السد العالى وما يتصل به من مشروعات للاستفادة بمياه التخزين واستصلاح وإسكان ومرافق وطرق بحوالى أربعمائة مليون جنيه .

وقام البنك الدولى بدراسة المشروع وانتهى خبراؤه إلى رأى بأن هذا المشروع سيرفع الدخل الزراعى بمقدار ٤٠٪ وسيزيد من الدخل القومى عامة . وأن دخل المشروع سوف يتيح لمصر الوفاء بالتزاماتها المالية قبل البنك الدولى والهيئات التى تشترك فى التمويل .

كان مقتضى هذا أن يقوم البنك الدولى بالتمويل .

ولكن القوى الاستعمارية وجدتها فرصة لكى تعود بنفوذها إلى مصر بشكل آخر . كان جمال عبد الناصر قد حقق لمصر الاستقلال وتم جلاء آخر جندى بريطانى فى ١٨ يونيو ١٩٥٦ . فبدأت تثير اعتراضات ثم تضع شروطاً للتمويل تمس استقلالنا الاقتصادى . ورفض عبد الناصر .

(١) لمراجعة تفصيلات أوفى : موسى عرفه ، السد العالى ، دار المعارف ، ١٩٦٥ .

وفجأة فى ١٩ يوليو ١٩٥٦ أعلن البنك الدولى سحب عرض تمويل مشروع السد العالى بعد أن أعلنت كل من أمريكا وبريطانيا تخليهما عن المساهمة فى المشروع . وكان رد عبد الناصر ، وبعد أسبوع واحد ، أن أعلن تأميم قناة السويس . . ثم كان العدوان الثلاثى على مصر .

* * *

كشف الرئيس عبد الناصر وقائع المؤامرة ضد بناء السد العالى فى خطابه التاريخى يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦ والذى أعلن فى ختامه تأميم شركة قناة السويس .

قال الرئيس :

« كان قد قدم لنا مشروع السد العالى فى عام ١٩٥٢ ، ووضعناه موضع الدراسة وتبين أن المشروع سليم ، وأنه ينتهى بعد عشر سنوات ، وواجهتنا عقبة التمويل ، واتصلنا بالبنك الدولى ، وطلبنا منه — ونحن من المشتركين فيه — المساهمة فى تمويل المشروع .

ولكنهم قالوا : إن هناك عقبات : الإنجليز ، وإسرائيل ، فعندما تنهون خلافاتكم معهما نستطيع أن نمول المشروع . . وقالوا : ليس عندكم نظام برلمانى فنطلب منكم عمل استفتاء على المشروع .

وفهمنا من هذا الكلام أننا لن ننال مساعدة من البنك . . فقررنا الاعتماد على أنفسنا ، وعلى الشركات الصناعية . . واتصلنا بالشركات الألمانية فقالوا : إنهم على استعداد لإعطائنا خمسة ملايين جنيه ، وقالت الشركات الألمانية ، والإنجليزية والفرنسية إن كل شركة مستعدة لإعطائنا خمسة ملايين على أساس قرض قصير الأجل .

وسافر وزير المالية إلى لندن وقابل وزير مالية إنجلترا . . فقيل له : إن الشركات الثلاث مستعدة لرفع القرض إلى ٤٥ مليون جنيه ونكمله نحن من العملة المصرية .

وعلى هذا الأساس سافر وزير المالية إلى وشنطن فقال الأميركان إنهم قرروا لمصر ٤٠ مليون دولار . . معونة .

ولكنه كان كلاماً على ورق . فقد رجع الإنجليز في كلامهم وقالوا خذوا القرض من البنك الدولى ، ونحن نعطيكم مليون جنيه ، والأميركان يعطونكم ٢٠ مليوناً . . وقال البنك الدولى إنه مستعد لإقراضنا ٢٠٠ مليون دولار على خمس سنوات ، ونحن نصرف خلالها ٣٠٠ مليون دولار .

وعلى هذا الأساس بدءوا يشترطون الشروط .

ودارت المحادثات فى سبتمبر (١٩٥٥) ووضعوا الشروط التى يجب أن تتبعها مصر لكى تنال هذا القرض . . على أن نتفاوض فى شروط القرض من وقت لآخر كلما جد ما يستدعى ذلك . وقال البنك الدولى إن هذا القرض يتوقف على الشروط الآتية :

١ ــ أن يطمئن البنك إلى أن العملات الأجنبية التى ستنالها مصر من المنح الأمريكية والإنجليزية لا تنقطع .

٢ ــ أن يتفاهم البنك مع الحكومة المصرية ويتفق معها من وقت إلى آخر حول برنامج الاستثمار . .

٣ ــ التفاهم حول الحاجة إلى ضبط المصروفات العامة للدولة .

٤ ــ لا تتحمل الحكومة المصرية أى دين خارجى ، ولا توقع اتفاقات دفع إلا بعد التفاهم مع البنك الدولى أولا وقبل الاتفاق على أى مشروع .

وطلب البنك أن تكون إدارة المشروع خاضعة للاتفاق معه .

وأخيراً .. وبعد هذا كله فاتفاقات البنك خاضعة لإعادة النظر فيها إذا حدث ما يستدعى ذلك .

وأصبحت العملية معقدة ، وظهر أن هناك فخاً ينصب للسيطرة على استقلالنا الاقتصادى .

وقد رفضنا هذا الكلام رفضاً باتاً . . وقلت : لايمكن أن نبيع أنفسنا بسبعين مليون دولار ، وتكلمنا مع الأمريكان . . وسألناهم هل مثل هذه القيود تشترط فى الإعانات التى تمنح لإسرائيل ؟

وقارنا بين موقف العرب ، وموقف إسرائيل . . والمساعدات التى تمنحها أمريكا للطرفين . . .

وتكلمنا مع ممثلى أمريكا . . وقلنا لهم : إنه فى فترة خمس سنوات سيصرف على السد ٣٧٠ مليون دولار تدفع منها مصر ٣٠٠ مليون وتدفعون ٧٠ ، والمشروع يتكلف نحو ألف مليون دولار سندفع منها ٧٣٠ مليوناً أولا . . فكيف يمكن لى أن أنفذ الشروط التى يمليها على البنك الدولى؟ ! .. وقلنا لهم : إن لنا تجربة فى ذلك ، وسبق أن وقعنا فى هذا الاستغلال ، وحضر "كرومر" وبقى فى مصر .

وفى هذه الأيام جاء السفير الروسى ، وقال : إن روسيا مستعدة للاشتراك فى تمويل السد العالى ، وكان ذلك بعد شهر ديسمبر (١٩٥٥) فقلت له : إننا نتكلم مع البنك الدولى . . وتأجل الكلام فى التفاصيل .

وعرف الأمريكان أن هناك عرضاً روسياً ، فأرسل مدير البنك الدولى كتاباً يطلب فيه دعوته للحضور إلى مصر .

ووصل مدير البنك ، وبدأت المفاوضات معه فى شهر فبراير (١٩٥٦) وحينما قابلته قلت له : بصراحة نحن عندنا عقدة من ناحية القروض ، والفوائد، لأننا رحنا ضحية الاحتلال بسبب القروض . فلن نقبل أى مال يمس سيادتنا . .

وكان مفروضاً أن نبدأ المشروع فى يونيو الماضى (١٩٥٦) .. وعلى ذلك أبلغت مدير البنك أننا لن نبدأ المشروع إلا بعد أن نصل إلى اتفاق مع البنك . وقال مدير البنك : إنه يجب علينا أن نحل مشكلة الماء بيننا وبين السودان ثم يوقع البنك الاتفاق معنا . ولكنه لم يضمن أن تدفع أمريكا وإنجلترا أكثر من ٧٠ مليون دولار .

وظهر الفخ : نأخذ ٧٠ مليون دولار ، ونبدأ فى المشروع ، ونصرف المال ، فنطلب من البنك مبلغ الـ ٣٠٠ مليون دولار فيعرض البنك علينا شروطه. ويبقى علينا أن نقبل شروط البنك أو يتوقف المشروع ويضيع ما أنفقناه هباء .

ومعنى هذا أن يرسل البنك من يجلس مكان وزير المالية ، وآخر يجلس مكان وزير التجارة ، وآخر يجلس مكانى أنا .

هذا هو الفخ الذى انكشف . . .

كانت هناك خدعة لنقع فى براثنهم . . يتحكمون فينا عندما تستنزف أموالنا دون أن نصل إلى أية نتيجة» .

* * *

عبد الناصر يبنى لمصر استقلالها . عبد الناصر يريد أن يبنى

السد العالى . البنك الدولى تحت تأثير أمريكا وإنجلترا يسحب تمويل المشروع . عبد الناصر يؤمم قناة السويس . العدوان الثلاثى على مصر . . كلها حلقات متصلة فى سلسلة الكفاح الذى قاد فيه عبد الناصر شعب مصر.

وبعد دحر العدوان ، بدأ عبد الناصر مرحلة جديدة لاستكمال التحرر الوطنى وخلق نواة التحول الاجتماعى ، بدأ تمصير البنوك وشركات التأمين وإنشاء المؤسسة الاقتصادية . وعادت الملاحة إلى قناة السويس وبدأت مصر تستقبل إيراداتها . ولم يتوقف عبد الناصر عن التفكير فى حلمنا الكبير : السد العالى . وتم الاتفاق مع الاتحاد السوفييتى على أن يساهم فى تمويل المشروع . وفى يوم ٩ يناير ١٩٦٠ حينما بدأ تنفيذ المشروع ، قال عبد الناصر :

« ونحن نحتفل ببناء السد العالى لابد أن نذكر الدولة التى قبلت أن تساعدنا فى هذا العمل . . ساعدتنا بقرض من أجل البناء ثم ساعدتنا بمعونة فنية من أجل البناء . . تلك الدولة هى الاتحاد السوفييتى . وإن مساعدة الاتحاد السوفييتى لنا بإعطائنا قرض بناء المرحلة الأولى للسد العالى والمساعدة الفنية فى بناء السد العالى ، إنما كانت مساعدة خالصة غير مشروطة . . مساعدة تمليها الصداقة وتمليها المودة التى تجمع بين الشعب العربى وبين الشعب السوفييتى » .

كانت هذه بداية العمل الصعب الشاق الذى أثبت فيه الإنسان المصرى صلابته وتصميمه وأثبتت فيه الإدارة المصرية كفاءتها .

ومضى الاتحاد السوفييتى يقدم لنا معونته الاقتصادية والفنية . كان قد وقع معنا فى ٢٧ ديسمبر ١٩٥٨ اتفاقية بأن يقدم لنا قرضاً قيمته ٣٤٫٨ مليون جنيه يستخدم فى تنفيذ المرحلة الأولى لمشروع السد العالى ويسدد على ١٢ قسطاً سنوياً اعتباراً من عام ١٩٦١ بفائدة سنوية قدرها

اثنان ونصف فى المائة . ومع ذلك شنت القوى الاستعمارية حرباً تفسية ضدنا . . قوامها أننا لن نستطيع أن ننفذ المرحلة الأولى فى موعدها ، وأن الاتحاد السوفييتى لن يقدم على المساعدة فى تنفيذ المرحلة الثانية . ولكن الاتحاد السوفييتى وقع اتفاقية جديدة فى ٢٧ يوليو ١٩٦٠ بقرض جديد مقداره ٧٨,٤ مليون جنيه لتمويل المرحلة الثانية .

* * *

وفى ١٤ مايو ١٩٦٤ ، احتفلت مصر مع عبد الناصر بإتمام المرحلة الأولى لبناء السد العالى ، وبتحويل مجرى النيل .

كان يوماً آخر خالداً فى حياة البطل عبدالناصر . . وفى حضور بعض رؤساء الدول العربية الصديقة ، من بينهم نيكيتا خروشوف رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى وقتئذ . . خاطب عبد الناصر الجموع التى احتشدت للاحتفال بهذا الانتصار العظيم ، قائلا :

« يا رجال مصر . يارجال مصر ويانساءها وأطفالها.

هنا أمام الدنيا كلها ، رمز حى لإرادتكم وتصميمكم ومقدرتكم على العمل وعلى الفداء .

هنا بهذا السد العالى تذكار انتصاركم على كل اعتداء وعلى كل الصعوبات .

هنا صورة رائعة لأحلامكم صنعها العمل الذى يحرك الجبال ويخضع الطبيعة لإرادة الإنسان مهما دفع من الدم والعرق ، ليؤكد سيطرة الإنسان بروح ربه وهداه ، على الحياة لتكون شرفاً له وليكون شرفاً لها .

أيها الأصدقاء . . أيها المواطنون . . ليست هناك بقعة من الأرض تصور المعركة العظيمة للإنسان العربى المعاصر فى أبعادها الشاملة كهذا الموقع الذى نقف أمامه على سد أسوان العالى .

هنا تختلط المعارك السياسية والاجتماعية والقومية والعسكرية للشعب المصرى . وتخرج كأنها كتل الأحجار الضخمة ، التى تسد مجرى النيل القديم وتخترق مياهه فى أكبر بحيرة صنعها الإنسان لتكون مصدراً دائماً للرخاء» .

* * *

ومضينا فى تنفيذ المرحلة الثانية بالعزم والتصميم . . وبرغم ظروف العدوان الجديد فى ٥ يونيو ١٩٦٧ . . انتهى بناء السد العالى كاملا شامخاً . . وقبل الموعد المحدد لتنفيذه .

ولم تكن أهمية بناء السد العالى فى نظر عبد الناصر مقصورة على تجسيد الإرادة المصرية ، أو على ما يحققه من إضافة ٣٤ مليون جنيه إلى دخلنا القومى سنوياً وما يمد به رقعة وادى النيل من خصوبة مليونين من الأفدنة ولا مضاعفة الطاقة الكهربائية الحالية — بل إنه كان فى نظره:

« صورة كاملة للثورة المتعددة الجوانب فى نضال الشعب المصرى السياسى والاجتماعى والعلمى والاقتصادى والعسكرى والمعنوى ».

إنه خلق علاقات جديدة فى المجتمع ونموذجاً جديداً للإنسان المصرى...

وآخر الأرقام :

* بلغت التكاليف النهائية للسد العالى ٣٢٠ مليون جنيه بما فيها تكاليف محطة الكهرباء .
* بلغ القرض السوفييتى ١١٠ ملايين جنيه على دفعتين ، الأولى كانت بمبلغ ٣٤ مليون جنيه تسدد نصفها . ويستكمل سدادها فى عام ١٩٧٦ . والثانية ينتهى سدادها فى عام ١٩٨٢ .
* وبعد عامين فقط يغطى السد العالى تكاليفه .
* وبحيرة ناصر أمام السد . . كبنك للمياه بلغ رصيدها فيها ٦٥ ألف مليون متر مكعب . . وهي لم تمتلئ بعد . .

١٩ يوليو ١٩٦١

بداية التحول إلى الاشتراكية

أريد مجتمعاً تذوب فيه الفوارق بين الطبقات عن طريق تكافؤ الفرص بين المواطنين .

أريد مجتمعاً يستطيع الفرد الحر أن يحدد لنفسه مكانه فيه على أساس كفايته وقدرته وخلقه .

جمال عبد الناصر

١٩ يوليو ١٩٦١

بداية التحول إلى الاشتراكية

فى يوم ١٩ يوليو ١٩٦١ أصدر الرئيس جمال عبد الناصر عدة قوانين ثورية كانت إيذاناً ببدء تحول مجتمعنا إلى الاشتراكية (١) .

وكان أول هذه القوانين تقرير حق العمال فى أرباح الشركات المساهمة التى يعملون فيها بحيث يخصهم خمسة وعشرون فى المائة من الأرباح الصافية . وصدر قانون مماثل ليطبق فى الإقليم السورى .

ثم قانون آخر بتحديد الحد الأقصى لما يجوز أن يتقاضاه رئيس أو عضو مجلس إدارة أو العضو المنتدب أو أى شخص يعمل فى أى هيئة أو مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية ، بحيث لا يتجاوز خمسة آلاف جنيه سنوياً أو خمسين ألف ليرة بالنسبة للإقليم السورى.

ثم قانون بإشراك العمال فى مجالس إدارة الشركات والمؤسسات ، على أن يعمل به فى الإقليمين .

ثم زيادة فى سعر الضريبة العامة على الإيراد المطبقة فى الإقليم المصرى بالنسبة للشرائح العليا حتى أصبح سعر الضريبة يصل إلى ٩٠٪ إذا زاد الإيراد على عشرة آلاف جنيه .

وقانون بتعطيل بورصتى الأوراق المالية فى القاهرة والإسكندرية .

وكان هذا القانون الأخير يعنى أن هناك ثمة إجراءات أخرى .

* * *

فى اليوم التالى وهو ٢٠ يوليو ١٩٦١ أصدر الرئيس عبد الناصر قانوناً بتأميم جميع البنوك وشركات التأمين فى إقليمى الجمهورية ،

---

(١) القوانين رقم ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ لسنة ١٩٦١ .

وبتأميم عدد من الشركات والمنشآت فى الإقليمين (١) .

وفى اليوم نفسه أصدر قانوناً آخر بتقرير مساهمة الحكومة بحصة لاتقل عن خمسين فى المائة فى عدد كبير من شركات المقاولات والشركات التجارية والصناعية فى الإقليمين (٢) .

وفى اليوم نفسه أيضاً وبالنسبة لطائفة أخرى من الشركات ، وفى الإقليمين ، تقرر تحديد الحد الأقصى لما يملكه أى شخص طبيعى أو معنوى من أسهم فيها بما لايزيد على عشرة آلاف جنيه أو مائة ألف ليرة سورية (٣) .

وتقررت مساهمة القطاع العام فى منشآت تصدير القطن فى الإقليم الجنوبى بنسبة لاتقل عن خمسين فى المائة (٤) .

وأسقط الالتزام الممنوح لشركة ليبون وشركة ترام القاهرة (٥) .

* * *

وفى اليوم الثالث وهو ٢١ يوليو ١٩٦١ أصدر الرئيس عبد الناصر قانوناً آخر بعدم جواز الجمع بين وظيفتين (٦) .

وفى يوم ٢٥ يوليو ، صدر قانون بتعديل الحد الأقصى لملكية الأراضى الزراعية فأصبح مائة فدان للفرد بعد أن كان الحد المسموح به مائتى فدان (٧) .

وتقرر فى اليوم نفسه تخفيض أقساط الدين وفوائده على المنتفعين بقوانين الإصلاح الزراعى فى إقليمى الجمهورية بمقدار النصف (١) .

---

(١) القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ (٢) القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١

(٣) القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ (٤) القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١

(٥) القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١

(٦) القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ (٧) القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١

(٨) القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١

وفى هذا اليوم نفسه أيضاً زيد سعر الضريبة على العقارات المبنية فى الإقليم المصرى. وفرضت ضريبة عامة على الإيراد فى الإقليم السورى [١]

* * *

وفى يوم ٢٨ يوليو صدر قانون يحدد ساعات العمل بالنسبة لعمال المؤسسات الصناعية باثنتين وأربعين ساعة فى الأسبوع ، ويحظر تشغيل العامل وقتاً إضافياً إلا بإذن من وزير الصناعة [٢] .

كانت هذه قوانين يوليو الشهيرة التى فتح بها عبد الناصر الطريق أمام التحول إلى الاشتراكية . . والتى سجل الميثاق بعدها الإنجازات التى حققتها ووضعها ضمن إطار نظرية متكاملة .

وأعلن زعيمنا عبد الناصر وهو يحتفل مع جماهير الشعب بالعيد التاسع للثورة فى ٢٢ يوليو ١٩٦١ وبعد أن صدرت أهم القوانين الاشتراكية أن الهدف منها :

« إزالة التناقض الطبقى ، حتى لاتبقى الملكية فى يد فئة قليلة من الناس ويحرم كل أبناء الشعب » ؛ وأن إشراك العامل فى إدارة المؤسسة وأرباحها له معنى كبير « فالعمل وظيفة اجتماعية مثل رأس المال ، ومن الظلم أن يكون الدخل القومى فى الصناعة موزعاً بنسبة ٢٣٪ أجوراً للعمال و٦٨٪ أرباحاً لصاحب العمل » .

ولم يكن التأميم عقوبة ، لاولا كان الهدف منه حصول الدولة على عائد ، إنما كان الهدف الأساسى إحداث تغيير فى علاقات الإنتاج فى المجتمع .

ثم عاد الرئيس فتحدث يوم ٢٦ يوليو ١٩٦١ قائلا :

« إن احتفال اليوم أكثر إيجابية ، فلم يعد معنى

---

(١) القانونان رقم ١٢٩ و ١٣٠ لسنة ١٩٦١

(٢) القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١

الاحتفال هو تخليد اليوم الذى أسقطنا فيه فاروق ، وإنما احتفالنا اليوم يمثل الميلاد الحقيقى للأمل الذى كنا نريد أن نسعى إليه ونحققه بطرد فاروق. لقد تحددت قسمات مجتمعنا الجديد فى هذه الأيام الحاسمة . . وهذه أول خطوة فى هذه المرحلة».

وأعلن بعد ذلك أن :

« الثورة الاشتراكية التى تشتعل اليوم فى نطاق هذه الجمهورية ليست بالحدث البسيط ولكنها الحدث الكبير لأننا نحقق الاشتراكية بطريقة تنبع من إرادتنا وبطريقة تتمشى مع طبيعتنا ، ونحقق العدالة الاجتماعية ونعمل على القضاء على الفوارق بين الطبقات بالوسائل السلمية وبدون عنف »[1].

وحينما وقعت مؤامرة الانفصال الرجعية بعد أشهر من صدور هذه القوانين الاشتراكية ، أعلن عبد الناصر أن :

« النضال الشعبى فى حاجة إلى مزيد من القوى الشعبية ، وأن الثورة الاشتراكية فى حاجة إلى مزيد من الثورية الاشتراكية » . وأضاف :

« أريد مجتمعاً تذوب فيه الفوارق بين الطبقات عن طريق تكافؤ الفرص بين المواطنين . . أريد مجتمعاً يستطيع الفرد الحر أن يحدد لنفسه مكانه فيه على أساس كفايته وقدرته وخلقه . . لا أريد مجتمعاً تخفق فيه الشعارات الثورية كمجرد شعارات ، ولكن أريد مجتمعاً يموج بالعمل الثورى من أجل الحرية السياسية والحرية الاجتماعية . .

---

(١) من خطاب الرئيس عبد الناصر فى ١٧ أغسطس ١٩٦١ .

فلم تكن شريعة العدل ، شريعة الله ، تسمح بأن يكون الغنى إرثاً وبأن يكون الفقر إرثا وبأن تكون الصحة إرثا ويكون المرض إرثا وبأن يكون العلم إرثا وبأن يكون الجهل إرثا . . بل أن تكون الكرامة الإنسانية إرثا وبأن يكون الذل الإنسانى إرثاً . . إن شريعة العدل شريعة ترفض ذلك وتأباه »[١] .

وكانت إجراءات يوليو الاشتراكية بداية الطريق . فالثورة الاجتماعية كانت لاتزال فى مراحلها الأولى حينما قال الرئيس بعد ذلك فى اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية : « إن العمل الذى اتخذ فى يوليو الماضى لايمثل بأى حال كل الثورة الاجتماعية . إننا بدأنا فى الثورة الاجتماعية بطريقة جدية بهذه القوانين ، ولكن الثورة الاجتماعية ستسير فى طريق طويل »[٢] .

وشهدت بعد ذلك سنتا ١٩٦٣ و١٩٦٤ سلسلة جديدة من إجراءات التأميم ، فطبق التأميم الكامل على شركات ومنشآت كانت قد أممت جزئياً بموجب قوانين يوليو ، ثم أممت جميع منشآت وشركات تصدير القطن وأممت مطاحن ومضارب للأرز تأميماً كاملا ، ثم شركات ومصانع الأدوية وشركات للملاحة والمقاولات البحرية ، ثم أممت تأميما كاملا عدة شركات صناعية من الشركات التى كانت خضعت للتأميم الجزئى ، وعدة شركات للنقل والملاحة وتجارة الأخشاب وبعض شركات التجارة الداخلية وبعض الشركات الزراعية . ثم شركات للتجارة الخارجية وللمقاولات ، وأممت أكبر شركتين لاستخراج البترول وتسويقه وهما شركة آبار الزيوت

---

(١) من خطاب للرئيس عبد الناصر فى ١٦ أكتوبر ١٩٦١ .

(٢) حديث عبد الناصر فى اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى ٢٩ نوفمبر ١٩٦١ .

الإنجليزية المصرية وشركة شل مصر ليمتد[١] .

وكان من أهم القوانين التى أصدرها عبد الناصر فى يوليو ١٩٦٤ تحديد الحد الأقصى للتعويض عن التأميم بمبلغ خمسة عشر ألف جنيه للفرد ، على أن يؤدى بسندات على الدولة مدتها خمسة عشر عاماً وبفائدة قدرها أربعة فى المائة ، كما تقرر أن تؤول إلى الدولة الأموال والممتلكات التى كانت خاضعة للحراسة والتى تزيد على ثلاثين ألف جنيه . ذلك أن الأخذ بمبدأ التعويض الكامل كان من شأنه استمرار الوضع الذى كان قائماً وكان من شأنه أن يمثل عبئاً يتحمله المجتمع فى النهاية[٢] .

* * *

حققت هذه الإجراءات الاشتراكية سيطرة الشعب على أهم وسائل الإنتاج بعد أن أصبح القطاع العام القوة الرئيسية الموجهة والمسيطرة على الاقتصاد القومى ، وبذلك أصبح أيضاً قاعدة للتحول إلى الاشتراكية .

وفى هذا يقول عبد الناصر فى الميثاق[٣] :

« إن النضال الوطنى لجماهير الشعب هو الذى صنع نواة القطاع العام بتصميمه على استرداد المصالح الاحتكارية الأجنبية وتأميمها وإعادتها إلى مكانها الطبيعى والشرعى وهو الملكية العامة للشعب كله .

كذلك فإن هذا النضال الوطنى — حتى فى إبان

---

(١) من أهم قوانين التأميم : القوانين ٣٨ و ٥١ و ٦٥ و ٦٧ و ٧٢ و٧٣ و ١٤٥ و١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨ و ١٥١ و١٥٧ لسنة ١٩٦٣ .

والقوانين ٣١ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ .

(٢) القانونان ١٣٤ و ١٥٠ لسنة ١٩٦٤

(٣) الميثاق ، الباب السادس فى حتمية الحل الاشتراكى .

معركته العسكرية المسلحة ضد الاستعمار – أضاف لهذا القطاع العام كل الأموال البريطانية والفرنسية فى مصر . وهى الأموال التى سلبت من الشعب تحت ظروف الامتيازات الأجنبية . وفى العهود التى استبيحت فيها حرمة الثورة الوطنية لتكون نهباً للمغامرين الأجانب .

كذلك فإن هذا النضال الوطنى – فى سعيه إلى الحرية الاجتماعية وفى اقتحامه لكل مراكز الاستغلال الطبقى – هو الذى ضم إلى هذا القطاع العام الجزء الأكبر من أدوات الإنتاج وذلك بقوانين يوليو ١٩٦١ وثوريتها العميقة المعبرة عن إرادة التغيير الشامل فى مصر » .

* * *

ولكن تطوير الاقتصاد القومى ، من اقتصاد كان يسيطر عليه رأس المال الخاص إلى اقتصاد يلعب فيه رأس المال العام الدور الرئيسى والقائد ، لم يكن بالأمر الهين .

لقد اقتضى ذلك سنوات طويلة من التجربة والخطأ ، كما اقتضى مراحل من التغيير فى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ، حتى تتحول دولة الإقطاع ورأس المال إلى دولة لتحالف قوى الشعب العاملة ، وحتى يصبح من مهام الدولة أن تقوم بالإنتاج والتخطيط من أجل الشعب بعد أن كانت مهمة الدولة حراسة المصالح الطبقية لكبار الملاك والرأسماليين .

كان الزعيم عبد الناصر منذ أول أيام الثورة يؤكد على وجوب منع سيطرة رأس المال على الحكم والقضاء على الاستغلال وتحقيق العدالة الاجتماعية وتقريب الفوارق لنقيم مجتمعاً تسوده الرفاهية . ثم بدأ بعدها

يدعو إلى إقامة المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى وإلى أن يتعاون رأس المال الخاص غير المستغل مع رأس المال العام ، ثم بدأ يوسع قاعدة القطاع العام ليصبح القطاع المسيطر والقائد وليبدأ أولى خطوات التحول إلى الاشتراكية العلمية بقوانين يوليو ١٩٦١ . .

وعلى حد تعبير الرئيس عبد الناصر :

« كما مشينا فى ثورتنا السياسية مرحلة مرحلة ، وانتقلنا من مرحلة كفاح إلى مرحلة كفاح — فى ثورتنا الاجتماعية نسير مرحلة مرحلة . وكل مرحلة من المراحل تحدد الالتزامات وتحدد الخطط التفصيلية التى يجب أن نتبعها فى المرحلة الأخرى »[1] .

فلم يكن من الممكن لعبد الناصر بعد ثورة ٢٣ يوليو أن يغير من أهداف الدولة دفعة واحدة ، دون أن يسبق ذلك مرحلة تجميع القوى الوطنية وتعبئتها ضد الاستعمار الذى كان لا يزال رابضاً على ضفاف القناة ، وقبل أن يدعم الأساس المادى للاشتراكية ويهيئ الجو الصالح الذى يمكن الدولة بعد ذلك من السيطرة على العلاقات الاقتصادية . فكان أمام عبد الناصر مهام القضاء على النظام الملكى وإلغاء الأحزاب السياسية وطرد المستعمر وإقامة جيش وطنى وتقليم مخالب الرأسمالية المتحالفة مع الاستعمار والقضاء على سيطرتها على نظام الحكم .

ولو حللنا العلاقات الاجتماعية والاقتصادية خلال الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٧ — لتبين لنا أن الثورة سارت فى اتجاهين ظهرا فى ذلك الحين وكأنهما يسيران جنباً إلى جنب فى تعايش سلمى : فإلى جانب الإصلاح الزراعى وتحرير الفلاح من الإقطاع وتعديل قوانين الشركات بما يسمح بفرض رقابة الدولة عليها وتعديل قوانين الضرائب بما يسمح بالحد من

---

(١) من خطاب الرئيس عبد الناصر فى المؤتمر التعاونى يوم ٥ ديسمبر ١٩٥٧ .

الدخول الكبيرة ، ثم اتجاه الدولة إلى التخطيط والهيمنة على النشاط الاقتصادى وعلاقات العمل ، المتمثل فى إنشاء مجلس الإنتاج ومجلس الخدمات والمجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى وصدور القوانين التى تحمى العمال — إلى جانب ذلك الاتجاه ، سارت الدولة فى اتجاه آخر نحو تشجيع رؤوس الأموال المصرية والأجنبية على الاستثمار . فقانون الإصلاح الزراعى الذى يعد البذرة الأولى فى تغيير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية فى الريف المصرى وتغيير مهمة الدولة ، والذى كان يهدف إلى القضاء على سوء توزيع الثروة الزراعية ورفع مستوى معيشة الفلاح وتحريره وتخليصه من سيطرة كبار الملاك ، كانت له أهداف أخرى — عبرت عنها مذكرته الإيضاحية — بأنها تشجيع رؤوس الأموال التى كانت مستغلة فى الملكية الزراعية إلى الاستثمار فى ميادين الصناعة والتعدين والتجارة واستصلاح الأراضى . وقانون استثمار المال الأجنبى عام ١٩٥٣ صدر بناء على ما رآه المجلس الدائم لتنمية الإنتاج وقتئذ من عدم الاعتماد على الخزانة العامة وحدها فى تمويل مشروعاته والعمل على تشجيع رأس المال على الاستثمار وتشجيع الادخار الأهلى المكتنز على الانجذاب إلى المشروعات التى يسهم فيها رأس المال الأجنبى والخبرة الأجنبية .

وقد أوضح الرئيس عبد الناصر فى ذلك الحين طبيعة الدولة فى هذه المرحلة. فذكر أنه يمكن تسمية هذه الدولة بأنها دولة العمال والفلاحين كما أنها دولة الموظفين والمثقفين ، وهى دولة أرباب الأعمال وأصحاب الأموال أيضاً مشيراً إلى أن « الثورة إذا كانت قد خدمت الفلاحين بالإصلاح الزراعى ، فقد خدمت أيضاً رأس المال المصرى الذى كان محبوساً فى الأرض ، ففتحت بذلك آفاقاً جديدة لأرباب الأعمال بهذه المشروعات الكبرى فى ميادين الصناعة وتصنيع الزراعة ، فضمنت لبعض هذه المشروعات الكبرى نسبة من الأرباح وساهمت بمالها فى

بعضها الآخر ومنحت تسهيلات كثيرة لرؤوس الأموال التى تريد أن تفتح فى الصناعة ميادين جديدة »[١] .

فقد قامت دولة الثورة فى ذلك الحين بتحويل شركة السكر إلى شركة اقتصاد مختلط ساهمت فيها بنسبة ٥١٪ من رأس مالها مستبقية الباقى لرأس المال الخاص ، كما أنها أسست بنك الجمهورية وساهمت فى رأس ماله بحصة قدرها ٢٥ ٪ ، فى حين اكتتب رأس المال الخاص بالباقى . وإن كان قد تقرر فى نظام هذا البنك أن يكون للعمال ممثلون فى مجلس إدارته ، فقد كان ذلك باعتبارهم مالكين لحصة فى رأس المال . كذلك ضمنت الحكومة حصة من الأرباح للمساهمين فى شركة مصر للفنادق وفى شركة الحديد والصلب . وكلها كانت اتجاهات لتشجيع رأس المال الوطنى على الاستثمار .

والواقع أن هذا الاتجاه كان هو الاتجاه السليم وقتئذ فى دولة اقتصادها متخلف ويحبو نحو النمو وفى حاجة إلى تجميع قوى الشعب لطرد المستعمر وتأمين الثورة نفسها . وهو نفس الاتجاه الذى سلكته من قبل جميع الدول النامية فى تطويرها نحو الاشتراكية .

ويمكن القول بأنه قد بدأت فى هذه المرحلة اهتمامات شديدة بخلق صناعة قوية بلغ رأس المال المستثمر فيها فى عام ١٩٥٧ مبلغ ٤٤ مليون جنيه فى حين كان لا يتجاوز مليونين من الجنيهات عند بداية الثورة . كما بدأ اتجاه نحو تخطيط الاقتصاد القوى . ولكن الدولة ظلت حتى أواخر عام ١٩٥٦ محتفظة بسمات « الدولة الإصلاحية » .

وقد انعكس هذا الدور على أول تنظيم سياسى قامت به الثورة وهو هيئة التحرير التى انحصرت أهدافها فى إجلاء القوات الأجنبية وتحقيق

---

(١) من خطاب الرئيس فى عيد الثورة الثانى فى ٢٣ يوليو ١٩٥٤

العدالة الاجتماعية والتى كانت تمثل تجمعا وطنياً شمل جميع العناصر .

وقد عبر الرئيس عبد الناصر عن طبيعة المجتمع وقتئذ بقوله :

« إن مجتمعنا كما هو الآن مجتمع رأسمالى تقيده الدولة بالقوانين لخلق حياة طيبة للجميع ، وهو لا يزال مجتمعاً استغلالياً والمجتمع الذى نعمل على خلقه هو المجتمع التعاونى »(١) .

* * *

وقد أعلن عبد الناصر بعد ذلك تأميم قناة السويس مؤكداً ملامح « الدولة الوطنية » المتحررة من السيطرة الأجنبية . ثم كانت حرب السويس وما دعت إليه من فرض الحراسة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين بداية للمرحلة الثانية ، مرحلة « تدخل الدولة » وهى المرحلة التى سبقت التحول الاشتراكى وهيأت له ، وكانت الدعوة فيها إلى إقامة مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى .

وقد أوضح عبد الناصر فى أواخر عام ١٩٥٧ أهداف تدخل الدولة فى علاقات الإنتاج وصورة المستقبل بقوله(٢) :

« لما تدخلت الدولة فى الصناعة لم تكن قط ترى أن تكون الرأسمالى الوحيد . . كما قلت لكم إننا نعد الرأسمالية الوطنية ضرورة لازمة لتقويم اقتصادنا وللتنمية وللوصول إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادى .

---

(١) من حديث للرئيس مع الأستاذ كامل الشناوى ، جريدة الجمهورية يوم ٣٠ مايو ١٩٥٦ .

(٢) من خطاب الرئيس فى المؤتمر التعاونى الذى عقد بجامعة القاهرة فى ٥ ديسمبر ١٩٥٧ .

ولكن الدولة كانت تتدخل لأنها تعتقد أن لها الولاية وأنها مسئولة عن حماية الغالبية العظمى من أبناء الشعب ضد استغلال عدد معين وضد الاستغلال الاقتصادى الذى كان مسيطراً علينا قبل ذلك وضد الاستغلال الصناعى الاجتماعى الذى كان مسيطراً علينا فى الماضى .

تدخلت الدولة فى الصناعة لا لتكون هى الرأسمالى الوحيد . . ولكن لتقضى على الاستغلال ولتعطى الفرصة لكل مواطن مدخر ليشترك فى الصناعة وهو مطمئن إلى أن أمواله هذه فى أيد أمينة ، وإلى أنه لن يكون هناك استغلال اقتصادى بأية طريقة من الطرق ، وبأية وسيلة من الوسائل ، وكان الغرض هو عدم تمكين رأس المال لأن يسيطر على الحكم مرة أخرى ويفسده كما سيطر عليه وأفسده فى الماضى . .

هل الهدف منه القضاء على الشخصية الفردية ؟ عندما نقول إننا نريد أن نقضى على الفردية الانتهازية شىء ، وعندما نقول إننا نريد أن نقضى على الفردية شىء آخر .. لم نقل إننا نريد القضاء على الفردية ، إننا نؤمن بالفرد . . وبحرية الفرد وشخصية الفرد ، وحقه فى العمل ، وحقه فى الحركة ، مادام هذا يتمشى مع الدستور ومع مصالح الشعب ، ولكن لا نؤمن أبداً بالفردية الانتهازية أو الفردية المستغلة .. والنظام الاشتراكى الديمقراطى التعاونى يعمل على الحد من الفردية الانتهازية . . وتشجيع الفردية الوطنية التى

تتعاون من أجل خير الشعب ومن أجل مصلحة المجتمع » .

* * *

كان عام ١٩٥٧ بداية لتوسيع مهام الدولة وازدياد نشاطها الاقتصادى وهى مرحلة « التمصير » و « توسيع قاعدة القطاع العام » .

فى ١٤ يناير صدر قانون المؤسسة الاقتصادية ، وفى ١٥ يناير تقرر تمصير البنوك وهيئات التأمين والوكالات التجارية . وقد سهلت إجراءات الحراسة تصفية المؤسسات الإنجليزية والفرنسية وأيلولتها إلى الدولة حيث تولت المؤسسة الاقتصادية الإشراف عليها ، إلى جانب الشركات الجديدة التى خولتها الدولة الحق فى تأسيسها بمفردها أو المساهمة فيها مع رأس المال الخاص فى صورة شركات اقتصاد مختلط .

وفى ذلك الحين لم تكن النظرية الثورية قد اكتملت ، كما أن كفة التيار الاشتراكى فى ميزان القوى الاقتصادية المتصارعة ، لم تكن قد رجحت — وهذا ما يفسر مارددته المذكرة الإيضاحية لقانون المؤسسة الاقتصادية من أن المؤسسة ستختار الوقت المناسب لتداول الأسهم فى الشركات التى أنشأتها وأنها « قد ترى عدم تداولها إلا بعد أن تحقق الشركة قدراً من النجاح فى عملها حتى تضمن إقبال رؤوس الأموال الخاصة عليها » .

ومع ذلك سارت المؤسسة الاقتصادية بنجاح وبخطوات ثابتة نحو توطيد دعائم القطاع العام . وسارت الهيئة العامة للسنوات الخمس التى تحولت بعد ذلك إلى مؤسسة نصر ، فى نفس الاتجاه نحو خلق قطاع عام قوى فى الصناعة مع استمرار استعانتها فى بعض مشروعاتها برأس المال الخاص .

وقد كان تأميم البنك الأهلى وبنك مصر فى ١١ فبراير ١٩٦٠

خطوة جديدة نحو تدعيم سيطرة الدولة على الاقتصاد . ومع أن الدولة عللت هذا الإجراء بأنه إجراء خاص بالبنكين لظروف خاصة بهما ، لأن البنك الأهلى أصبح البنك المركزى للدولة منذ عام ١٩٥٧ ، ولأن بنك مصر كان يسيطر على مجموعة من الشركات الهامة التى كان يملك معظم أسهمها ، وكان لذلك أشبه بمؤسسة قابضة احتكارية ، ومن ثم كان على الدولة أن تتولى السيطرة عليه وتوجيهه فى مصلحة الاقتصاد القومى وتحقيق خطة التنمية — وهذا الإجراء قد مكن الدولة فى الواقع من تدعيم قاعدة القطاع العام ، كما أن التطورات المتلاحقة التى تلت ذلك الإجراء قد دلت على نقطة تحول فى ميزان القوى الاقتصادية المتصارعة .

فى ٢٤ مايو من السنة نفسها صدر قانون تنظيم الصحافة وبمقتضاه آلت دور الصحف الكبرى إلى الاتحاد القومى لتصبح الصحافة مملوكة للشعب . فلم يكن من المتصور أن يبدأ التحول الاشتراكى مع بقاء الصحافة ، وهى القوة الموجهة للرأى العام المؤثرة فيه ، خاضعة لسيطرة رأس المال ، الذى تتعارض مصلحته مع التحول الاشتراكى . وفى نفس اليوم تقرر إسقاط التزام شركات نقل الركاب بالقاهرة ، وتولت مؤسسة النقل العام مسئولية مرفق النقل . وبعدها تقرر الاستيلاء على مخازن الأدوية وقصر استيراد الدواء على الهيئة العليا للأدوية . كما فرضت ضريبة إضافية على مجموع ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة فى الشركات المساهمة وزيدت معدلات الضرائب الأخرى . وبدأت فى هذه السنة الخطة الشاملة للتنمية ومضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات .

وقد أوضح الرئيس فى خطابه الذى افتتح به المؤتمر العام للاتحاد القومى فى ٩ يوليو ١٩٦٠ أهداف المرحلة بقوله :

« لم يكن الهدف من الخطة هو مجرد زيادة الدخل

القومى ، وإنما كان لابد أن يتلازم مع هذه الزيادة أن تتجه آثارها بحيث تتيح الفرصة لمن عزت عليهم الفرصة وأن تتيح الامتلاك للذين قضوا حياتهم كلها أجراء ، وكان ذلك — أيها الإخوة — يستتبع بالتالى أن يقوم القطاع العام بدور حيوى فى التطوير الصناعى وأن يقوم التعاون بنفس الدور الحيوى فى التطوير الزراعى ، ولقد بدأ وجود القطاع العام على نطاق متسع فى الصناعة فى أعقاب الخطوة الرائعة التى تعدّ من أبرز مكاسب حرب تثبيت الاستقلال سنة ١٩٥٦ وأعنى خطوة تمصير الجزء الأكبر والأهم من الممتلكات البريطانية والفرنسية فى مصر . فإنه بعد تمصير هذه الممتلكات التى كانت تسيطر على المراكز الحساسة من اقتصادنا كان اتجاهنا أن تكون هذه الممتلكات امتداداً للقطاع العام فى الاقتصاد القومى وتوسيعاً لمجال نشاطه ، وكان هناك من يتصور أن واجب الحكومة هو أن تبيع هذه الممتلكات إلى الشركات أو الأفراد الذين يمارسون نفس نوع نشاطها ، وكان ذلك خروجاً على التصور الاشتراكى الذى تحتمه ظروفنا ، ذلك أن الحكومة إذا باعت ما أصبح تحت إشرافها بعد التمصير فإن النتيجة المحتمة لذلك هى مجرد إتاحة الفرصة للذين يملكون مرة أخرى ، ذلك أن الذى يقدر على شراء المصنع المعروض للبيع هو ذلك الذى يملك بالفعل مصنعاً ، كما أن الذى سيشترى السهم الجديد هو نفس حامل السهم القديم . ولم يكن ذلك منطق العدل ...

من هنا ــ أيها الإخوة ــ من هنا كانت ضرورة وجود القطاع العام الذى يملكه الشعب كله ، وإلى الشعب كله يعود نشاطه وفائض غلته ، هكذا لم تكن الحكومة بوجود القطاع العام هى التى ملكت ، وإنما الشعب عن طريق حكومته هو الذى ملك ما عز على الغالبية الكبرى من أبنائه أن يملكوه أفراداً ، وإذا كان التمصير هو بداية اتساع القطاع العام وتقوية نشاطه ، فلقد كان من أهداف الخطة ، بل كان أيضا من ضمانات نجاحها ، أن تزداد قوة هذا القطاع العام الذى يملكه الشعب بمجموعه ، ولم يكن ما تم تحقيقه بالفعل مما سمعتم نماذج منه مستطاعاً ، ولو كان من المستطاع أن تعقبه الخطة الشاملة لمضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات بما تتطلبه من جهود هائلة وبما تتجه إليه من أهداف اجتماعية عظيمة إلا لقيام رأس المال العام بدوره الخطير ، وليس يخالجنا شك أن رأس المال الخاص قد أدى دوره فيما وصلنا إليه بالفعل من نتائج ، كذلك فإن لرأس المال الخاص دوراً بارزاً فى الخطة الشاملة ، وإننا لنوفر لرأس المال الخاص كل الضمانات التى تكفل له مباشرة نشاطه ، فإن رأس المال الخاص إذا ما التزم طريقه دون رغبة فى الاستغلال أو الاحتكار ، فإنما هو كرأس المال العام سواء بسواء ، ثروة قومية يتحتم الحرص عليها وصيانتها وتوفير كل أسباب الحماية لها .

ولقد كان من الملامح الباعثة على الأمل

فى تطورنا ، هو ذلك الانسجام بين رأس المال العام ورأس المال الخاص ، ذلك الانسجام الذى تجلى واضحاً فى العديد من المشروعات الكبيرة التى قامت بالتعاون المشترك بين رأس المال الخاص ورأس المال العام وهو ما يعبر عنه بالاقتصاد المختلط » .

* * *

كان دور دولة الثورة إذن فى هذه المرحلة ترجمة لما نص عليه دستور ١٩٥٨ ، الذى أعلن بعد تحقيق الوحدة بين مصر وسوريا ، من أن تنظيم الاقتصاد القومى يكون وفقاً لخطط مرسومة تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية ، مع كفالة التوافق بين النشاط الاقتصادى العام والنشاط الاقتصادى الخاص ، ومن أن التضامن الاجتماعى هو أساس المجتمع .

وانعكس دور الدولة على التنظيم السياسى الذى تميزت به هذه المرحلة « وهو الاتحاد القومى » الذى كان يهدف إلى حث الجهود لبناء الأمة بناء سليماً من النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والذى كان يمثل مجموع مواطنى الجمهورية العربية المتحدة لتحقيق وحدة الشعب العربى وهدفه نحو إقامة مجتمع اشتراكى تعاونى . والذى كان يحكمه منطق إمكان المصالحة الوطنية مع كبار ملاك الأراضى والرأسماليين ، وبالتالى تقرر قبولهم فى الاتحاد القومى . ولكن التجربة العملية أثبتت على حد تعبير الرئيس عبد الناصر فى ١٦ أكتوبر ١٩٦١ عقب مؤامرة الانفصال أن الرجعية التى تسللت إلى الاتحاد القومى تمكنت من شل فاعليته الثورية وحولته إلى مجرد واجهة تنظيمية لا تحركها قوى الجماهير ومطالبها الحقيقية .

وعلى هذا فإننا لو أردنا تقييم الدور الذى أراده عبد الناصر لدولة الثورة قبل يوليو ١٩٦١ ، لتبين لنا أنه فى خلال السنوات من ١٩٥٧

إلى ١٩٦١ قد برزت وظيفة الدولة الاقتصادية وبدأ النشاط الاقتصادى يتحول من رأس المال الخاص إلى نطاق الملكية الاجتماعية . وبذلك كانت هذه الفترة مقدمة لازمة لإقامة علاقات الإنتاج الاشتراكية وتهيئة الظروف التى تؤدى إلى التحول الاشتراكى للمجتمع وحمل الدولة لأعبائه بعد أن وضعت خطة لمضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات مستهدفة توجيه استثمارات قدرها ١٦٩٢ مليوناً من الجنيهات فى السنوات الخمس الأولى يزيد بها الدخل القومى بما متوسطه ١٠٣ ملايين جنيه فى السنة .

ثم كانت قوانين يوليو الاشتراكية وما تبعها من إجراءات ، إيذاناً بإعلان الميثاق الذى سجل بداية التحول إلى الاشتراكية العلمية ونقل سلطة الدولة إلى تحالف قوى الشعب العاملة وقيام الاتحاد الاشتراكى كتنظيم سياسى ممثل لهذا التحالف فى المجتمع الجديد . . مجتمع الكفاية والعدل الذى كان يريده عبد الناصر .

« مجتمعاً تذوب فيه الفوارق بين الطبقات عن طريق تكافؤ الفرص بين المواطنين . . مجتمعاً يستطيع الفرد الحر أن يحدد لنفسه مكانه فيه على أساس كفايته وقدرته وخلقه »

ومع ذلك مضى عبد الناصر بعدها ينبه إلى أن :

« اشتراكيتنا هى أساس واقعنا وتجربتنا ، كما أن حلول ما قد نواجهه من المشاكل لا يقتضى منا أن ندير رؤوسنا بعيداً عن أرض التجربة . ولنذكر دائماً أن المحظور الوحيد الذى ترفضه الاشتراكية هو استغلال الإنسان للإنسان ، وأما ما عدا ذلك فأساليب واجتهادات »[1] .

---

(١) من خطاب الرئيس فى دور الانعقاد الثالث لمجلس الأمة يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦٥ .

وعاد بعدها فكرر هذا المعنى حينما افتتح مؤتمر الإنتاج فى ١٩ مارس ١٩٦٧ لبحث مشكلات التحول الاشتراكى فى مصر فقال :

«إن الاشتراكية ليست متاهات فلسفية وليست شعارات ذات طنين . الاشتراكية فى النهاية بيت سعيد لكل أسرة يقوم على عمل القادرين أو المهيئين للعمل من أفرادها رجالا ونساء»

ثم أضاف بعدها أن :

« الإنتاج هو الأداة لتحقيق الاشتراكية . ومن ثم فإن خدمة أهداف الإنتاج هى معيار الإخلاص للاشتراكية » . وأنه إذا كان الإنتاج أداة تحقيق أهداف الاشتراكية ، فإن الإدارة هى أداة تحقيق أهداف الإنتاج . والإدارة علم له قواعده وله أصوله ، وهو فى تطوره يتبع منهجاً علمياً ولا يتطور بالمصادفات أو بالشعارات أو النوايا الحسنة وحدها . ولقد أصبحت الثورة الإدارية من أبرز سمات عصر التقدم الذى نعيشه وليس هناك علم إدارة اشتراكى وعلم إدارة رأسمالى . بنفس المقياس ، إنه ليس هناك مثلا علم نووى اشتراكى وعلم نووى رأسمالى . هناك علم نووى واحد ، والذى يحدد الهوية الاشتراكية أو الرأسمالية له هو نوع المجتمع الذى يوجد فيه هذا العلم . وكذلك علم الإدارة . إنه واحد فى قواعده وأصوله وتطوره المنهجى . إن علم الإدارة فى كل المجتمعات هو علم تحريك وسائل الإنتاج لتحقيق أكفأ وأعلى نسبة نمو فيها ، والفارق بين الاشتراكية والرأسمالية فى هذا الصدد هو من الذى يملك وسائل الإنتاج ؟ وإلى من يذهب عائده ؟ . . على أن تكون عملية الإنتاج بالطبع داخل قوانين المجتمع الذى تجرى فيه » .

٣٠ يونيو ١٩٦٢

إعلان الميثاق

إن الميثاق فى يدنا طريق إلى
التقدم الاجتماعى وليس ينبغى تحويله
إلى حاجز أمامه .

جمال عبد الناصر

٣٠ يونيو ١٩٦٢

إعلان الميثاق

« إن شعبنا قد عقد العزم على أن يعيد صنع الحياة على أرضه بالحرية والحق ، بالكفاية والعدل ، بالمحبة والسلام .

إن شعبنا يملك من إيمانه بالله ، وإيمانه بنفسه ، ما يمكنه من فرض إرادته على الحياة ، ليصوغها من جديد وفق أمانيه.

ونحن أعضاء المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، الممثلين لقطاعات الشعب في الجمهورية العربية المتحدة ،

والصادرين عن إرادة شعبية تبرم أمرها في إجماع، ووحدة ،

إيماناً منا بالله ، وبما أنزل من شريعة الحق والخير والسلام ، وتقديساً لحق الإنسان في العزة والكرامة ، وفي الكفاية والعدل ، واستمساكاً بحق أمتنا في الحياة والتحرر والانطلاق ،

وتثبيتاً لخطانا على طريق ثورتنا الإنسانية والاجتماعية والسياسية ،

وسعياً إلى تحقيق التكافل ، وتذويب الفوارق بين الطبقات ،

وتوكيداً لمعاني الفضيلة والإيثار في سلوك الفرد وصلات الجماعة ،

وتجلية لطابعنا الشعبي وحياتنا الأصيلة ، في إطار قيمنا الروحية الدينية والخلقية ،

واعتزازاً بتراثنا في الماضي ، وجهدنا في الحاضر ، وعملنا من أجل المستقبل ،

ويقيناً بأننا جزء لا يتجزأ من الشعب العربي ، وأن أمتنا العربية أمة واحدة ،

وأداء لواجبنا التاريخى ، ورسالتنا الخالدة فى بناء السلام القائم على العدل ،

بذلك كله ، ومن أجل ذلك كله ، نقر هذا الميثاق ، ونعلنه إطاراً لحياتنا ، وطريقنا لثورتنا ، ودليلاً لعملنا من أجل المستقبل .

نعلن ميثاقنا ، ونعاهد الله على أن نتمسك بكل ما فيه من معانى الحق والخير والعدل فى الحياة ، وأن نبذل كل ما أودعنا الله من طاقة لنضع هذه المعانى جميعاً موضع التنفيذ .

* * *

بهذه العبارات أعلن الميثاق فى ٣٠ يونيو ١٩٦٢ ، باسم الشعب ، ممثلا فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

كان عبد الناصر قد قال للجماهير فى أعقاب مؤامرة الانفصال الرجعية : « لقد دقت ساعة العمل الثورى » ثم أصدر بياناً سياسياً فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٦١ أعلن فيه عن تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية لتكون مهمتها دراسة الطريقة التى يتم بها تجميع ممثلين للقوى الحقيقية الأصلية للشعب المصرى عن طريق الانتخاب . بحيث ينعقد هذا المؤتمر فى يناير ١٩٦٢ ، ويفتتح بتقرير من الرئيس يقدم فيه مشروع ميثاق العمل الوطنى على ضوء التجارب والأهداف الثورية معاً ثم تجرى مناقشته فى جلسات علنية .

وقد بدأت اللجنة التحضيرية للمؤتمر أولى جلساتها فى ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ . وعرض فيها عبد الناصر فكره السياسى عن وجود صراع بين الطبقات ينبغى العمل على حله سلمياً ، وعن تحديد المقصود بالشعب بأنه الفئات التى تساند الثورة الاشتراكية وصاحبة المصلحة فيها وعن الطريق إلى تحقيق ديموقراطية حقيقية .

وعقدت هذه اللجنة ثمانى عشرة جلسة استمرت حتى ٣١ ديسمبر ١٩٦١ ، وجرت فيها مناقشات صريحة ، كانت تذاع بكافة وسائل

الإعلام ، حيث انتهت إلى اقتراح تحديد عدد أعضاء المؤتمر الوطنى بألف وخمسمائة عضو ، وبتوزيع هذا العدد على قطاعات الشعب المختلفة من عمال وفلاحين ورأسمالية وطنية ونقابات مهنية وموظفين وقطاع نسائى . كما وضعت قواعد بشأن العزل السياسى ، أى الحرمان من الحقوق السياسية لبعض العناصر التى تتعارض مصالحها فى هذه المرحلة من بناء الاشتراكية مع مصلحة مجموع الشعب .

وكان عبد الناصر يشارك فى هذه المناقشات بفكر القائد والمعلم . ويطلب أن يدور الحوار فى حرية تامة ، بل يطلب عدم حذف أى كلمة تقال من المضبطة ، ويقول إن أى كلام قد يكون فيه جزء خطأ وآخر صواب :

«وكل واحد يقول مايريد أن يقول .. قد نصحح وقد نرد ، نقول الكلام ونقول الرد ، وبعد ذلك من يقتنع يعود ويقول إنى اقتنعت » .

فى مفهومه للحرية كان يرى أنها ليست مطلقة « لأن الاشتراكية نفسها معناها عملية تنظيم للمجتمع بحيث تكون هناك كفاية ويكون هناك عدل » وهو يوضح ذلك بقوله :

« إن معنى الديموقراطية بالنسبة للاشتراكية قد يختلف ، أما الواحد يبص بالنسبة للاشتراكية بيجد أنه عايز يحد من حريات الناس . أنا بأقصد هنا من حريات الناس فى التملك تدخلت فى الحرية ، بأحد من حرية الناس فى إطلاق الأسعار ، تدخلت فى الحرية ، بأحد من حرية الناس فى الاستغلال ، تدخلت فى الحرية » .

ويتساءل الرئيس ماهى الاشتراكية والديموقراطية بالنسبة للفلاح ؟

« الاشتراكيه والديموقراطية أن يجد فرصة متكافئة في بنك التسليف أو يجد التطبيق لقانون سبعة أمثال الضريبة وأن يستطيع أن يسوق محصوله بالنسبة له، هذه هي الاشتراكية وهذه هي الديموقراطية .

بالنسبة لمن لا يجد ما يأكله ، ماهي الديموقراطية والاشتراكية ؟ بالنسبة له أن يأكل . وبالنسبة للذى لا يجد عشاء أولاده، إذا ظللنا نقول له ده ثلاث ساعات حرية واشتراكية وديموقراطية ، ما جدوى هذا له ؟ الحرية والاشتراكية والديموقراطية أنك توفر له العمل وتوفر له وجبة لأولاده ، وتوفر له عملا شريفاً يستطيع أن يطمئن إليه على يومه وعلى مستقبله » .

ومضى الرئيس يحدد الفئات الداخلة فى قوى الشعب العاملة ، وكيف يمكن جذب الطبقة المتوسطة إليها فيقول :

«عندما أجيء اليوم وأقول من هو الشعب؟ سيختلف عن السؤال الذى سألته لنفسى سنة ١٩٥٣ من هو الشعب ؟ هناك اختلاف فى التكوين بسبب الإقطاعى الذى كان عنده عشرون ألف فدان أو عشرة آلاف فدان أو خمسة آلاف فدان وأخذت منه أربعة آلاف وتسعمائة فدان . هل ممكن أن يقبل أبداً كلمة الاشتراكية أو يقبل الكلام الذى نقوله ؟ ».

ويمضى فى تحديد المقصود بالطبقة العاملة قائلا :

« أنا أعتبر بالنسبة لمجتمعنا الاشتراكى أننا كلنا طبقة عاملة ، أنا قلت فى يوم ٢٢ يوليو إن كل من يأخذ أجراً عن عمله طبقة عاملة غير العاطل بالوراثة وغير المعتمد على الملكية » .

ثم يقول عن الطبقة المتوسطة :

« لم يتكلم أحد عن الطبقة المتوسطة . وأنا أرى أنه لا يريد أن نتكلم عن الطبقة المتوسطة ، ونضع الأمور بوضوح ، قطعاً توجد الطبقة الرأسمالية والإقطاعية وتوجد الطبقة المتوسطة . وتوجد طبقة العمال والفلاحين يدخل ضمن الطبقة المتوسطة الرأسمالية الوطنية ، يدخل ضمن الطبقة المتوسطة التجار . الرجل الذى يشتغل فى محله هو وأولاده ومعه ناس يشتغلون — طبعاً غير المستغلين — الذين لا يمثلون السيطرة أو الاستغلال مثل الاستيراد والتصدير الذى تكلمت عنه فى المرة الماضية . يدخل أيضاً ضمن هذه الطبقة المهنيون ، الأطباء . المهندسون . المحامون ، المحاسبون . إلى آخره . أنا أعتبر أن كل هذه القوى اشتركت فى الماضى من أجل قيام هذه الثورة السياسية والاجتماعية وأن هذه القوى هى القوى التى تستطيع أن تقرر مصير الأمة .

بالنسبة للثورة الاشتراكية نجد أنه يوجد صراع بيننا وبين الرجعية والاستعمار والرجعية ورأس المال . الطبقة الرجعية والرأسمالية تحاول أن تبلبل وتجذب إليها الطبقة المتوسطة حتى تستخدمها فى ضرب الثورة الاجتماعية . إننا نقول ونوضح لهذه الطبقة المتوسطة أن مصالحها مرتبطة مع مصالح الطبقة الإقطاعية الرأسمالية » .

وقد بين الرئيس بعدها أهمية إقامة تنظيم شعبى جماهيرى ، فقال :

« الحقيقة أننا نقابل وضعاً قد يكون فريداً فى نوعه . وبالنسبة لجميع الحركات السياسية أو الثورات الاجتماعية التى نجحت ، كانت نتيجة عمل

وتنظيم شعبى ، وبعد أن نجحت كان موجوداً التنظيم الشعبى والفكرة والفلسفة والعقيدة والهدف الذى أعلن أثناء الكفاح الشعبى . حينما قامت هذه الثورة ونجحت لم يكن موجوداً هذا التنظيم الشعبى ، لم يكن موجوداً هذا الكفاح العلنى بواسطة الناس الذين قاموا بالثورة . ولكن كان هناك كفاح ، وكان هناك ناس طبعاً يناضلون من أجل الحصول على أمانى هذا الشعب ».

ومضى محللا لسبب استبعاد بعض العناصر من هذا التنظيم الشعبى قائلا :

« فى إعادتى لتوزيع الثروة هززت المجتمع هزة عنيفة . بعد هز المجتمع هزة عنيفة أريد أن أعمل قيادة شعبية لأحمى هذه المكاسب . إذا جئت بالناس الذين كانوا يستغلون أو الناس الذين أخذت منهم لأعطى الآخرين ، أو الناس الذين كانوا يسيطرون على هذا البلد . . وأعطيتهم القيادة ، يكون كل مانعمله لا فائدة منه . هذا هو المقصود فى تعريف من هو الشعب . والمقصود بالعزل ليس عملية محكمة . لن نأتى بالناس نحاكمهم ونشنقهم » .

ثم يقول :

« فنحن عندما نقول الشعب . فإننا نعنى من هو الشعب الذى لمصلحته تقوم الاشتراكية . والواقع أنه ليس من مصلحة هذا الشعب أن نأمن لمن كان لهم فى الماضى نفوذ وسيطرة أثرت عليها ثورتنا الاجتماعية .هؤلاء هم الذين لا ينبغى أن نمكنهم

فى تنظيماتنا من تولى النواحى القيادية إلى أن يحدث تفاعل وتنصهر عناصر المجتمع ، وشيئاً فشيئاً يمكن أن نغير نظرتنا ونغير تعريفنا . . لكن العملية ليست عمليه دفع للناس بأن نقول هذا الشعب عدو أم لا . لكنى أقول إن هذا لا يمكن أن يكون أميناً على القيادة السياسية فى هذه الثورة الاشتراكية أو فى هذه الثورة الاجتماعية لسبب بسيط هو أنه كان رأسمالياً لديه ٣٠ مليون جنيه أو أقل واليوم أممنا هذه الملايين » .

* * *

وحينما انعقد المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى ٢١ مايو ١٩٦٢ قدم إليه الرئيس مشروع الميثاق وتلاه بنفسه .

وخلال المناقشات التى جرت بشأنه فى المؤتمر قال الرئيس عن الميثاق ، إن المبادئ الواردة فيه مبادئ عامة نتيجة تجربة عشر سنين ونتيجة تطلعات إلى مستقبل مملوء بالأمانى ووسيلة نقل من مجتمع متخلف اجتماعياً واقتصادياً إلى مجتمع متقدم اجتماعياً واقتصادياً . ولكن هناك استحالة فى أن يتضمن كل وسائل التطبيق التى قد تتغير بعد سنوات .

وقال الرئيس إن هناك تناقضات فى المجتمع يجب أن نعمل على حلها بالوسائل السلمية ، ولكن « نحن فى الميثاق لم نستبعد العنف . وقلنا إذا الرجعية لم تسر معنا ، إذا أخذت فترة لتهاجمنا وتهاجم مجتمعنا ، بندخل معها فى العنف إلى أقصى حد ممكن ».

وأشار الرئيس إلى أنه يعتبر أن أهم نقطة فى الميثاق هى ضمان خمسين فى المائة من مقاعد التنظيمات السياسية والشعبية للفلاحين والعمال ، وهم أصحاب المصلحة الحقيقية فى الثورة . وطالب بوضع تعريف للفلاح والعامل قائلا :

« حينما تكلمت يوم ٢٢ يوليو قلت إن كل من يأخذ أجراً على عمله فهو عامل . . ولكن إذا كنت أنا بأخذ أجر على عملى وعندى عمارة سبعة أدوار بتجيب لى سبعين جنيهاً أو ستين جنيهاً أبقى عامل أو رأسمالى؟ مش معقول. يوم مانصل إلى تذويب الفوارق بين الطبقات ونوسع قطاع العمال وقطاع الفلاحين ، وكل واحد يطلع يشتغل . . يوم ما نصل إلى هذا، يبقى كل من يأخذ أجراً عن عمله يبقى عامل».

* * *

وبعد أن أقر المؤتمر الميثاق وأعلنه باسم الشعب ، طرح الرئيس على المؤتمر بعد ذلك بجلسة ٢ يوليو ١٩٦٢ مشروع التنظيم السياسى الديموقراطى المقترح للاتحاد الاشتراكى .

وقد بين الرئيس طبيعة الاتحاد الاشتراكى وأنه ليس حزباً ولكنه تحالف[1] وقال : « المهم فى التنظيم أن احنا يوم مانعزل عن الشعب تبقى الأمور ضاعت . التنظيم بيساعد على ألا ننعزل ويساعد على أن رغبة الشعب وإرادة الشعب تكون موجودة » .

وعارض الرئيس اقتراحاً بأن يضم الاتحاد الاشتراكى أعضاء بحكم مناصبهم ، قائلا إن العمليات كلها يجب أن تتم بالانتخاب .

وقد أعلن المؤتمر موافقته على المبادئ التى أوردها الرئيس فى تقريره عن تنظيم الاتحاد الاشتراكى .

---

(١) وقد أكد الزعيم بعد ذلك فى ٢٦ مارس ١٩٦٤ هذا المفهوم بقوله: « وإذا كان الحزب يمثل مصلحة معينة فى أى وطن من الأوطان أو طبقة ؛ فإن الاتحاد الاشتراكى يتخطى مرحلة التعبير عن الفئة أو الطبقة لكى يعبر عن الإرادة السياسية لقوى الشعب العاملة المتحالفة داخله » .

وكان هذا إيذاناً بميلاد التنظيم السياسى القائم على تحالف قوى الشعب العاملة ليقود المجتمع إلى مرحلة الانطلاق العظيم بعد مرحلة التحول العظيم . الانطلاق إلى التنمية المتواصلة وإلى توسيع إطار الديمقراطية وتعميق مضمونها وإلى تحقيق الوحدة العربية الشاملة . .

* * *

كان يوم إعلان الميثاق من أيام عبد الناصر الخالدة ، فقد زود الجماهير بوضوح فى الرؤية ، وبدليل للعمل الثورى .

« ووصل ما بين الكفاية والعدل ، وما بين الديموقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية ، ما بين بسيطرة الشعب على وسائل الإنتاج والإدارة الديمقراطية لهذه الوسائل المنتجة — ما بين أمان الإنسان على غده وقدرته على إبداء رأيه اليوم .

ووصل ما بين الحرب ضد الاستعمار والحرب ضد التخلف ، ما بين القضاء على الرجعية والقضاء على الفقر ، ما بين تذويب الفوارق بين الطبقات وحق الفرصة المتكافئة أمام كل مواطن .

ووصل ما بين القوة الاقتصادية والقوة العسكرية والتقدم العلمى والفكرى الثقافى .

بل وصل الميثاق إلى أبعد من ذلك فى استخلاصه بوضوح لعبرة مرحلة التحول العظيم وما يستطيع أن تقدمه لخدمة مرحلة الانطلاق العظيم .

من استخلاص هذه العبرة صمم الميثاق على أن العمل الوطنى ، اجتماعياً وسياسياً لن يبلغ أهدافه فى مرحلة الانطلاق إلا تحت قيادة تحالف قوى الشعب

العاملة ، بديلا عن تحالف الإقطاع ورأس المال
الذى سقط . . بديلا ليس غيره بديل »[١] .

ولكن الزعيم صاحب الميثاق كان ينبه دائماً إلى أن الميثاق فى يدنا طريق إلى التقدم الاجتماعى وليس ينبغى تحويله إلى حاجز أمامه :
« إن الميثاق ليس نصاً جامداً . ولكنه أسلوب للحركة الشاملة . . إن الميثاق يجب أن يكون أداة فى يد تحالف قوى الشعب العاملة ولا ينبغى أن يتحول إلى قيد عليها » .

وكرر هذا التنبيه بعد ذلك حينما قال بعد ترشيحه بالإجماع رئيساً للجمهورية فى ٢٠ يناير سنة ١٩٦٥ لمدة الرياسة التى تبدأ فى ٢٧ مارس ١٩٦٥ والتى كان المفروض أن تنتهى فى ٢٦ مارس سنة ١٩٧١ :

« ليس هناك طريق مسدود أمام الثورة . .
إن الثورة وهى مصلحة كل الشعب ، هى إرادة كل الشعب . . وحمايتها هى القانون الأول لهذا المجتمع » .

---

(١) من خطاب الرئيس عبد الناصر يوم افتتاح مجلس الأمة فى ٢٦ مارس ١٩٦٤

٢٥ مايو ١٩٦٣

مولد الوحدة الإفريقية

إن الخطوة الإيجابية الأولى نحو الوحدة الإفريقية هى وحدة الفكر . ولا تتحقق وحدة الفكر إلا باللقاء المباشر على أعرض الجبهات .

جمال عبد الناصر

٢٥ مايو ١٩٦٣

مولد الوحدة الإفريقية

فى ٢٥ مايو ١٩٦٣ ، وفى ختام اجتماعات مؤتمر أديس أبابا ، وقع عبد الناصر مع أربعة وعشرين زعيماً إفريقياً ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية .

كان هذا اليوم بداية الطريق الطويل الذى كان عبد الناصر يتطلع أن تسير فيه مصر إلى جانب مسيرتها نحو الوحدة العربية .

فى السنوات الأولى من الثورة ، كتب عبد الناصر فى كتابه فلسفة الثورة يقول :

« إننا لن نستطيع بحال من الأحوال — حتى لو أردنا — أن نقف بمعزل عن الصراع الدامى المخيف الذى يدور اليوم فى أعماق إفريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتى مليون من الإفريقيين .

لا نستطيع لسبب هام وبديهى ، هو أننا فى إفريقيا .

ولسوف تظل شعوب القارة تتطلع إلينا ، نحن الذين نحرس الباب الشمالى للقارة ، والذين نعتبر صلتها بالعالم الخارجى كله .

ولن نستطيع بحال من الأحوال أن نتخلى عن مسئوليتنا فى المعاونة بكل مانستطيع على نشر النور والحضارة حتى أعماق القارة العذراء .

ويبقى بعد ذلك سبب هام ، هو أن النيل شريان الحياة لوطننا يستمد ماءه من قلب القارة .

ويبقى أيضاً أن السودان — الشقيق الحبيب — تمتد حدوده إلى أعماق إفريقيا ويرتبط بصلات الجوار مع المناطق الحساسة فى وسطها .

والمؤكد أن إفريقيا الآن مسرح لفوران عجيب مثير ، وأن الرجل الأبيض الذى يمثل عدة دول أوربية يحاول الآن إعادة تقسيم خريطتها ، ولن نستطيع بحال من الأحوال أن نقف أمام الذى يجرى فى إفريقيا ونتصور أنه لا يمسنا ولا يعنينا .

ولسوف أظل أحلم باليوم الذى أجد فيه القاهرة معهداً ضخماً لإفريقيا يسعى لكشف نواحى القارة أمام عيوننا ويخلق فى عقولنا وعياً إفريقياً مستنيراً ، ويشارك مع كل العاملين من كل أنحاء الأرض على تقدم شعوب القارة ورفاهيتها » .

وقد أعاد عبد الناصر بعدها عرض أفكاره فى الميثاق حينما قال :

« إن شعبنا شعب عربى ومصيره يرتبط بوحدة مصير الأمة العربية .

إن شعبنا يعيش على الباب الشمالى لإفريقيا المناضلة وهو لا يستطيع أن يعيش فى عزلة عن تطورها السياسى والاجتماعى والاقتصادى .

إن شعبنا ينتمى إلى القارتين اللتين تدور فيهما الآن أعظم معارك التحرير الوطنى وهو أبرز سمات القرن العشرين » .

* * *

كان صوت عبد الناصر قد ارتفع فى باندونج حينما انعقد أول مؤتمر آسيوى – إفريقى فى ١٩ أبريل ١٩٥٥ ، مطالباً بتصفية الاستعمار فى إفريقيا وداعياً إلى التعاون بين الشعوب الآسيوية والإفريقية .

ومضى عبد الناصر يدافع عن حق شعوب أفريقيا ، فيقول بعد انتصار الشعب المصرى فى معركة بور سعيد : « إننا نطلب لها الحق فى تقرير المصير ونطلب القضاء على التمييز العنصرى فيها »(١) .

وكان لانتصار الشعب المصرى فى السويس معنى عميق بالنسبة للحركات التحررية فى آسيا وإفريقيا ، فقد مضى ذلك العهد الذى كانت القوى الاستعمارية تملك أن تحشد الجيوش فيه وتوجه الأساطيل إلى ضرب حركات التحرر » .

كانت أفريقيا قد استيقظت وبدأت شعوبها تحصل على استقلالها ، ولكن عبد الناصر كان يرقب بحذر تحرك الاستعمار فى أسلوبه الجديد لبسط سيطرته على البلاد التى استقلت حديثاً . فى ٢٧ سبتمبر ١٩٦٠ كان يقول أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة :

« لقد شهدت القارة الإفريقية نهاية صورة من صور الاستعمار منذ أربعة أعوام ، وتشهد القارة الأفريقية اليوم بداية صورة جديدة من صور هذا الاستعمار . وكانت السويس نهاية الاستعمار السافر المسلح ومقبرته ؛ واليوم نجد أن الكونجو بداية الاستعمار المقنع الذى لا يتورع حتى عن محاولة اتخاذ الأمم المتحدة ذاتها ، شعاراً يخفى وراءه مطامعه ويقوم من خلف ظهره بمناوراته لتحقيق أغراضه » .

* * *

---

(١) من خطاب الرئيس فى عيد النصر ببورسعيد فى ٢٣ ديسمبر ١٩٥٧ .

وقد ساهمت روح باندونج فى إذكاء حركة الثورة الإفريقية ، فعقد مؤتمر فى أكرا عاصمة غانا بعد مضى عام على استقلالها ، وكان شعاره « إفريقيا للإفريقيين » . وقد أجمع الرأى فى هذا المؤتمر على تأكيد مبادئ باندونج .

وبعد سلسلة من مؤتمرات الشعوب الإفريقية ، عقد مؤتمر الدار البيضاء فى المدة من ٤ إلى ٧ يناير ١٩٦١ ، وشهده جمال عبد الناصر .

كانت قد وقعت نكسة الكونغو نتيجة تآمر الاستعمار [١] بعد أن حصلت معظم دول إفريقيا على استقلالها .

وفى هذا المؤتمر عرض عبد الناصر سبع نقاط [٢] :

١ — إن المعركة ضد الاستعمار فى الكونجو والجزائر هى جزء من المعركة ضد الاستعمار فى القارة الإفريقية كلها .

٢ — إن مشاكل إفريقية جزء من قضية السلام العالمى . ومن ثم فإن التجاوب مع بقية الشعوب أمر حيوى .. ومشاكل نزع السلاح وتوجيه الطاقات الذرية إلى الأغراض السلمية ، يجب ألا تقل عن مشاكل تصفية الاستعمار والقضاء على التفرقة العنصرية .

٣ — إن التطوير الاقتصادى والاجتماعى لشعوب القارة هو ركيزة الكفاح الأفريقى ، وهو المعنى الأصيل للحرية المنشودة .

٤ — إنه يجب استخلاص الأمم المتحدة من براثن المؤامرات الاستعمارية . ويجب أن نجد الوسائل الكفيلة بحمايتها كأداة فى خدمة السلام العالمى .

---

(١) خطاب الرئيس فى ٢٣ ديسمبر ١٩٦٠ .

(٢) خطاب الرئيس فى مجلس الأمه عن مقررات مؤتمر الدار البيضاء فى ٢٤ يناير ١٩٦١ .

٥ – إن نجاح أهداف الكفاح الأفريقى لا يتحقق بدفع إفريقيا إلى الحرب الباردة بين الكتل وإنما يتحقق إذا تحولت إفريقيا إلى أرض لقاء بناء ، والأمم المتحدة أسلم إطار لهذا اللقاء .

٦ – مع أن المسئوليات الكبرى أن نصون وحدة الزحف الأفريقى ، ظل الهدف الذى تسعى إليه الجمهورية العربية هو الهدف الأصيل لتحرير كل وطن عربى وتحرير كل فرد عربى سياسياً واقتصادياً .

٧ – إنه يجب أن نحدد لكل مرحلة من النضال الأفريقى نصيبها من الأهداف وهى مسألة هامة لتوكيد جدية الكفاح الأفريقى وواقعيته .

* * *

وكانت دلالة مؤتمر الدار البيضاء التى ركز عليها عبد الناصر ، أنه جاء رداً على محاولات الاستعمار تقسيم القارة إلى إفريقيا عربية وإفريقيا سوداء . فلم تعد الصحراء الكبرى التى اعتبرها الاستعمار خطاً فاصلا بين أقسام القارة ، « إلا جسراً يصل ويربط امتداد الأرض ويربط امتداد الأمل ويربط امتداد الكفاح تحقيقاً لهذا الأمل »

ونجح عبد الناصر فى أن يعلن هذا المؤتمر استنكار مادأبت عليه إسرائيل من مناصرة الاستعمار ، ثم ندد بها كأداة فى خدمته ، ودعا إلى الوقوف أمام خطرها .

والتقى عبد الناصر فى هذا المؤتمر بزعماء إفريقيا البارزين .. التقى بنكروما وكان يعرفه من قبل ، وقابل لأول مرة أحمد سيكوتورى رئيس غينيا وموديبو كيتا رئيس مالى .

وبعدها بأشهر ، فى ٢٥ مارس ١٩٦١ ، عقد فى القاهرة المؤتمر الثالث للشعوب الأفريقية وشهده أكثر من مائتى زعيم إفريقى . وفى هذا المؤتمر قال عبد الناصر منبهاً إلى خطئين وقع فيهما الكفاح الأفريقى :

« النقطة الأولى : أن الكثيرين بيننا تصوروا أن الاستعمار قد انتهى فى إفريقيا وأنه تخلى عن مطامعه وبدأ يطوى أعلامه استعداداً للرحيل . هذا بينما كان الاستعمار عازماً على البقاء مصمماً على أن يحتفظ فى يده بكل الأسلاب التى حرم منها أصحابها الحقيقيين .

والنقطة الثانية : أن دول الاستعمار وحدتها مطامعها فى موقف واحد متساند مترابط ، أما نحن فإن الحق الذى نناصره لم ينجح فى أن يجمعنا على موقف واحد نصمد فيه ونعلم أن سلامة هذا الموقف هى سلامتنا جميعاً وسلامة الحرية » .

والتقى بعدها أقطاب دول ميثاق الدار البيضاء بالقاهرة فى يونيو ١٩٦٢ ، وبعدها شهد عبد الناصر مؤتمر أديس أبابا الذى أعلن ميثاق الوحدة الإفريقية فى ٢٥ مايو ١٩٦٣ .

* * *

كان عبد الناصر يرى أن « قضية الحرية لا تتجزأ . وقضية الرخاء لا تتجزأ . وأن نضال شعوب آسيا وإفريقيا لا يجرى فى عزلة عن نضال الأمة العربية » [1] .

فقد وقف إلى جانب شعب الكونجو كما وقف قبلها إلى جانب شعب الجزائر والشعوب العربية فى شمال إفريقيا حتى تحررت . وقف إلى جانب نضال كينيا ، ووقف ضد محاولة الانفصال فى نيجيريا . وأدان التفرقة العنصرية فى روديسيا وجنوب أفريقيا .. وفى عام ١٩٦٥ زار غانا وغينيا ومالى ثم زار تانزانيا فى سبتمبر ١٩٦٦ .

كان عبد الناصر يندد دائماً بمؤامرات الاستعمار لعزل مصر عن إفريقيا

---

(١) من كلمة الرئيس فى ٩ مايو ١٩٦٤ .

لمحاولة إيجاد تناقض مصطنع بين عروبة مصر وإفريقيتها ، ولمحاولة تصوير حوافز الوحدة العربية باعتبارها متعارضة مع حوافز الوحدة الإفريقية(١) .

واستطاع عبد الناصر أن يجعل من القاهرة قاعدة لنضال شعوب أفريقيا ، كما كانت قاعدة لنضال الشعب العربى .

لقاءات فى القاهرة مع زعماء إفريقيا .. رسائل إلى الشعوب الإفريقية فى كل احتفال بيوم أفريقيا .. مؤتمرات فى القاهرة .. كان أهمها عقد مؤتمر القمة الإفريقى الثانى فى ١٧ يوليو ١٩٦٤ ، الذى شهده رؤساء أربع وثلاثين دولة إفريقية كما شهده يوثانت سكرتير عام الأمم المتحدة .

فى هذا المؤتمر قال عبد الناصر :

« إن الخطوة الإيجابية الأولى نحو الوحدة الإفريقية هى وحدة الفكر ، ولا تتحقق وحدة الفكر إلا باللقاء المباشر على أعرض الجبهات .

إن الاقتراب الفكرى القائم على الفهم المشترك ، والاحترام المتبادل بيننا جميعاً هو أعظم قوة دافعة نمنحها لمنظمة الوحدة الإفريقية التى صنعناها فى أديس أبابا ..

لقد أنشأنا فى أديس أبابا كياناً لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وعلينا الآن أن نعطى هذا الكيان أعصابه وعضلاته القوية .. لكن تعميق الفهم المشترك هو ضمان أن تتحرك الأعصاب والعضلات القوية للمنظمة وفق

---

(١) من خطاب للرئيس عبد الناصر فى حفل استقبال الرئيس السنغالى سنجور فى ١٢ فبراير ١٩٦٧ .

إرادة متحدة ، فلا يكون هناك تناقض يؤدى إما إلى التمزق وإما إلى الشلل » .

ومن بين هذه المؤتمرات أيضاً اجتماع فى القاهرة فى أبريل ١٩٦٧ حضره بومدين ونيريرى وولد داده وممثل للرئيس سيكوتورى ، وصدر فى ختامه بيان أدان السياسة الاستعمارية فى روديسيا ، كما أدان العدوان فى فيتنام وطالب بجلاء الإنجليز عن الجنوب العربى وأعلن تأييد حقوق الشعب العربى فى فلسطين ، وطالب باتخاذ إجراءات دولية للتخفيف عن كاهل الدول النامية كما دعا إلى التقاء الأحزاب التقدمية فى إفريقيا ، ليستمر النضال فى دعم ومساندة حركات التحرر الوطنى .

* * *

فى زيارة الرئيس السنغالى سنجور للقاهرة وهو المفكر والأديب قال فى خطاب ألقاه فى الحفل الذى أقيم له فى ١٢ فبراير مخاطباً الرئيس :

« مصر هذه القائمة على التوازن والانسجام بين البشر لاتزال مجسدة فيك على أكمل وجه ياسيدى الرئيس جمال عبد الناصر . فأنت من أعماق الصعيد ولكنك ولدت فى الإسكندرية ففيك توحدت مصر العليا ومصر السفلى . ومهما يكن من شىء فأنت منذ الحملة الفارسية على مصر ، أى منذ ٢٤٩٢ سنة على وجه التحديد، إذا لم أخطئ فى التقدير ، أول مصرى صميم يصبح رئيساً لدولة مصر . وهذه الحقيقة وحدها كافية لتفسير القومية المصرية إن لم تكن وحدها كافية لتبريرها. تلك القومية التى تركت فى شعب يعد بين شعوب إفريقيا أوثقها ارتباطاً بأرضك ، فإنما فضائلك نابعة من مصر فيك . وإنما من خلال هذه المصرية أنك تريد أن ترسو بسفينة كفاحك على شط الاشتراكية ذاتها » .

٩ و ١٠ يونيو ١٩٦٧
الرفض والإصرار

كان يوما ٩ و ١٠ يونيو ١٩٦٧
بعثاً للثورة وتجديداً لشبابها وإلهاماً
لا يخيب وضوءاً لا يخبو أمام طريق
المستقبل .

جمال عبد الناصر

٩ و ١٠ يونيو ١٩٦٧
الرفض والإصرار

« هذه ساعة للعمل وليست ساعة للحزن.. وهو موقف للمثل العليا وليس لأية أنانيات أو مشاعر فردية .

إن قلبي كله معكم وأريد أن تكون قلوبكم كلها معى وليكن الله معنا جميعاً أملا فى قلوبنا وضياء وهدى » .

بهذه العبارات ختم الزعيم عبد الناصر حديثه إلى الشعب .. ليلة ٩ يونيو ١٩٦٧ وهو يعلن تنحيه عن أى منصب رسمى وأى دور سياسى وأن يعود إلى صفوف الجماهير كواحد منها .

استمعت الجماهير فى ذهول عميق إلى حديث زعيمها وبطلها . ولم تنقض ساعات إلا كانت الجماهير قد غطت الطرقات . كان شبح الهزيمة يخيم علينا .. وكانت مصر تعيش فى ظلام الغارات الجوية .. ووسط أصداء المدافع والقنابل خرجت الجماهير لا تلوى على شىء معلنة بيعتها لبطلها عبد الناصر ، تعبيراً عن تمسكها بكل ما كان يمثله وماحققته قيادته الثورية طوال خمسة عشر عاماً ، وتأكيداً لإصرارها على الصمود ومواصلة النضال حتى النصر .

وظلت الجماهير تهتف باسم عبد الناصر فى مظاهرات صاخبة طوال الليل ، وطلع عليها يوم ١٠ يونيو وهى ما زالت تموج فى الطرقات مؤكدة تمسكها بقيادة عبد الناصر وبنظامه الثورى . واتجهت الجماهير التى زحفت من الأقاليم إلى دار زعيمها باكية هادرة تطلب منه أن يواصل

قيادتها . كانت حناجرها تدوى : « سنحارب .. سنقاوم » .

ولم تكن جماهير مصر وحدها هى التى خرجت فى ٩ و ١٠ يونيو معلنة إصرارها على مواصلة النضال تحت قيادة عبد الناصر .. بل كانت جماهير الأمة العربية كلها .

واستطاع إيمان الشعب بزعيمه أن يحول قسوة الأيام التى عشناها بعد ٥ يونيو ومرارتها إلى طاقة تفجرت بالإصرار على المقاومة .. والنصر .

ولم يكن هذا أول اختبار لصلابة شعبنا وأصالته ..

واجه هذا الاختبار إبان حرب السويس ، وواجهه حينما وقعت حركة الانفصال الرجعية ..

وفى كل مرة كان يواجه النكسة مع زعيمه بشجاعة ، بالنقد الصريح وبتخطى النكسة ..

وكانت إجابة الشعب يوم ٩ و ١٠ يونيو استفتاء جديداً على التفاف الشعب حول مبادئ عبد الناصر ..

* * *

وعقد مجلس الأمة جلسة طارئة فى منتصف الليل ، أصدر فيها قراراً برفض تنحى الرئيس عن رياسة الجمهورية :

> « باسم تحالف قوى الشعب العاملة .. باسم الملايين الذين أشعلت فيهم بقيادتك الحكيمة الواعية أول قبس من نور على طريق حياتهم يوم ٢٣ يوليو .. باسمهم نقول لا .. لا .. أنت قائدنا ورئيس جمهوريتنا .. وستظل ما بقينا قائدنا ورئيس جمهوريتنا » .

واستمرت المسيرات الشعبية طوال اليوم ، وأحاطت الجماهير بمجلس الأمة بعد أن علمت أن الرئيس سيحضر إلى المجلس ليناقش معه قراره .

ولكن وصول الرئيس إلى المجلس كان استحالة مادية ، وقد سدت الكتل البشرية جميع الطرقات المؤدية إليه .

وأمام ضغط شعبي غلاب قرر الرئيس أن يؤجل قراره بالتنحى .

وفى الخطاب الذى أرسله عبد الناصر إلى مجلس الأمة قال :

« كنت أتمنى لوساعدتنى الأمة على تنفيذ قرارى بالتنحى .. ويعلم الله أننى لم أصدر فى اتخاذ هذا القرار عن أى سبب غير شعور المسئولية تجاوباً مع ضميرى ومع ما أتصور أنه واجبى .. وفى نفس الوقت فإن صوت جماهير شعبنا بالنسبة لى أمر لا يرد .. لذلك فقد استقر رأيى على أن أبقى فى مكانى وفى الموقع الذى يريد الشعب منى أن أبقى فيه .. حتى تنتهى الفترة التى نتمكن فيها جميعاً من أن نزيل آثار العدوان .. والأمر كله بعد هذه الفترة يجب أن يرجع فيه إلى الشعب فى استفتاء عام » .

ثم أضاف الرئيس فى خطابه :

« إنى لأشعر أن النكسة لابد أن تضيف إلى تجربتنا عمقاً جديداً وأن تدفعنا إلى نظرة شاملة فاحصة وأمينة على عملنا ..على كثير من جوانب عملنا .

وأول ماينبغى أن نؤكده بفهم واعتزاز وهو الواضح من الآن ، أمام عيوننا ، أن الشعب وحده هو القائد وهو المعلم وهو الخالد إلى الأبد » .

وفى ١٩ يونيو شكل الرئيس وزارة جديدة برياسته لمواجهة مقتضيات هذه المرحلة من النضال الوطنى ، وتولى بنفسه الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى .

* * *

لقد وصف عبد الناصر موقف جماهير الشعب يومى ٩ و١٠ يونيو بأنه لم ينظر إليه كتكريم لشخصه وإنما اعتبره تصميماً على النضال وقال :

« ولقد رفعت صوتى أكثر من مرة محذراً من الاعتماد على الفرد ، لأن كل فرد له دوره يؤديه ويمضى ، ويبقى الشعب وحده من الأزل إلى الأبد . وإذن فمن هذه الناحية ليس عندى ما أقوله .. لقد كان موقف شعبنا يومى ٩ و١٠ أكثر مما أستحق ، وأكثر مما يستحق أى فرد ، ولكنه بالنسبة لى كان يحمل معانى أخرى . معنى استمرار النضال ومعنى استمرار النضال الشعبى ، ومعنى استعداد الشعب لكل التكاليف والتضحيات ، ومعنى التصميم على المقاومة والصمود » .

هكذا قال الزعيم فى أول لقاء له مع الجماهير بعد ٩ و١٠ يونيو بمناسبة العيد الخامس عشر لثورة ٢٣ يوليو ..

وأضاف الزعيم : « إن الشعب بهذا الموقف أجاب عن أهم سؤال كانت الحوادث تطرحه وهو : ما العمل ؟ إن الشعب أجاب بالتصميم وبالمقاومة وبالصمود والاستعداد لكل التضحيات . ولكن ذلك ليس نهاية وإنما هو بداية نجد بها أنفسنا أمام سؤال آخر : من أين نبدأ ؟

وفى الإجابة عن هذا السؤال قال عبد الناصر إنه ليس هناك طريق مختصر ، كما أن هناك عدة طرق لا بد إن نتحرك عليها فى نفس الوقت . هناك نضال بالعمل السياسى ونضال بالعمل الاقتصادى ونضال بالعمل العسكرى . وأول شىء هو إعادة البناء المصرى بسرعة باعتباره القاعدة الأساسية للمقاومة وهو جبهة الصمود .

ومضى عبد الناصر يقول متفاعلاً مع الجماهير : إن خسارة معركة

عسكرية لاتعنى ضياع النصر ، مشيراً إلى تجارب من كفاح شعوب أخرى .

ثم قال :

- إن الشعب يطالب ببداية جادة وحازمة تتفق مع جدية الظروف التى نواجهها وحزمها .. وأنا معه .
- لابد أن يتوقف الإسراف ، وتنتهى المظاهر ، وتكون هناك مقاييس للحساب ثواباً أو عقاباً .
- والشعب يطالب بوضع حد للامتيازات التى حصل عليها البعض بغير وجه حق .. وأنا معه .
- والشعب يطالب بالتكافؤ فى التضحيات .. وأنا معه .
- لابد من النقاء الثورى ، ولابد من الطهارة الثورية .

وكان عبد الناصر يشير بعد ذلك إلى بعض العوامل التى شابت مسيرتنا الثورية وبعض العناصر التى انحرفت عن هذه المسيرة .

ثم رفع عبد الناصر هذا الشعار : يد تبنى ويد تحمل السلاح .

وفى أقل من عام كانت مصر قد انتهت من مرحلة نقد النفس ونفضت الغبار الذى لحق بها والذى كان من بين عوامل الهزيمة .

وفى الذكرى الأولى لخمسة يونيو الحزينة .. وجه الزعيم خطاباً إلى الأمة عرض عليها فيه ماتحقق إيجابياً خلال هذا العام . فالقوات المسلحة تعيد بناء نفسها ، والأمة العربية تملك من إرادة التصميم ما لم تملكه فى يوم من الأيام ، والمقاومة الفلسطينية قد ولدت وقوى دورها فى الكفاح ، والرأى العام العالمى أصبح يرى من حقائق الصراع العربى الإسرائيلى أكثر وضوحاً .

وأضاف الرئيس :

« إن العدو فى هذه السنة خانته ثلاث فرص محددة

تصور أنها سوف تأتيه بالنتيجة السياسية للعمل العسكرى الذى بدأه يوم ٥ يونيو :

● فرصة مفاجأة الهزيمة .. وقد تصورها من الناحية النفسية والمعنوية قادرة على تحطيم إرادة المقاومة لدى شعبنا وإجباره على الركوع . لكن جماهير ٩ و ١٠ يونيو غيرت اتجاه التيار وكانت المفاجأة للعدو ذاته .

● فرصة الضغط الاقتصادى.. وقد تصور العدو أن هذا الضغط سوف يحقق فعله فى شهر ديسمبر الماضى ..لكن تضامن الأمة العربية وتكافلها إلى جانب المنجزات المحققة التى بناها الشعب المصرى ، عززت كلها إرادة المقاومة السياسية بسند اقتصادى سليم ومتين .

● ثم فرصة تمزق الجبهة الداخلية المصرية .. قد تصورها العدو قريبة من بداية هذا العام ، لكن العدو أخطأ فى تفسير تململ الجماهير فى حين كانت هذه الجماهير تطلب التغيير والتصحيح إصراراً على مبادئها وأهدافها ، فلقد ظن العدو أن هذا التململ بداية للتخلى ومقدمة للقعود .

* * *

إن الشعوب لا تعيش وتقوى ويشتد ساعدها بالانتصارات وحدها ، بل بالمحن أيضاً وبقدرتها على أن تجتاز المحن .

هكذا لم يستطع العدو أن يحقق هدفه من العدوان ، وهو أن يفرض على شعبنا الاستسلام وأن يصفى الثورة العربية ، بل على العكس شهدت المنطقة العربية بعدها تغيرات عميقة .. شهدت ثورة السودان ، ثم ثورة ليبيا ..

وقد قال عبد الناصر عن ذلك إنه[١] :

« بعد سنة ١٩٦٧ وبعد النكسة ، حينما قال الأعداء إن الأمة العربية قد تفتتت وإن الأمة العربية قد انتهت. وإن روح القومية العربية قد ضاعت ، وإن الثورات التقدمية فى طريقها إلى الزوال وفى طريقها إلى الانهيار .

بعد هذا شهدت أرض الأمة العربية الثورة السودانية وقامت الطلائع من القوات المسلحة السودانية .الطلائع الوطنية ، وأعلنت الثورة وتحرير البلاد ، وقام قائد الثورة الأخ نميرى يعلن الثورة السياسية .. وأيضاً الثورة الاجتماعية ، وصممت الثورة فى السودان على أن تتحرر كلياً من النفوذ الأجنبى ، وعلى أن تعمل بكل طاقاتها فى إطار التضامن العربى وفى إطار الوحدة العربية ، ومن أجل الحفاظ على استقلال وحرية الأمة العربية ».

وقال الرئيس عن ثورة ليبيا :

« شهدت الأمة العربية كيف قامت الطليعة للقوات المسلحة فى ليبيا وأعلنت الثورة وأعلت مبادئها : الحرية والاشتراكية والوحدة .. كيف قام الشعب الليبى يؤيد ثورته ويؤيد الطليعة التى قامت لتحريره ، يؤيد قواته المسلحة ، ثم كيف خرج مجلس قيادة الثورة بقيادة الأخ معمر القذافى ليعلنوا على الملأ أنهم صمموا على الكفاح وعلى النضال من أجل شرف ليبيا وحرية ليبيا ، ومن أجل شرف الأمة العربية وحرية الأمة العربية ، وصمموا بعد هذا على جلاء القواعد الأجنبية ، واليوم قبل

---

(١) من خطاب الرئيس فى ٢٣ يوليو ١٩٧٠

أن تمضى سنة واحدة على الثورة الليبية شهدنا احتفالات الشعب الليبى فى طرابلس وبنغازى بانتهاء القواعد الأجنبية الإنجليزية وبجلاء آخر جندى أمريكى أجنبى من أرض الثورة ، أرض ليبيا .

إننا ننظر لشعب ليبيا البطل وقادة ليبيا الأبطال ونقول لهم إنكم بعملكم هذا دعمتم الأمل للأمة العربية، إنكم بندائكم من أجل الحرية وعملكم على تحقيق حرية الوطن قد ساهمتم فى حرية الوطن العربى ، وبعملكم من أجل الحرية الاجتماعية قد ساهمتم فى رفع شأن الوطن العربى ، وعملكم من أجل الوحدة إنما يحقق التضامن والقوة والمنعة بين أبناء الأمة العربية كلها » .

* * *

كان يوما ٩ و١٠ يونيو ١٩٦٧ بداية لطريق النضال فى سبيل النصر .. « وبعثاً للثورة وتجديداً لشبابها وإلهاماً لا يخيب وضوءاً لا يخبو أمام طريق المستقبل »[١].

ومضى عبد الناصر يتحرك نحو الهدف وهو تحرير الأرض المحتلة واستعادة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين . مضى يكشف للرأى العام العالمى خطر الصهيونية المتحالفة مع الاستعمار على سلام العالم ومبادئ حقوق الإنسان .

وصدر قرار مجلس الأمن فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ مؤكداً عدم شرعية الاستيلاء على الأراضى عن طريق الحرب ومطالباً بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى التى احتلتها .

وبرغم أن قراراً بوقف إطلاق النار كان قد صدر فى ٩ يونيو ١٩٦٧ ،

---

(١) من بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ .

فإنه إزاء رفض إسرائيل تنفيذ قرار مجلس الأمن ، أعلنت مصر سقوط قرار وقف إطلاق النار وتجدد القتال مرة ثانية . « لأن ما أخذ بالقوة لا يمكن أن يسترد بغيرها » ودعا عبد الناصر إلى تشكيل لجان المواطنين من أجل المعركة .

ولم تكن المبادرة الأمريكية إلا عودة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، والذى كانت إسرائيل قد رفضت تنفيذه . ولم يكن قبولها إلا خطوة على طريق الكفاح المتعدد الجوانب الذى يخوضه شعبنا . فقد صدر قرار مجلس الأمن فى ظروف جد مختلفة عن ظروف اليوم . صدر فى وقت كنا قد فقدنا فيه الجانب الأكبر من قواتنا المسلحة ، كانت منطقة القناة تتعرض كل يوم لعدوان العدو ، دون أن نملك له ردعاً . أما اليوم فقد تغير الموقف . وأخذت قواتنا تسقط طائرات الفانتوم الأمريكية التى تحاربنا بها إسرائيل . وأصبحنا نتحرك من مركز القوة لا مركز الضعف .

وقد بين الرئيس ذلك فى خطابه الذى ألقاه فى العيد الثامن عشر للثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٧٠ ، آخر عيد نلقاه فيه بقوله :

« لقد كانت هناك عوامل كثيرة فى صالح موقفنا القوى . أبرز عاملين فى هذا الموقف : تزايد مقدرة قواتنا المسلحة على الردع ، العامل الثانى : تزايد الدعم السوفيتى السياسى والعسكرى لنا نتيجة لتقدير الاتحاد السوفيتى السليم لعدالة نضالنا وأهمية هذا النضال بالنسبة لحركة التحرر الوطنى فى العالم .

ونحن نشعر الآن أن موقفنا أقوى وأننا لا نتحرك من موقف الضعف وإنما نتحرك من موقف القوة »

« ونحن لا نحتاج فى هذا اليوم الغالى من أيام نضالنا

يوم ثورة ٢٣ يوليو ، يوم مرور ثمانية عشر عاماً على قيام هذه الثورة ، غير أن ننقل البصر بين خطين على أرض وطننا لكي نعرف جوهر نضال هذا الوطن وأهداف هذا النضال ، والقوى التي تتحرك فيه وتدفعه . . خط عند الجنوب بعرض النيل العظيم ، هو السد العالى الذى اكتمل بناؤه هذا اليوم . وخط عند الشمال بمحاذاة قناة السويس هو خط القتال الذى يخوض عليه الشعب المصرى والجيش الوطنى للشعب المصرى أشرف معاركه .. أعظم معاركه ..

وبين ذلك الخط عند الجنوب بعرض نهر النيل أمام أسوان وبين الخط الآخر عند الشمال بمحاذاة قناة السويس ، فإن الوطن المصرى كله صامد مؤمن عامل بالجد كله وبالإخلاص والإيمان بالهدف . جبهة داخلية كان العدو وأصدقاء العدو ينتظرون أن تتشقق وتنهار ثم تتهاوى فإذا هى تزداد صلابة .. وإرادة كان العدو وأصدقاء العدو يتصورون أنها سوف تهتز وتضعف فإذا هذه الإرادة فى وقت الشدة أكثر ثباتاً وطاقة عمل بطولى يقوم بها الفلاحون والعمال من قوى هذا الشعب العامل »[1] .

* * *

وكان آخر ماقاله عبد الناصر لنا :

« نحن نريد السلام ، ولكن السلام بعيد ، ونحن لا نريد الحرب ، ولكن الحرب من حولنا ، وسوف نخوض المخاطر مهما كانت ، دفاعاً عن الحق والعدل ، ولا

---

(١) من كلمة الرئيس فى ختام الدورة الرابعة للمؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى فى ٢٦ يوليو ١٩٧٠ .

سبيل لتحقيقها إلا بطرد قوى العدوان من كل شبر من الأرض العربية المحتلة سنة ١٩٦٧ . . من القدس . من الجولان . من الضفة الغربية . من غزة . من سيناء .

والحق والعدل ، لا سبيل لتحقيقهما غير استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الشرعية ، وخروجه من خيام اللاجئين ، ليدخل مدنه وقراه . ويعود مرة أخرى إلى قلب الحياة ، بعد أن أرغمته الظروف أن يبقى أكثر من عشرين سنة على هامش الحياة » .

٣٠ مارس ١٩٦٨

برنامج للنضال الوطنى

إن بيان ٣٠ مارس من وضع الجماهير ومن صنعها . فقد كان صدى لصوت الجماهير يومى ٩ و ١٠ يونيو حين خرجت الجموع معلنة رفض الهزيمة ومطالبة بالصمود و بالوحدة الوطنية .

جمال عبد الناصر

٣٠ مارس ١٩٦٨

برنامج للنضال الوطنى

فى يوم ٣٠ مارس ١٩٦٨ ألقى الرئيس عبد الناصر بياناً على المواطنين عرض فيه برنامج عمل محدد « يكفل وصولنا إلى الأهداف القريبة لنضالنا ويقرب منا يوم الوصول إلى الأهداف البعيدة لهذا النضال ، برنامج عمل لا تختلف فيه الاجتهادات ولا تتصارع الآراء ولا تتصادم القوى ، برنامج عمل نمسك به فى أيدينا وبعد أن يتحقق لقاء فكرنا عليه ، ثم نمضى على طريق الكفاح الطويل وفى يدنا خريطة للأفق الفسيح أمامنا ، وخطة عمل لتقدمنا على هذا الأفق ، برنامج للتغيير يستجيب للآمال العريضة التى حركت جماهير شعبنا إلى وقفتها الخالدة يومى ٩ و ١٠ يونيو » .

ووصف عبد الناصر فى هذا البيان التغيير الذى تطالب به الجماهير بأنه « يجب أن يكون أكثر بعداً ، وأكثر عمقاً من مجرد استبدال شخص بشخص . إن التغيير المطلوب لابد أن يكون تغييراً فى الظروف وفى المناخ ، وإلا فإن أى أشخاص جدد فى نفس الظروف وفى نفس المناخ سوف يسيرون فى نفس الطريق الذى سبقه إليه غيرهم . إن التغيير المطلوب يجب أن يكون فكراً أوضح ، وحشداً أقوى ، وتخطيطاً أدق ، وبذلك يكون للتصميم معنى ، وتكون للإرادة الشعبية مقدرة اجتياح كل العوائق والسدود ، نافذة واصلة إلى هدفها » .

وتضمن برنامج العمل المقترح ، جانباً يتعلق بحشد كل قوانا

العسكرية والاقتصادية والفكرية على خطوطنا مع العدو لتحرير الأرض وتحقيق النصر . وجانباً يتعلق بتعبئة كل جماهيرنا بما لها من إمكانيات وطاقات كاملة من أجل واجبات التحرير والنصر ومن أجل آمال بعد التحرير والنصر. ومن ثم فقد دعا البرنامج إلى إعادة بناء الاتحاد الاشتراكى بالانتخاب ، وإجراء انتخابات جديدة لمجلس الأمة الذى قاربت مدته الدستورية على الانتهاء ، كما دعا إلى تأكيد وتثبيت دور قوى الشعب العاملة فى تحقيق سيطرتها بالديمقراطية على العمل الوطنى فى كافة مجالاته وإلى تدعيم بناء الدولة الحديثة فى مصر التى لا تقوم بعد الديمقراطية إلا استناداً على العلم والتكنولوجيا ، عن طريق إنشاء مجالس متخصصة على المستوى القومى سياسيًّا وفنيًّا لكى تساعد على الحكم . كما دعا إلى إعطاء دفعة للتنمية الشاملة وتدعيم القيم الروحية والخلقية وإطلاق القوى الخلاقة للحركة النقابية وتعميق التلاحم بين جماهير الشعب وبين القوات المسلحة ، وتوجيه جهد مركز نحو عمليات البحث عن البترول وتوفير الحافز الفردى ووضع الرجل المناسب فى المكان المناسب وضمان حماية الثورة فى ظل سيادة القانون .

وقدم البرنامج تصوراً للخطوط العريضة التى يقترح أن يتضمنها الدستور الدائم الذى يجب أن يكون معدًّا بحيث يمكن فور انتهاء عملية إزالة آثار العدوان أن يطرح للاستفتاء الشعبى .وقد ركزت الخطوط الأساسية للدستور على تحقيق وتأكيد الانتماء المصرى إلى الأمة العربية تاريخيًّا ونضاليًّا ومصيريًّا ،وعلى حماية المكتسبات الاشتراكية وتدعيمها وعلى ربط الحرية الاجتماعية بالحرية السياسية وعلى قيام الدولة العصرية وتحديد واضح لمؤسسات الدولة وتأكيد أهمية العمل وضمانات حماية الملكية العامة والملكية التعاونية والملكية الخاصة وحصانة القضاء وكفالة حق التقاضى ، وإنشاء محكمة دستورية عليا ووضع حد زمنى معين لتولى الوظائف السياسية التنفيذية الكبرى .

وقد جرى الاستفتاء على هذا البرنامج فى ٢ مايو ١٩٦٨ وجاءت موافقة الشعب عليه بما يشبه الإجماع . وأصبح وثيقة سياسية هامة إلى جانب الميثاق .

* * *

كان بيان ٣٠ مارس نقطة تحول هامة على طريق النضال من أجل المعركة « فلا ينبغى أن يكون هناك الآن صوت أعلى من صوت المعركة ولا نداء أقدس من ندائها » .

فنى برنامج ٣٠ مارس :

الحرية من أجل المعركة .

والديموقراطية من أجل المعركة .

وبناء الاتحاد الاشتراكى بالانتخاب من أجل المعركة

والوحدة الوطنية من أجل المعركة .

ومبادئ الدستور الدائم من أجل المعركة .

والتنمية الشاملة من أجل المعركة .

وحماية الثورة فى ظل سيادة القانون .. من أجل المعركة .

وتعميق التلاحم بين جماهير الشعب وبين القوات المسلحة من أجل المعركة .

وهذا فى نظرى هو الخط الأساسى الهام الذى يجب أن نتعمق فهمه فى برنامج ٣٠ مارس .

إن هذا الخط هو الذى يجعل من هذا البرنامج .. برنامجاً للنضال الوطنى .

وقد لا يكون مخطئاً من يقول إنه برنامج يؤكد وحدة قوى الشعب العاملة وتحالفها .

وقد لا يكون مخطئاً من يقول إنه برنامج يؤكد الربط بين

الديموقراطية السياسية والديموقراطية الاجتماعية .

وقد لا يكون مخطئاً من يرى فيه برنامجاً لمهام اليوم وآمال الغد .

ومع ذلك ، فإن فصل أى واحد من هذه العوامل عن الهدف ، قد يؤدى إلى فهم خاطئ للسمة الأساسية لهذا البرنامج.

فالبرنامج قد حدد الهدف .. وهو التحرير والنصر .

وكل ماعدا ذلك ، عوامل للوصول إلى هذا الهدف .

فهو يضع الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية فى خدمة هذا الهدف . وهو التحرير ، فلو اقتصر الأمر على رفع شعار الديموقراطية والاشتراكية فماذا تكون قيمته والعدو يحتل جزءاً من أرضنا ويهدد حريتنا ورزقنا ؟ !

وقد لا يكون مخطئاً من يقول عن هذا البرنامج إنه أعاد تأكيد مبادئ أوردها الميثاق من قبل .. ألم ينص الميثاق على سيادة القانون وعلى الربط بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية وعلى وحدة قوى الشعب العاملة وعلى وجرب أن يتم تشكيل تنظيمات الاتحاد الاشتراكى بالانتخاب ؟

ومع ذلك ، فإن هذا البرنامج ليس مجرد تأكيد لمبادئ وردت فى الميثاق ، بل إنه يضع هذه المبادئ موضع التنفيذ ويرسم الطريق إلى ذلك ويحدد زمن التنفيذ وخطواته ، والمبادئ التى تشيع فى أبواب الميثاق يشدها هذا البرنامج معاً ليربطها بمعركة التحرير الوطنى . فالميثاق يواجه ظروفاً عادية فى حالة « سكون »... والبرنامج يواجه ظروف المعركة .. فى حالة « حركة » .

إنه مثلا قد حسم التردد فى طريقة تشكيل الاتحاد الاشتراكى . إنه يلتجئ إلى الجماهير فى إعادة بنائه . فتحقيق الهدف لا يمكن أن يتم إلا بواسطة الجماهير وبمشاركتها الإيجابية ، والانتخاب هو وسيلة التعرف على آراء الجماهير . وقد جربت شعوب كثيرة إجراء انتخابات

وهى فى قلب معركة التحرير .. وأعلنت شعوب كثيرة وهى فى قلب المعركة البرنامج الذى تتجمع حوله قوى المقاومة والتحرر .

وبإعادة تنظيم الاتحاد الاشتراكى ديموقراطياً ، يصبح لمبادئ الميثاق مضمون يتفاعل مع الأحداث ولع إرادة الجماهير . وتصبح الجماهير هى الحارسة الحقيقية للثورة .

والبرنامج يقرر مبدأ الانتخاب من القاعدة إلى القمة ، ويحدد موعد الانتخاب بحيث ينعقد المؤتمر القومى العام وهو أعلى سلطة بالاتحاد الاشتراكى فى ٢٣ يوليو القادم . وعندئذ تصبح لجنته المركزية التى ينتخبها فى حالة انعقاد دائم . والمؤتمر الذى كان نظام الاتحاد الاشتراكى يفترض انعقاده كل سنتين والذى لم ينعقد منذ مؤتمر القوى الشعبية الذى أقر الميثاق ، يرسم له البرنامج مواعيد انعقاد كل ثلاثة أشهر ، لكى يتابع مراحل النضال ويوجهها ويصدر فى شأنها مايرى حتى يتم التحرير والنصر .

وهذا الجانب من البرنامج له مغزى هام . إن القيادة السياسية لا تتصرف وحدها ، بل إنها تطلب من جماهير الشعب أن توجه مراحل النضال ، أى أن تقرر بنفسها مصير المعركة .

كذلك يضع البرنامج ما أشار إليه الميثاق من خلق جهاز سياسى جديد داخل إطار الاتحاد الاشتراكى موضع التنفيذ . ويحدد طبيعته بوضوح بأنه طليعة مناضلة تقود العمل الجماهيرى داخل الاتحاد الاشتراكى لا من خارجه . وبذلك تتحقق وحدة العمل السياسى داخل التنظيم الجماهيرى الواسع .

والبرنامج يخلق الظروف الموضوعية اللازمة لتحقيق هدف التحرر الوطنى . وهذه الظروف الموضوعية هى :

١ ــ الوحدة الوطنية التى تتأكد من خلال التنظيمات المنتخبة للاتحاد

الاشتراكى ، وهو الواجهة العريضة لتحالف قوى الشعب العاملة . وهذه الوحدة هى التى تحول الاتحاد الاشتراكى فى المرحلة الحالية إلى جبهة للتحرر الوطنى .

وداخل هذه الوحدة الوطنية يتأكد دور القوى العاملة فى تحقيق سيطرتها بالديموقراطية . كذلك فإن القضاء وحصانته . والقوات المسلحة وتفاعلها مع الشعب تأكيد لهذه الوحدة الوطنية .

٢ ــ الديموقراطية السياسية التى تتأكد بإعادة بناء الاتحاد الاشتراكى بالانتخاب من القاعدة إلى القمة ، وتصبح بذلك ضماناً لأن تكون سلطة الدولة خاضعة لتوجيه سلطة الشعب وليس العكس . كما تصبح ضماناً لأن يكون دور الاتحاد الاشتراكى تعبيراً عن إرادة الجماهير التى تنتخب تنظيماته الهرمية لا تعبيراً عن إرادة أفراد لم يمتحن رأى الجماهير فيهم .

٣ ــ مبادئ الدستور الجديد فى تأكيدها على المكاسب الاشتراكية بالمحافظة على النسبة المقررة بالميثاق للفلاحين والعمال فى المجالس الشعبية المنتخبة وإشراك العمال فى إدارة المشروعات وأرباحها وفى تأكيدها على دور العلم والتكنولوجيا وفى تأكيدها على أهمية العمل باعتباره المعيار الوحيد للقيمة الإنسانية ، وتأكيدها على ضمانات الملكية العامة والتعاونية والخاصة وأن يبين الدستور حدود كل منها ودوره الاجتماعى ، وفى تأكيدها على ضمانات الحرية وسيادةالقانون وإنشاء محكمة دستورية عليا. وهى مبادئ تطمئن المواطنين اليوم إلى ماينتظرهم فى غدهم ، وتدعو إلى تطوير العلاقات الاجتماعية من خلال القانون وحده ، الذى يغدو تعبيراً صحيحاً عن إرادة تحالف قوى الشعب العاملة .

* * *

وكان طرح هذا البرنامج للاستفتاء العام عودة إلى جماهير الشعب التى

أعلنت يومى ٩و١٠ يونيو إصرارها على مواصلة النضال وفوضت الرئيس عبد الناصر بالتغيير .

ومضى عبد الناصر فى لقاءاته مع قوىالشعب العاملة ، تحدث إلى الفلاحين فى المنصورة يوم ١٨ أبريل ١٩٦٨ ، وإلى المثقفين فى جامعة القاهرة يوم ٢٥ أبريل . وإلى ضباط وجنود القوات المسلحة فى إحدى القواعد العسكرية يوم ٢٩ أبريل . وإلى العمال بكفر الدوار يوم عيد العمال فىأول مايو .

إن الخطب التى ألقاها فى هذه اللقاءات تعد مرجعاً هاماً يمكن التعرف منه على فكر الزعيم وتطلعاته حول بيان ٣٠ مارس ومقتضيات المرحلة الحالية وآمال المستقبل .

قال عن بيان ٣٠ مارس إنه من وضع جماهير الشعب ومن صنعها . وقد كان صدى مباشراً لصوت الجماهير يومى ٩ و١٠ يونيو حين خرجت الجموع معلنة رفض الهزيمة ومطالبة بالصمود وبالوحدة الوطنية . وإن البيان خلاصة للحوار الذى دار فى وطننا منذ ٩ و ١٠ يونيو إلى ٣٠ مارس .

ومع ذلك فقد نبه الرئيس إلى أن البيان ليس نصاً مقدساً لا يجوز الإضافة عليه .. بل هو نقطة التقاء وبداية الطريق .

وتكلم الرئيس عن التزام المثقف . فقال إن المثقفين قوة تجمع عناصر متعددة ولكنهم لا يكونون طبقة تجمعها مصلحة واحدة . وقد يكون المثقف ملتزماً بمصالح الطبقة التى ينتمى إليها . وقد يتسع التزامه فيكون أشمل وأعم إلى الحدود الوطنية والقومية . وهذا هو العمل السياسى كما يجب أن يكون . بل قد يتسع التزام المثقف بعد هذا فيكون التزاماً بقضايا الإنسانية كلها .

ومضى يحلل مايقصده بالالتزام فقال : « إنه ليس ولاء لفرد ولا ينبغى

أن يكون وإنما الالتزام ولاء للشعب » .

وفى آخر حديث له قبل الاستفتاء على البرنامج أشار الرئيس إلى أن يوم الاستفتاء يصادف اليوم الذى قررت فيه إسرائيل أن تقيم استعراضاً عسكرياً فى القدس. متحدية بذلك قرارات الأمم المتحدة والضمير العالمى قائلا :

« وفى اليوم الذى تسير فيه إسرائيل ثلثمائة دبابة فى شوارع القدس العربية وتدفع ثلثمائة طائرة فى سمائها .. فى هذا هذا اليوم يتوجه أكثر من ستة ملايين مصرى إلى صناديق الاستفتاء ليقرروا إرادتهم واضحة حاسمة. لتثبت إرادتهم أنها أقوى من هدير ثلثمائة دبابة فى شوارع القدس العربية وأزيز ثلثمائة طائرة تمزق سماء هذه المدينة الخالدة »[1] .

كان المغزى إذن من استفتاء بيان ٣٠ مارس عميقاً .. وقد وافق عليه الناخبون بأغلبية تكاد تكون إجماعاً . إذ بلغت ٧,٣١٥,٧٣٤ صوتاً مقابل ٧٩٨ صوتاً[2].

* * *

ومضى عبد الناصر فى طريق تنفيذ برنامج ٣٠ مارس . فأعيد بناء الاتحاد الاشتراكى بالانتخاب من القاعدة إلى القمة . وفتح باب العضوية العاملة بجميع المواطنين المقيدين فى جداول الانتخاب تأكيداً لطبيعة هذا التنظيم كتحالف جماهيرى واسع .

وأعلن عبد الناصر قانوناً جديداً لنظام الاتحاد الاشتراكى فى مايو ١٩٦٨ . وقد صدر بناء على نتيجة الاستفتاء وما تضمنه البرنامج

---

(١) من حديث الرئيس فى عيد العمال أول مايو ١٩٦٨ .

(٢) قرار وزير الداخلية بإعلان نتيجة الاستفتاء ، الوقائع المصرية ، العدد ٩٧ مكرر فى ٣ مايو ١٩٦٨ .

من تفويض للرئيس بإعادة بناء الاتحاد الاشتراكى .

كما أصدر تعريفاً جديداً للفلاح والعامل بدلا من التعريف الذى وضعته لجنة الرد على الميثاق عند إعلانه . فقد كان تعريف لجنة الميثاق يدخل فى مدلول الفلاح الذى يضمن له الميثاق نصف مقاعد المجالس الشعبية والسياسية من يحوز هو وأسرته ملكاً وإيجاراً لا يزيد على خمسة وعشرين فداناً ، فأصبح يشمل من لا تتجاوز حيازته هو وأسرته عشرة أفدنة . وكان تعريف لجنة الميثاق يدخل فى مدلول العامل كل من تتوافر فيه شروط العضوية للنقابات العمالية . ولكن التعريف الجديد استبعد خريجى الجامعات والمعاهد العليا والكليات العسكرية من بين فئات العمال حتى لو توافر الانضمام إلى نقابة عمالية . وبذلك تحقق ضمان تمثيل للفلاح والعامل الحقيقى[1] ، وكان هذا التعريف أساساً لانتخابات تنظيمات الاتحاد الاشتراكى ، كما كان أساساً لانتخابات جديدة لمجلس الأمة التى جرت بعدها .

وبدأ المؤتمر القومى العام بعد تشكيله بالانتخاب أولى دوراته فى ٢٣ يوليو ١٩٦٨ وانتخب لجنته المركزية التى انتخبت بدورها اللجنة التنفيذية العليا . كما انتخب جمال عبد الناصر رئيساً للاتحاد الاشتراكى . وباشرت مؤسسات الدولة السياسية والدستورية فى الاتحاد الاشتراكى ومجلس الأمة مسئولياتها .

* * *

وسيظل بيان ٣٠ مارس الوثيقة التى رسم بها زعيمنا الطريق إلى التحرير والتى فتح بها أبواب الأمل فى المستقبل . إنه الطريق أيضاً

---

(١) انظر للمؤلف :
الاتحاد الاشتراكى قوة سياسية أم سلطة دولة ؟ من مطبوعات المركز العربى للبحوث والإدارة (اراك) يوليو ١٩٦٨

إلى ضمان حماية الثورة فى ظل القانون . ذلك الطلب الذى طالما أكد عليه الرئيس وهو يعلن: « إن تقنين الثورة حصانة أكيدة للتطور الدستورى السليم ليظل القانون دائماً أكبر من مراكز القوة وأعلى من إرادات الأفراد »[١] .

إنه الوثيقة التى حملها معه أنور السادات إلى مجلس الأمة وهو يرشحه رئيساً للجمهورية خلفاً للزعيم العظيم .. قائلا : « إننى جئت إلى هذا المجلس بوثيقة واحدة، هى بيان ٣٠ مارس أودعها فيه وأمشى، قائلا لكم : هذا برنامجه وهذا برنامجى أيضاً لأنه إرادة الشعب » .

---

(١) من خطاب الرئيس فى جلسة افتتاح دور الانعقاد الرابع لمجلس الأمة فى ٢٤ نوفمبر ١٩٦٦ .

٢٧ ديسمبر ١٩٦٩

إعلان طرابلس

إننا قوة من دول ثلاثة متجاورة تجمع مواردها وتجمع قوتها وتجمع الشعوب العربية الموجودة فيها من أجل الأمه العربية .

جمال عبد الناصر

٢٧ ديسمبر ١٩٦٩
إعلان طرابلس

فى يوم ٢٧ ديسمبر ١٩٦٩ ، وفى طرابلس عاصمة الجمهورية العربية الليبية ، أعلن الرئيس عبد الناصر مع اللواء جعفر نميرى رئيس مجلس الثورة السودانى والعقيد معمر القذافى رئيس مجلس الثورة الليبى ، اتفاقاً التقت فيه الثورات الثلاث التقدمية ، ثورة ٢٣ يوليو وثورة ٢٥ مايو وثورة الفاتح من سبتمبر ، وكان بداية لتحول هام فى المنطقة العربية .

جاء هذا الحدث التاريخى فى أثر اجتماعات مؤتمر القمة العربى الذى انعقد بالرباط قبلها بأيام ، ولم يسفر عن نتائج إيجابية محددة .

وسافر بعدها عبد الناصر إلى ليبيا ، وكانت هذه أول زيارة يقوم بها بعد ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ . واستقبله فيها طوفان من البشر ، حينما وصل إليها يوم ٢٥ ديسمبر مع اللواء جعفر نميرى قائد ثورة السودان . وكان هذا الاستقبال كما وصفه عبد الناصر « موجها للأمة العربية كلها لأنه تعبير عن الأمانى القومية لكل الشعوب العربية» .

كانت جماهير ليبيا تنادى بالصمود وتنادى بالقتال وتنادى بالتحرير وتنادى بوحدة الأمة العربية من أجل المصير المشترك .

وقال القذافى وهو يقدم الرئيس عبدالناصر للجماهير « إنها لحظة خالدة نلتقى فيها برائد القومية العربية والمعلم العظيم الذى ما زال صامدا رغم تضافر قوى الرجعية والصهيونية والاستعمار عليه» .

وبدأت بين الرؤساء الثلاثة محادثات لإيجاد صيغة للتعاون الكامل

بين بلاد الثورات الثلاث ، باعتبارها دولا عربية تعيش فى منطقة جغرافية واحدة ولها تاريخ قديم يربط شعوبها ، وباعتبارها دولا تتحد أهدافها فى الحرية والاشتراكية والوحدة .

وانتهت هذه المحادثات إلى الاتفاق الذى أعلن بطرابلس يوم ٢٧ ديسمبر ١٩٦٩ .

كان المغزى العظيم لهذا اللقاء أنه يقيم جبهة عربية ثورية تنطلق بقدرات ليبيا ومصر والسودان فى تجانس حضارى . وأنه قد تم على أرض ليبيا التى تمكنت بفضل ثورتها ونضال وتصميم طلائعها الثورية من تصفية القواعد العسكرية الأجنبية . فهو بذلك كان تأكيداً لأن هذا النضال يوسع جبهتنا المقاتلة فى وجه العدو وبه يتسع ميدان القتال ضده من القاهرة إلى طرابلس إلى الخرطوم حيث تحشد كافة الطاقات والإمكانيات وصولا إلى النصر ، وهو الرد الحاسم على الهزيمة ورفضها . كما أن هذا اللقاء كان دعماً مادياً للثورة الفلسطينية الباسلة والحق المشروع لشعب فلسطين فى استعادة حقوقه .

فهذا الاتفاق على طريق الوحدة كان انطلاقاً من الشعور الذى سبق للرئيس عبد الناصر أن رفعه ، وهو وحدة الهدف كطريق إلى الوحدة العربية [١] .

وقد أكد اتفاق طرابلس أهمية العمل الموحد بين البلدان الثلاثة تحقيقاً لأهدافها المشتركة بما يعود بالرفاهية والمنفعة المتبادلة على شعوب البلدان الثلاثة وعلى الأمة العربية جمعاء . كما وضع خطوات مدروسة للتوصل إلى ذلك . فتعقد اجتماعات دورية للرؤساء الثلاثة كل أربعة

---

(١) من تعليق للرئيس عبد الناصر فى خطابه يوم ٢٦ مارس ١٩٦٤ على فشل اتفاقية الوحدة بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق وسوريا عام ١٩٦٣ .

أشهر لمتابعة المبادئ والأهداف التى أعلنتها ثوراتهم وأمانى وتطلعات الأمة العربية فى الحرية والاشتراكية والوحدة . كما تنشأ لجان مشتركة فى كافة المجالات لوضع الأسس الكفيلة بتحقيق التعاون والتكامل بين الأخطار الثلاثة مما يعود بالمنفعة المتبادلة على شعوبهم .

وتنفيذاً لاتفاق طرابلس التقى الرؤساء الثلاثة فى دورتين أخريين إحداهما فى القاهرة فى فبراير ١٩٧٠ والثانية فى الخرطوم فى مايو ١٩٧٠ . وشكلت لجان ثمان مشتركة لخبراء الدول الثلاث، مهمتها تحقيق التعاون والتكامل بينها فى كل المجالات . كما عقدت اجتماعات مشتركة بين الوزراء المختصين فى الشئون الخارجية وفى الاقتصاد والزراعة والصناعة والإعلام والتربية والتعليم .

وفى ٢٠ أبريل ١٩٧٠ وقعت اتفاقيتان : إحداهما للتكامل الاقتصادى والأخرى للتعاون الفنى ، كما اتخذت خطوات لإقامة شركات زراعية مشتركة وخطوات لتوحيد مناهج التعليم .

لقد عبر الرئيس عبد الناصر عن أهمية السير فى هذا الطريق بخطوات ثابتة ولكن حريصة فقال :

«حينما بدأنا اتفاق طرابلس آلينا على أنفسنا أن نكون حريصين فى كل خطوة من الخطوات حتى لا نمكن الاستعمار وحتى لا نمكن الرجعية ، وحتى لا نمكن أعداء الأمة العربية من أن يضللوا شعوبنا . وبهذا نجنب الأمة العربية انفصال الوحدة التى تمت بين مصر وسوريا.

إننا نقاتل من أجل أمة واحدة ، من أجل وطن واحد ، ومن أجل شعب واحد ، ومن أجل عدو متكالب علينا جميعاً . ولكنا حين نكافح يجب أن نكافح بسلاح قوى قادر هو سلاح وعى الجماهير ، سلاح وعى

الشعب ، سلاح معرفة الجماهير لكل خطوة نتخذها .
ويجب علينا قبل أن نتخذ أى خطوة من الخطوات أن
نعرضها على الشعب بتنظيماته السياسية حتى لايضلل
الشعب من القوى الأجنبية والإذاعات الأجنبية . وحتى
لاندخل فى معركة أخرى نعطى أعداء الأمة العربية
سلاحاً كاذباً يستخدمونه ضدنا ، ضد هذه الثورات التى
آلت على نفسها أن تسير فى طريق الحرية والاشتراكية
والوحدة .

هذا الدرس الذى أخذناه بعد انفصال الوحدة
الرائدة فى سنة ٥٨ ، يجب أن تكون الشعوب على وعى تام
بكل خطوة نتخذها .

وقد اتفقنا اليوم حينما اجتمعنا نحن رؤساء الدول
الثلاث على أن لا نأخذ أى خطوة من الخطوات قبل أن
نناقشها شعبياً وجماهيرياً بواسطة الشعب فى كل بلد
من البلدان الثلاثة ، وبواسطة الجماهير حتى نحصن
الجماهير ضد قوى الاستعمار وحتى نحصن الجماهير
ضد القوى التى حاولت دائما أن تضعنا فى مناطق النفوذ
وتحاول دائماً أن تضعنا فى مناطق النفوذ .

ونحن نعتقد بعون الله وبكم أننا سنسير فى اتفاقنا ،
اتفاق طرابلس الذى وقع فى ديسمبر من العام الماضى
خطوة خطوة ، كى نحقق مصالح الأمة العربية كلها.

إننا نكون قوة من دول ثلاث متجاورة تجمع
مواردها ، تجمع قوتها وتجمع الشعوب العربية الموجودة

فيها من أجل الأمة العربية ومن أجل قوتها ومن أجل الدفاع عن هذه الدول : ومن أجل البناء ومن أجل التعمير ، ومن أجل تعويض ما فات » .

* * *

كان عبد الناصر يدعو فى نضالنا ضد العدو الإسرائيلى وضد الاستعمار إلى « وحدة القوة وقوة الوحدة فى نفس الوقت » .

وقد بين عبد الناصر مغزى وقيمة نجاح ثورتى ليبيا والسودان ، فى تحقيق هذا الطلب فقال (١) :

« إن حيوية الأمة العربية — رجالها ، نساؤها ، شبابها ، أطفالها — تضغط تلقائياً ، وتحدث بقوة التطور ذاته معجزات هائلة .

ويكفى أن نتمثل معنى قيام ونجاح الثورة فى ليبيا وأن نتذكر مشاعرنا عندما صدر البيان الأول بقيام الجمهورية العربية الليبية .

ليس هناك دليل على حيوية الأمة العربية مثل هذا الدليل .

وليس هناك مقياس لمدى ضغط هذه الحيوية على التطور مثل هذا القياس .

ثم نضع الأمور فى نصابها الصحيح حين نتأكد أن تحقيق الذات القومية فى ليبيا ، وأن الإصرار على الاشتراك فى معركة المصير كانت أقوى الأسباب التى حركت الأخ العقيد معمر القذافى ورفاقه الأبطال من أعضاء

---

(١) من خطاب الرئيس فى افتتاح دور الانعقاد الثانى لمجلس الأمة الحالى فى ٦ نوفمبر ١٩٦٩ .

مجلس قيادة الثورة الليبي إلى مخاطرة عظيمة كان قبولها عملا من أشرف الأعمال وأنبلها ، وجاء نجاحها ضرباً من المعجزات .

ويكفى أيضاً أن نتمثل معنى الثورة فى السودان وتقدم عناصر شابة مقاتلة إلى تسلم زمام السلطة ، والتقدم برجولة نحو مسئوليات المرحلة » .

* * *

ومضت الثورتان فى طريقهما نحو توفير الظروف الموضوعة التى تساعد على تحقيق هذه الوحدة .

تخلصت ليبيا من القواعد الأجنبية فى أرضها وانفتح الطريق بذلك أمام التزامها بسياسة وطنية مستقلة . كانت تقيد هذه السياسة فى عهد الملكية معاهدة صداقة وتحالف وقعت مع بريطانيا فى ٢٩ يوليو ١٩٥٣ تسمح لقوات بريطانيا بأن تستعمل بعض المناطق فيها استعمالا غير منقطع للأغراض العسكرية ، وكانت مده هذه المعاهدة عشرين سنة . ومع أنه كان فى الإمكان وفقاً لشروطها إعادة النظر فيها بعد عشر سنوات من توقيعها — لكن الحكومة الملكية لم تستعمل هذه الحق متوهمة أن فى وجود القوات البريطانية حماية للعرش الملكى ! وكانت سياسة ليبيا تقيدها أيضاً معاهدة أخرى مع الولايات المتحدة وقعت فى ٩ سبتمبر ١٩٥٤ تسمح لها بإقامة قواعد عسكرية على إقليمها كان أشهرها قاعدة هويلس بطرابلس ، وكانت مناورات حلف الإطلنطى تجرى فى الأراضى الليبية .

وكان عبد الناصر يرقب بقلق وجود القواعد الأجنبية على إقليم ليبيا . وحينما أزف الموعد الذى كان يمكن فيه لليبيا أن تطلب إعادة النظر فى

معاهدتها مع بريطانيا ، قال جمال عبد الناصر محذراً [١] :

« واحنا النهاردة بنتمنى لليبيا أنها تزيد ثروتها القومية ، ولكن نتمنى أيضاً لها أن تزيل القواعد الأجنبية لأن القواعد الأجنبية خطر على ليبيا وعلى الأمة العربية كلها ، إن بريطانيا تحاول الآن تجديد الاتفاقية المعقودة مع ليبيا . الاتفاقية المعقودة مع ليبيا انتهت . بريطانيا تحاول بكل الوسائل تجديد هذه الاتفاقية ، تحاول أيضاً بتجديد هذه الاتفاقية أن تحتفظ بقواعد عسكرية فى ليبيا ، نحن نشعر أن تجديد هذه الاتفاقية هو تمكين الاستعمار البريطانى فى الأرض العربية ، والأمة العربية. وهو تعريض الشعوب العربية ، وتعريضنا إحنابالذات لخطر العدوان،لأن بريطانيا اللى اعتدت علينا سنة ٥٦ واللى النهاردة بيأسف رئيس وزرائها أنه مضربناش سنة٥٦ ومكملش غزوه ، لا يمكن أن نطمئن إليها ، أو إلى سياستها لأن بريطانيا بتأيد إسرائيل، ولأن أمريكا تؤيد إسرائيل ، ولأن العرب كلهم ضد إسرائيل ، فإذا وقفنا ضد إسرائيل إيه اللى يخلينا نطمئن أن أحنا ما ننضربش من القواعد الأمريكية ، والبريطانية الموجودة فى ليبيا ، يجب أن تصفى هذه القواعد ، فنتمنى أن نحتفل جميعاً مع ملك ليبيا بإنهاء هذه القواعد ، وجلاء آخر جندى أجنبى عن ليبيا » .

وقد حققت ثورة الفاتح من سبتمبر لليبيا سيادتها الحقيقية حينما

---

(١) من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر بمناسبة عيد الوحدة فى ٢٢ فبراير ١٩٦٤ .

قامت بتصفية القواعد الأجنبية فيها . وكان لهذا الحدث أهميته التي وصفها عبد الناصر قائلا [١] :

« كنا أيها الأخوة في الخط الأول . وكانت القواعد هنا في ليبيا تهديداً لنا ، أما اليوم فقد عادت القواعد لكم فقد أصبحت سنداً لنا وسنداً للأمة العربية كلها . وأنا أقول لمعمر القذافي ولإخوة معمر القذافي وللضباط الوحدويين الأحرار ولطلائع الثورة من القوات المسلحة والشعب الليبي . الشعب الذي ناضل على مر السنين والأيام . أقول لهم إن الأمة العربية لن تنسى لهم هذا الصنيع فقد حولت الآن قواعد عدوانية إلى قواعد تساند الأمة العربية» .

ومضت ليبيا الثورة تستكمل تحررها الاقتصادي فقامت بتحويل جميع المصارف الأجنبية العاملة فيها إلى شركات ليبية وطنية مساهمة تحقيقاً لسيطرة الدولة على المصارف لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية . واتخذت موقفاً حازماً تجاه شركات البترول الأجنبية ، مطالبة بإعادة النظر في عقود امتياز البترول السابقة . وسجلت الثورة مبادئها في الإعلان الدستوري الذي أصدره مجلس قيادة الثورة في ديسمبر ١٩٦٩ مؤكداً على تحرير الاقتصاد القومي من التبعية والنفوذ الأجنبيين وتحويله إلى اقتصاد وطني إنتاجي ، ومؤكداً على دعامتي الاشتراكية من كفاية في الإنتاج وعدالة في التوزيع .

وفي السودان نجحت ثورة مايو في تصفية النفوذ الأجنبي . كانت سياسة جمال عبد الناصر منذ أول أيام ثورة يوليو ، أن يعاون السودان على بلوغ استقلاله ، وأن تكون علاقته بمصر علاقة الشقيق . فيكفل للسودان حق تقرير مصيره باتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ التي عقدت مع بريطانيا

---

(١) من خطاب الرئيس في بنغازي يوم ٢٥ يونيو ١٩٧٠ .

قائلا : « إننا نترك للسودان حق تقرير المصير فإنه واصل إلى حريته».
وفى يناير ١٩٥٦ أصبح السودان مستقلا وعضواً بالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية . ولكن الاستقلال وحده لايكفى ، بل كان لابد لتأمين هذا الاستقلال من مقاومة تسلل الاستعمار الجديد . وحينما تخلصت السودان بثورة أكتوبر ١٩٦٤ من الحكم العسكرى الفاشى الذى بدأ فى نوفمبر ١٩٥٨ ، ثم انتكست الثورة بعدها تطلعت الجماهير إلى التصحيح الذى قامت به ثورة مايو ١٩٦٩ التقدمية نحو تصفية النفوذ الأجنبى وتصفية الرجعية المتحالفة مع الاستعمار .

ثم كان قرار السودان بتأميم المصارف والتكتلات الأجنبية فى التجارة الخارجية الذى أعلنه اللواء جعفر نميرى بمناسبة الاحتفال بالعيد الأول لثورة مايو ، خطوة هامة على طريق البناء الاشتراكى . وهو يبدو أكثر تمشياً مع مقتضيات التنسيق والتكامل الذى عبرت عنه اتفاقيتا التعاون الاقتصادى والفنى اللتان وقعتا بالقاهرة فى ٢٠ أبريل١٩٧٠ . فسيطرة الدولة على قطاع المصارف مما يسمح بخلق الشروط الموضوعية الكفيلة بإنجاح هذا التنسيق والتكامل بين البلاد الثلاث بما يدعم التنمية الاقتصادية فيها ويزيد حجم التبادل التجارى بينها وينسق سياستها إزاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية ويسهل تسوية مدفوعاتها ويفتح المجال لإقامة مشروعات مشتركة ، وإنشاء مصرف مشترك للتكامل الاقتصادى .

وقد تجلى تضامن الثورات الثلاث حينما وقعت فتنة مارس ١٩٧٠ فى السودان . فوقفت الثورتان المصرية والليبية إلى جانب ثورة السودان ، بحكم تضامن الثورات الثلاث وإحساسها بمسئوليتها فى المرحلة الراهنة .

وتجلى هذا التضامن حينما بدأ العقيد القذافى جهوده لتكون المعركة ضد إسرائيل معركة على المستوى القومى العربى كله . كما بدأ

التنسيق بين سياسة البلدان الثلاثة في تحركاتها السياسية على خريطة العالم العربي ، بعد المبادرة الأمريكية وتجاه الأحداث الدامية التي وقعت في الأردن خلال شهر سبتمبر الماضي .

* * *

وسيظل صوت إعلان طرابلس . . عالياً مدوياً ، كما كان يريده عبد الناصر .

فقد قال لنا النميرى :

« إن أنظار العروبة جمعاء تتجه نحوكم وكلها ثقة بأنكم أنتم جمال . . في حمل الراية الشريفة التي ظل ممسكاً بها حتى جاد بآخر نفس من أنفاسه . . راية معاداته الاستعمار والصهيونية . . راية القتال المسلح حتى النصر . . راية التحرر والتقدم والاشتراكية . . راية الوحدة العربية » .

وقال لنا القذافى :

« أقول لكم أيها الإخوة إن الجمهورية العربية الليبية معكم بكل ما لديها معنوياً ومادياً . . إنكم لستم وحدكم في المعركة . . إننا معكم أكثر قرباً إليكم أكثر مما كان . . وسوف تكون أرض الجمهورية العربية

---

(١) من الكلمة التي وجهها اللواء نميرى إلى شعب الجمهورية العربية المتحدة يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٧٠ .

(٢) من الكلمة التي وجهها القذافى الى شعب الجمهورية العربية المتحدة يوم ٢ أكتوبر ١٩٧٠ .

الليبية امتداداً لأرضكم التى تدور عليها معارك التحرير والقتال . وسوف تكون عمقاً لكم وقلباً » .

* * *

وكانت هذه أمنية عبد الناصر حينما أعلن مع الزعيمين نميرى والقذافى اتفاقية طرابلس على الطريق السليم نحو الوحدة العربية .

٢٧ ـ ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠

الوداع الأخير

ماذا تقولون ؟
فى كل دقيقة يمكن أن يقتل عشرات من
الرجال والنساء والأطفال فى عمان . .
ألا ترون أننا فى سباق مع الموت ؟

جمال عبد الناصر

٢٧ - ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠
للوداع الأخير

فى يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٧٠ ، وبعد أيام مضنية حافلة بالعمل الشاق وبالمعاناة والأسى — توصل عبد الناصر إلى اتفاق مع الرؤساء الذين اجتمعوا فى القاهرة لوضع حد للصدام المروع الذى كان قد جرى فى الأردن فى الأيام السابقة ، بين المقاومة الفلسطينية والقوات الأردنية .

كانت الأزمة قد انفجرت فى الأردن يوم ١٦ سبتمبر بعد أن شكلت حكومة عسكرية أعلنت الأحكام العرفية وطلبت من منظمات المقاومة أن تسلم أسلحتها . . واتسع الصدام فدمرت المنازل والمخيمات ، ولم تسلم حتى المستشفيات . . وقتل آلاف من الرجال والأطفال والنساء . . وتشرد الآلاف . . والجريح منهم يئن من جراحه ولايجد من يسعفه .

ولم يكن يدور بخلد أى عربى أنه سيأتى وقت محزن تضطر فيه المقاومة إلى أن تدافع عن نفسها لاضد الأعداء الطبيعيين للشعب العربى . . بل ضد بعض إخوتهم من العرب

وحينما بدأت بوادر الأزمة ، كان البطل فى مرسى مطروح للاستشفاء ، وهناك قدم إليه رفيق عروبته معمر القذافى . . وقطع الرئيس إجازته القصيرة ليعود إلى القاهرة ويواجه الموقف العصيب . ثم يوجه الرؤساء الثلاثة عبد الناصر والقذافى والنميرى رسالتين إحداهما إلى الملك حسين والأخرى إلى ياسر عرفات ، وكلفوا الفريق محمد صادق بحملها إليهما .

كان ما يؤرق عبد الناصر ، أن تسفك دماء عربية ، وأن تتحول الجبهة الشرقية من جبهة حرب مع العدو إلى جبهة حرب أهلية بين العرب يتفرج العدو عليها .

كان عبد الناصر يرى أن استمرار هذا النزيف عار على الأمة العربية كلها ، عليها أن تحول دونه . وأنه أياً كانت أى تجاوزات من بعض منظمات المقاومة فإن تأييد المقاومة الفلسطينية هذه مسألة مبدأ لا يمكن التنصل منه ولا يمكن السماح تحت أى ظرف بتصفية حركتها .

وكان الهدف الأساسى عنده هو وقف الاشتباكات فوراً وبغير إبطاء وبعد أن أدت جهوده إلى قرار بوقف إطلاق النار . . ما لبث الصدام أن تجدد بعد ساعات من إعلان القرار .

واقترحت تونس أن يعقد فى القاهرة مؤتمر قمة عربى ، ووافق الرئيس على ذلك . فى هذه الأثناء كانت إسرائيل قد بدأت تتحفز إلى التحرك ، وكانت الولايات المتحدة قد بدأت تعد العدة للتدخل .

وبدأت اجتماعات القمة على الفور يوم ٢٢ سبتمبر . وازداد تدهور الموقف بعد أن اتهمت الأردن سوريا بأن قواتها تتدخل مساندة للفدائيين ، وبعد أن اتهمت سوريا الأردن بأن مدرعاتها توغلت داخل أراضيها ، وبعد أن تحالفت عناصر متعددة الاتجاهات على عرقلة الجهود التى تبذلها الجمهورية العربية المتحدة من أجل وقف تدهور الموقف . واعتقل بعض زعماء المقاومة . وفى كل يوم يسقط مئات القتلى من المدنيين رجالا ونساء وأطفالا ، وشمل الخراب عمان . . وامتد اللهب يحرق مدناً أخرى .

وفى القاهرة اجتمع مع عبد الناصر سبعة من رؤساء الدول العربية . . ورئيس وزراء تونس .

واعتبر الاجتماع مستمراً لمواجهة الموقف فى صورة « مجموعة عمل » . وأوفد الرؤساء إلى عمان وفداً برياسة اللواء نميرى مرتين للتباحث مع الملك

حسين ومع ياسر عرفات . ويعود الوفد ثم يسافر ثانية خلال ساعات . . « فقد كنا فى سباق مع الموت » .

هكذا قال عبد الناصر حينما طلب منه أطباؤه أن يخفف قليلا من الجهد المضنى الذى كان يبذله « ماذا تقولون ؟ فى كل دقيقة يمكن أن يقتل عشرات من الرجال والنساء والأطفال فى عمان . . ألا ترون أننا فى سباق مع الموت ؟ »[1] .

ووصل ياسر عرفات إلى القاهرة مساء ٢٥ سبتمبر . . وبعث عبد الناصر إلى الملك حسين برقية يبلغه ما انتهى إليه رأى الرؤساء أن يعقد الرئيس نميرى مؤتمراً صحفياً يطرح فيه تقريره عما يجرى فى الأردن على الرأى العام العربى ، وختم هذه البرقية التاريخية بقوله : « إننا نشعر بحزن شديد أن تصل الأمور بيننا إلى هذا الحد . . ولكن ما يجرى الآن لا يترك لنا مجالا لغيره . . فالحق أحق أن يقال . . وستبقى أمتنا دائماً أكبر من كل شر وأقوى من كل تدبير » .

ويصل الملك حسين إلى القاهرة . . وكان يوماً حافلا . . لعب عبد الناصر فيه آخر أدواره التاريخية الحاسمة .

قال فى الاجتماع إن الحساب على ما يجرى لا يمكن أن يضيع . . وإن الأمة العربية والتاريخ سوف يحاسبان . . ولكن هذا الاجتماع يجب أن يوجه إلى وقف ما يمكن أن يحدث بدلا من الوقوف أمام ما حدث ، وخصوصاً أن هناك شهداء بغير قبور وجرحى بغير دواء وأطفالا بغير أمن ولا بيت ولا طعام . .

وفى مساء ٢٧ سبتمبر تم التوصل إلى اتفاق بإنهاء العمليات العسكرية

---

(١) محمد حسنين هيكل ، مقال بصراحة ، ملحمة الصراع مع الألم ، جريدة الأهرام ٩ أكتوبر ١٩٧٠ .

من الجانبين فوراً ، وسحب القوات الأردنية من عمان إلى قواعدها الطبيعية مع سحب جميع القوات الفدائية من عمان على أن تنقل إلى أماكن تلائم العمل الفدائى . مع عودة الأوضاع العسكرية والمدنية فى إربد وغيرها من المدن إلى ما كانت عليه قبل الحوادث الأخيرة . كما تقرر تكوين لجنة عليا لمتابعة تنفيذ الاتفاق يرأسها الباهى الأدغم رئيس وزراء تونس وتضم إليها ممثلا للسلطة الأردنية وآخر للمقاومة ، ويتبع هذه اللجنة العليا ثلاثة مكاتب ، أحدها عسكرى لمراقبة وقف إطلاق النار ، والآخر مدنى للشئون غير العسكرية التى تهم الطرفين والثالث مكتب للإغاثة للاشراف على توزيع المؤن والمساعدات العربية .

على أن أهم ما تضمنه الاتفاق ، هو أن تكون قرارات هذه اللجنة ملزمة نهائياً لكل من الطرفين ، على أن تتخذ الدول العربية إجراءات موحدة وجماعية ضد أى طرف يخل بأى بند من بنوده أو يعرقل تنفيذه .

* * *

ولم تكن هذه أول مرة تعقد فيها اجتماعات عربية للقمة .

كان عبد الناصر هو أول من استحدث مؤتمرات القمة كصيغة جديدة لوحدة العمل العربى تجاه إسرائيل ، يحتفظ الكل فيه بمواقفهم واحتمالاتها ولكن يلتقون على خط واحد بالذات يصبون عنده كل ما يمكن أن يتوافر لديهم من إمكانيات (١) .

كانت الدول العربية تواجه خطر مشروعات إسرائيل لتحويل مجرى نهر الأردن . . فدعا جمال عبد الناصر إلى مؤتمر قمة عربى عقد فى القاهرة فى يناير ١٩٦٤ وتلاه مؤتمر آخر عقد فى الإسكندرية فى سبتمبر من نفس العام . وفى هذين المؤتمرين تأكد قيام الكيان الفلسطينى . فأعلن الميثاق القومى الفلسطينى فى ٢٨ مايو ١٩٦٤ وقامت منظمة التحرير

---

(١) من خطاب للرئيس فى ٢٥ نوفمبر ١٩٦٥ .

الفلسطينية دعماً للكيان الفلسطيني . ثم كان مؤتمر الدار البيضاء في سبتمبر ١٩٦٥ ، ومؤتمر الخرطوم في سبتمبر ١٩٦٧ وما كانت له من آثار هامة في معركة الصمود الاقتصادي . . ثم مؤتمر الرباط في ديسمبر ١٩٦٩ . . وأخيراً هذا الاجتماع الذي جرى على مستوى القمة .. والذي كان آخر اجتماع يشهده عبد الناصر . .

* * *

ولم تكن هذه أول مرة يتدخل فيها عبد الناصر لحسم أزمات الصدام مع المقاومة .

حينما تفجرت أزمة دامية في لبنان بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية في أواخر أكتوبر ١٩٦٩ ، لم يكن في وسع عبد الناصر أن يترك الأزمة للمصادفات فتدخل من موقع المسئولية وبحكم المركز القيادي للجمهورية العربية في النضال المعاصر . . وحسمت الأزمة في القاهرة .

وكانت أنظار العرب تتجه إليه كلما تجددت الأزمة بين المقاومة والسلطات الأردنية . كانت تجد عبد الناصر ليقول : « إن الكفاح الفلسطيني المسلح ليعرف مكانه ويعرف اتجاه رصاصه ، كما أن هذه الأمة تحتاج إلى وحدتها وإلى تجميع كل طاقاتها القتالية »[١] .

وكان يقول [٢] :

« إن المقاومة الفلسطينية — وهذا ما يجب أن يعرفه الكل ويلتزموا به إيماناً ويقيناً — جاءت لتبقى وسوف تبقى حتى تعيد تأسيس وطنها الفلسطيني وحتى تتأكد

(١) من برقية له إلى السيد ياسر عرفات إبان أزمة سابقة في يونيو ١٩٧٠ .

(٢) من خطابه في جلسة افتتاح دور الانعقاد الثاني لمجلس الأمة الحالي في ٦ نوفمبر ١٩٦٩ .

ممارسة هذا الوطن لدوره ضمن النضال الشامل لأمته العربية . ولم يعد فى مقدور أحد أن يقمع المقاومة الفلسطينية فضلا عن أن يحاول تصفيتها . ولم يعد فى مقدور أحد أن يعيد مشكلة اللاجئين إلى سيرتها الأولى – التى طال الادعاء بها – كمشكلة لاجئين أو كمجرد قضية إنسانية – القضية بالدرجة الأولى أصبحت قضية شعب له وطن . . والقضية بالدرجة الأولى أصبحت قضية وطن له شعب » .

كان يرى أن المقاومة استطاعت أن تحول الشعب الفلسطينى من شعب من اللاجئين إلى شعب من المقاتلين وأن العمل الفلسطينى استطاع أن يفرض نفسه على كل العالم . وكان يدعو منظمات المقاومة إلى أن توحد عملها وتوحد أهدافها ، حتى يمكن لها أن تحبط مؤامرات الاستعمار [1] .

فقد كانت فلسطين دائماً فى قلبه منذ كان طالباً يخرج فى المظاهرات يندد بوعد بلفور . . ومنذ كان ضابطاً يحارب فى خنادق عراق المنشية وفى الفالوجة . . ثم يكتب فى فلسفة الثورة بعد قيامها أنه حينما كان يقاتل فى فلسطين كان مقتنعاً بأنه لم يكن يقاتل فى أرض غريبة ولم يكن القتال انسياقاً وراء عاطفة وإنما هو واجب يحتمه الدفاع عن النفس .

ويوم يكتب تاريخ الثورة العربية سيعرف العالم أنه ليس هناك علم شريف يرفرف على الأرض العربية إلا كانت يد عبد الناصر أولى الأيدى التى امتدت لتساعد على إقامته . . وشهادة التاريخ مبرأة من العقد ومن الأهواء ومن التحزب ومن النسيان . .

وقد كانت يد عبد الناصر أول يد تمتد إلى علم المقاومة الفلسطينية تساعد على إقامته . .

---

(١) من خطابه فى العيد الثامن عشر للثورة ، يوم ٢٣ يوليو ١٩٧٠ .

وحينما نجح فى أن يصل إلى اتفاق بين السلطة الأردنية والمقاومة وقع عليه الرؤساء مساء ٢٧ سبتمبر ١٩٧٠ لوقف نزيف الدم الذى كان يجرى فى الأردن .. قال « أحمد الله أن رأوا الرشد » . .

وبدأ يودع الملوك والرؤساء العرب الذين شهدوا الاجتماع التاريخى..

وكان لا بد له أن يقوم بالواجب إلى النهاية . .

وكان وداع أمير الكويت ، آخر واجب رسمى قام به . . كان هو الوداع الأخير .

---

(١) وقائع الأربع والعشرين ساعة الأخيرة فى مقال محمد حسنين هيكل بصراحة ، جريدة الأهرام ، ١٦ أكتوبر ١٩٧٠ .

٢٣ يوليو ١٩٥٢ — ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠

صور الأيام الخالدة

إن حياة أى إنسان وديعة لخالقه ، يستردها حين تشاء إرادته .

ومن ناحية أخرى فلقد كنت أدرك أننى أتعرض لمفاجآت لا حصر لها طوال مرحلة التحول العظيم .

ولم تكن بى خشية على نفسى، فإننى أقدر مسئولية ما فعلت منذ اليوم الذى بدأ فيه العمل لتنظيم الثورة .

لكن الخشية كانت على وطنى .

جمال عبد الناصر



٢٣ يولية ١٩٥٢

الثورة . . . الشعب والجيش

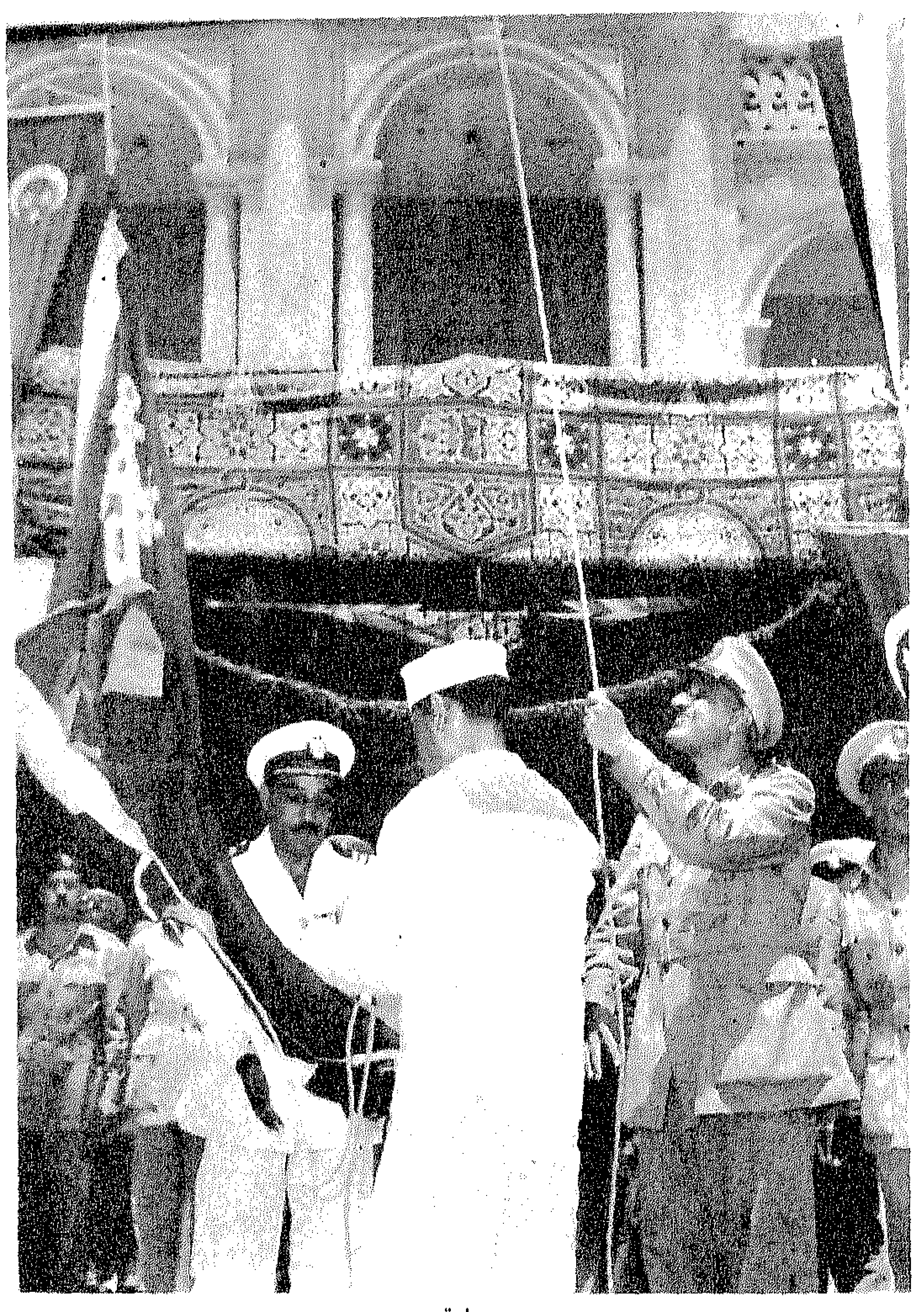


٩ سبتمبر ١٩٥٢

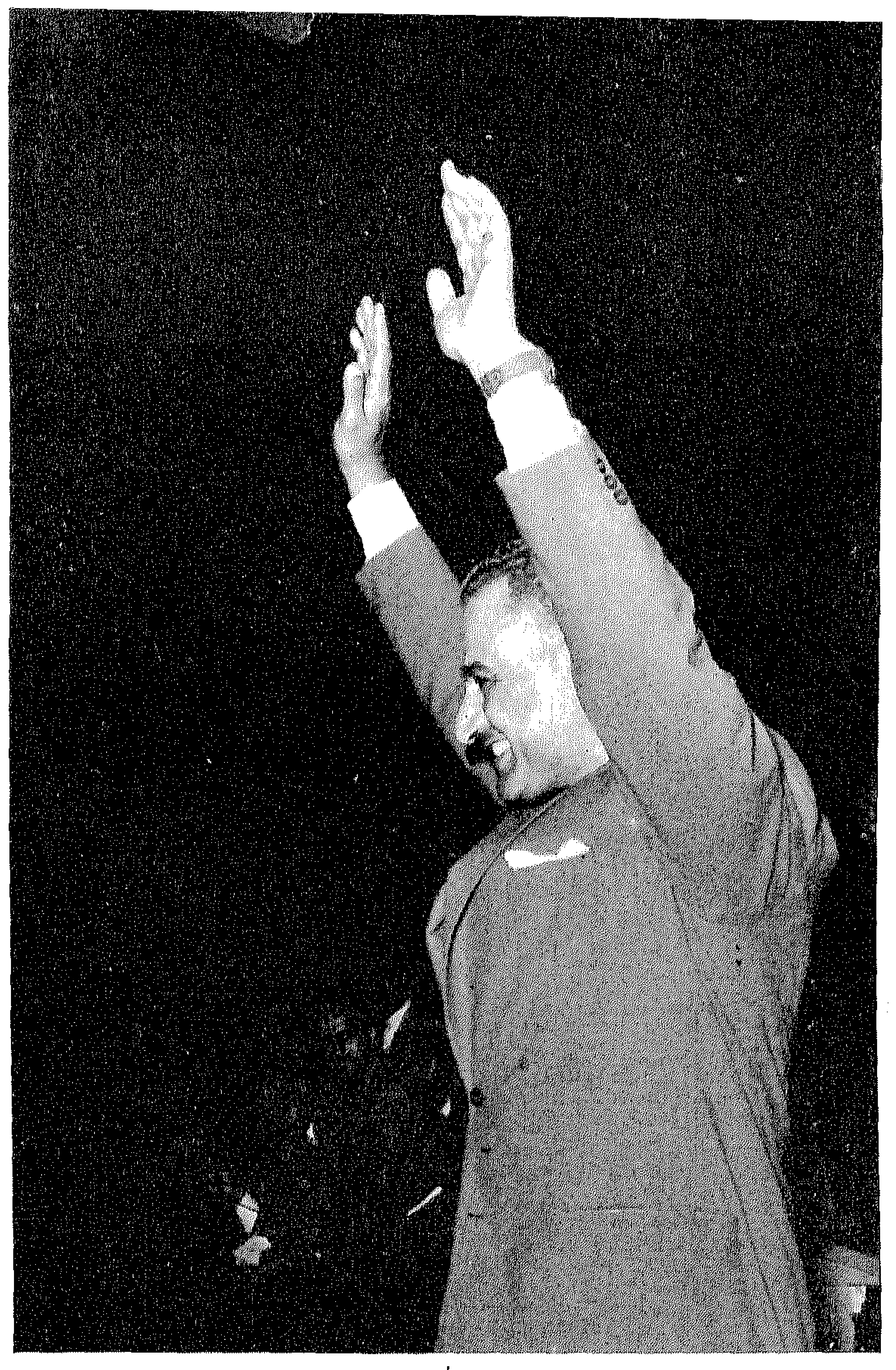
الإصلاح الزراعى . . . توزيع الأرض على الفلاحين



١٨ أبريل ١٩٥٥
باندونج . . . زعماء عدم الانحياز فى بيرونى . ناصر – نهرو – تيتو



١٨ يونية ١٩٥٦
يوم الجلاء . . . عبد الناصر يرفع العلم فى بورسعيد



٢٦ يوليو ١٩٥٦

تأميم قناة السويس . . عبد الناصر يعلن على الشعب استرداد القناة



أول فبراير ١٩٥٨

الوحدة . . عبد الناصر مع شكرى القوتلى وأنور السادات



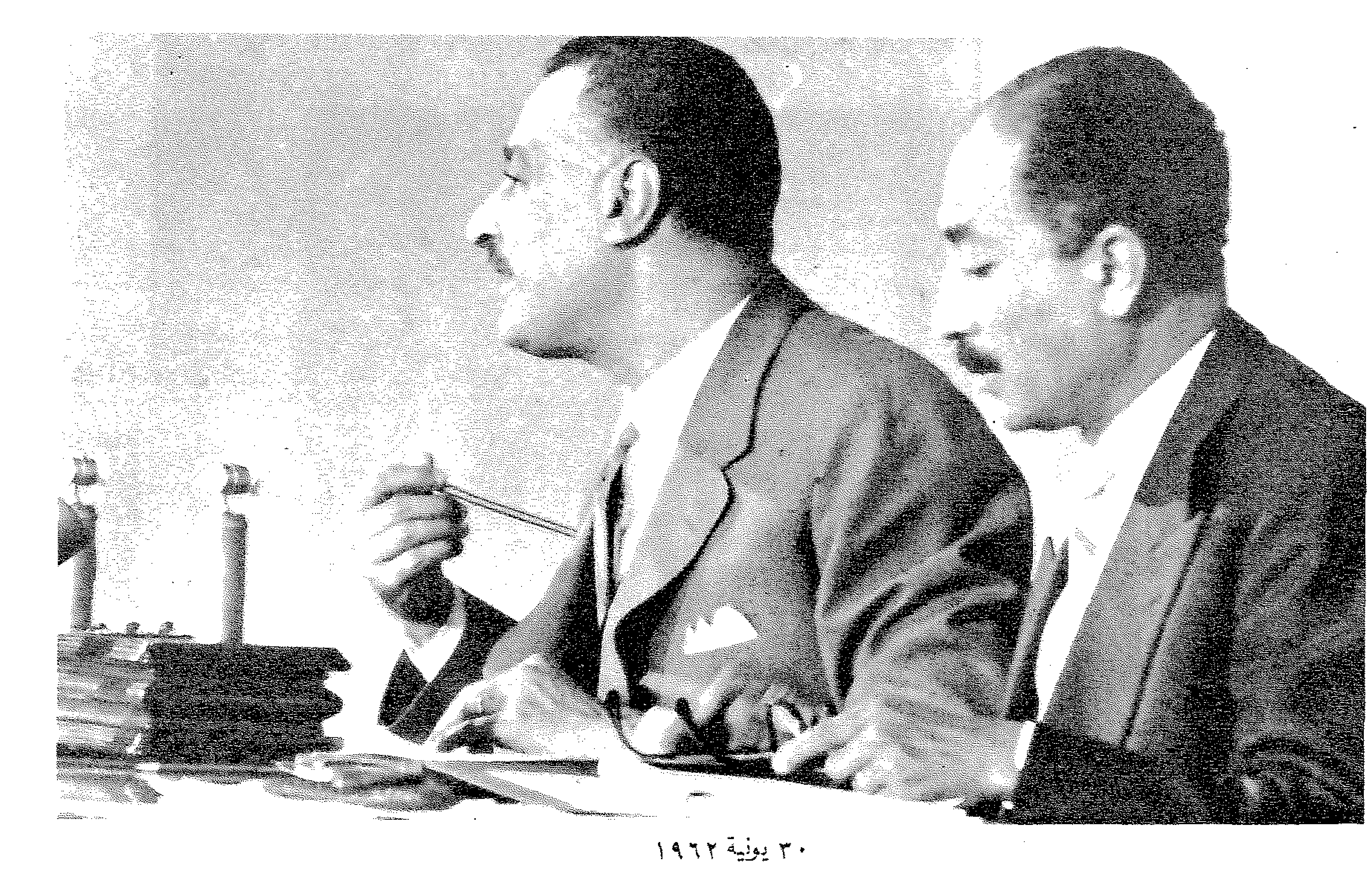
٩ يناير ١٩٦٠

السد العالى . . عبد الناصر مع خرشوف وصدقى سليمان



١٩ يوليو ١٩٦١

بدايه التحول إلى الاشتراكية . عبدالناصر يعلن القوانين الاشتراكية



٣٠ يونية ١٩٦٢

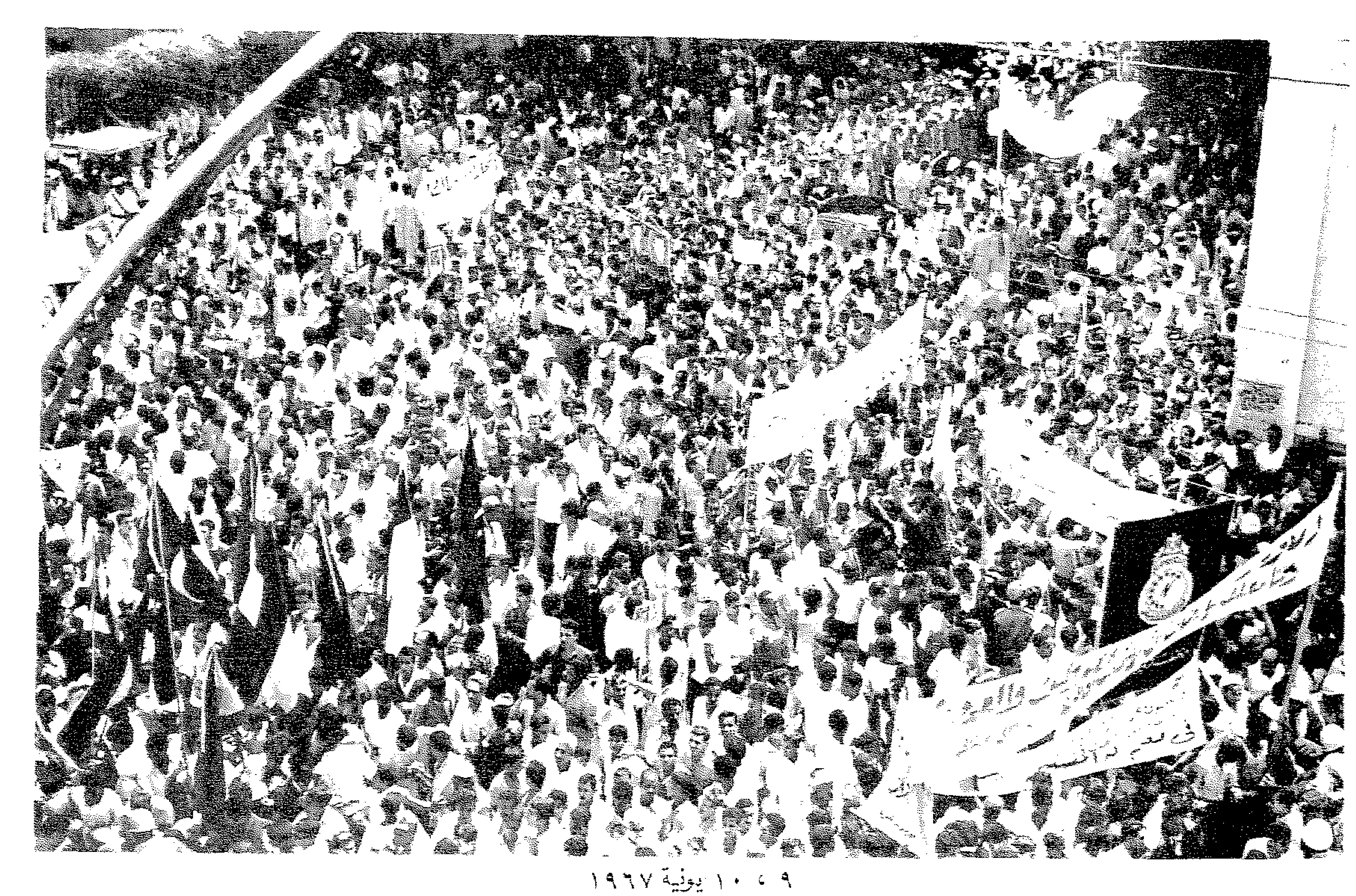
إعلان الميثاق . . . عبد الناصر يعرض الميثاق على المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية

ومعه أنور السادات الأمين العام للمؤتمر



٢٥ يوليو ١٩٦٣

بداية الوحدة الإفريقية . . . عبد الناصر يلقى خطابه فى مؤتمر أديس أبابا



٩ ، ١٠ يونية ١٩٦٧

الرفض والإصرار . . جماهير الشعب تعلن تمسكها بعبد الناصر



٣٠ مارس ١٩٦٨

برنامج للنضال الوطنى . . عبد الناصر يدلى بصوته فى الاستفتاء



٢٧ ديسمبر ١٩٦٩

إعلان طرابلس . . عبد الناصر مع النميرى والقذافى يحيون الجماهير



٢٧ سبتمبر ١٩٧٠

الرئيس يوقع اتفاق القاهرة بين السلطة الأردنية والمقاومة الفلسطينية
وإلى جانبه الملك حسين وياسر عرفات والعقيد معمر القذافى



٢٨ سبتمبر ١٩٧٠
الوداع الأخير . عبد الناصر يودع أمير الكويت فى مطار القاهرة

دار المعارف بمصر

تقدم

هذه المجموعة من الكتب السياسية

- التحول العظيم : خطاب السيد الرئيس جمال عبد الناصر يوم افتتاح مجلس الأمة في ١٢ ذى القعدة ١٣٨٣ الموافق ٢٦ مارس ١٩٦٤
- كيف نجح عبد الناصر — للكاتب الصحفى ك . كارنجيا، ترجمة الأستاذ خيرى حماد
- جمال عبد الناصر وصحبه — للأستاذ چورچ فوشيه
- سنوات التحول الاشتركى — للسيد على صبرى
- الطريق المصرى إلى الاشتراكية (باللغة الفرنسية) — بقلم نخبة من المفكرين العرب
- فى الحرية والاشتراكية والوحدة — للدكتور مصطفى أبو زيد فهمى
- نظرة على الخطر — للأستاذ حاتم صادق
- الثور العربية الاشتراكية — للأستاذ عبد المنعم محمد بدر
- الثورة والتنظيم السياسى — للدكتور جلال يحيى
- أبرز ملامح ثورة ٢٣ يوليو — للدكتور حسن عون
- الصهيونية والنازية . دراسة مقارنة — للدكتور محمد كمال الدسوقى والأستاذ عبد التواب عبد الرازق سليمان
- الدولة العربية الكبرى — للأستاذ محمود كامل
- التوجية السياسى للفكرة العربية الحديثة — للأستاذ محمد رفعت
- بنوك و باشوات — للأستاذ داڤيد لاندز، ترجمة الدكتور عبد العظيم أنيس
- أزمة القصة السرية لمؤامرة السويس — للأستاذ تيرينس روبرتسون، ترجمة الأستاذ خيرى حماد
- العالم العربى الحديث ٣ أجزاء — للدكتور جلال يحيى
- التغطية القومية الكبرى (يوليو ١٩٥٢) أصولها وأبرز مظاهرها و إنجازاتها — للدكتور حسن صبحى
- أبحاث مختارة فى القومية العربية — للأستاذ ساطع الحصرى

خذ المعارف من دار المعارف

عدد خاص